مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

كلمات صحفية...
في الشئون العمرانية

الدكتور عبد الباقي إبراهيم

كلمات صحفية ...
فى الشئون العمرانية

تأليف :
الدكتور/عبد الباقى إبراهيم

المقدمة

على مدى خمسة وثلاثين عاما من الزمان ، وبالتحديد فى الفترة من نهاية عام ١٩٥٠ إلى نهاية عام ١٩٨٥ ، لم أتوقف عن التعبير عما يجيش فى خاطرى من إحساس بمسئولية الكلمة ، والكتابة الصحفية فى مجال تخصصى .. فى العمارة والتخطيط والإسكان . وما مجموعة هذه المقالات التى نشرت على صفحات الجرائد اليومية أو المجلات الأسبوعية إلا تعبيرٌ عما يشعر به الإنسان نحو وطنه ، منفعلا بالأحداث التى تجرى فيه ، ومساهماً فى نشر الوعى الثقافى والعلمى لدى العامة ، أكثر منها لدى الخاصة ، الذين يدركون الأمور بأبعادها العلمية . وإذا كانت الصحف اليومية قد خصصت بعض صفحاتها الأسبوعية للكتابة عن المسرح أو السينما أو الأدب والفنون ، وأهلمت العمارة ، وهى أم الفنون ، فإن ذلك لم يكن وليد الصدفة ، ولكنه جاء نتيجة لإهمال المعماريين لمهنتهم تنظيميا وعلميا وإعلاميا . فقد أصبح العمل المعمارى وسيلةً للتعيّش ، أكثر منه إبرازاً للقدرات الفنية والتشكيلية للمعمارى ، أو تعبيراً عن الفلسفة التى تبلورت فى تكوينه . والعمارة فى الربع قرن الماضى كانت تعبر تعبيرا صادقا عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى لهذه الفترة ، التى شهدت مرحلة من الركود الفكرى والثقافى ، فظهرت عمارة هذه الفترة بتناقضاتها التشكيلية وتبايناتها اللونية ، التى أضاف إليها الإنسان المصرى مزيداً من فوضى اللافتات والأضواء والإعلانات ، التى زادت من التلوث البصرى كنتيجة مواكبة للتلوث البيئى والصوتى ، الذى أصاب المدينة والقرية المصرية فى هذه الفترة من الزمان .

وإذا كانت ملاحقة الفكر للأحداث الجارية ، والتعبير عنه بالكلمة أو المقال لم تظهر بصورة منتظمة ، فإن ذلك راجع إلى أن الأحداث نفسها كانت تتغير من وقت لآخر .. فمرة تطفو مشكلة القرية على الأحداث ، ثم لا تلبث أن تهدأ حتى تطفو مشكلة الإسكان ، ثم لا تلبث أن تخبو لتطفو مرة أخرى ، وهكذا .. ومع متابعة الأحداث الجارية ، خاصة بالنسبة للتنمية العمرانية ، لا يستطيع الإنسان إلا أن ينفعل بما يجرى على أرض مصر من مشروعات أصابها قصر النظر ، أو حركتها رغبات وقتية لمصالح شخصية .. لا يستطيع أن يقف أمامها مكتوف اليدين ، أو عاجزاً عن التعبير بالكلمة ، أو بالقلب ، وهو أضعف الإيمان . وقد أخذنا الكلمة منبراً للتعبير عما تراءى لنا بالنسبة لكل حدث يظهر فى مجال العمارة والتخطيط والإسكان . فهناك كلمات نشرت ، وهناك كلمات لم تلق حظها فى النشر ، فقد كان فيها شىء من العنف الصادر من الإخلاص والالتزام بالصدق مع النفس ، وإن كان كثيراً ما يصيب أصحابَ القلوب المريضة التى تتصف بالاستكانة ، أو تسعى إلى السكينة .. والعنف هنا تعبير عن الإنفعال الصادق بالأحداث دون خوف أو وجل .. فكلمة الحق هى الأعلى دائما .. وإذا كانت بعض الكلمات التى ذكرت فى بعض المقالات التى نشرت على مدى الخمسة والثلاثين عاما الماضية قد أصابت بعض الناس بسهامها ، فإنها بذلك قد أصابت الهدف ، حتى يدرك كل إنسان مركزه فى بناء مستقبل هذا الوطن .. فالإنسان الضعيف هو الذى لا يتحمل ذرة من النقد أو التوجيه .. خاصة إذا كان مسئولا .. فالوطن هنا ملك للجميع ، لا فضل لكبير على صغير ، أو لصغير على كبير إلا بالتقوى والعمل الصالح .. فالإنسان موقف ، والكلمة هى الرسالة ، التى تحدد وتبرز هذا الموقف .. وإذا تعددت المواقف ، وتعددت الكلمات ، تجددت فى الأمة الطاقات التى تدفعها إلى التقدم .. وهكذا تقدمت الأمم من حولنا ..

فتاره ما يعبّر الإنسان عن نفسه بجدية الفكر ، وأسلوب العالم ، وتارة أخرى إذا زاد تأثر الإنسان بالأحداث فإنه يتجه إلى التعبير بالأسلوب الذى يغلف فيه الجد بالهزل .. أو ربما يعبر عما يجيش فى نفسه بأسلوب الخيال العلمى .. ومع ذلك فالكاتب فى جميع الحالات يعبّر عن رأيه فى الأمور ، التى ترتبط باهتماماته ، عند إثارتها فى الصحف اليومية ، أو المجلات الأسبوعية . وإذا كان هناك نوع من الحرية فى التعبير ، أو إحساس بالعنف فى الأسلوب ، فإن ذلك يرجع إلى شخصية الكاتب وقوة انتمائه وانفعاله بالأحداث ..

وإذا كانت المقالات ، التى نشرت على مدى خمسة وثلاثين عاما من الزمان ، تعالج موضوعات متباينةً من العمارة والتخطيط والإسكان ، فإن عرضها فى هذا الكتاب يمكن أن يأخذ الناحية الموضوعية ، حتى يتمكن القارىء من متابعة انطباعات الكاتب فى كل مجال على حدة ، ويرى فيها الجوانب السلبية والإيجابية التى طرأت على كل موضوع ، على مدى هذا الزمن الطويل . كما يرى القارىء فيها الانطباع الشخصى للكاتب على مدى مراحل نموه الفكرى والعلمى . ويلاحظ أن المقالات التى كتبت ، بدأت تظهر فى نهاية عام ١٩٥٠ ، وامتدت حتى عام ١٩٦٨ ، ثم اختفت لتظهر مرة أخرى عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٥ ، وذلك بسبب غياب الكاتب عن الوطن فى أثناء عمله بالأمم المتحدة سبع سنوات فى الفترة من ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٩ ، ابتعد فيها عن الأحداث الداخلية ، وامتد نشاطه إلى المجالات الدولية ، حتى تعرف فيها على فكر العالم الخارجى فى مجالات العمارة والتخطيط والإسكان . وربما يظهر ذلك فى المقالات التى نشرت بعد فترة الغياب ، والتى انتهت بالمقال الأخير الذى نشر فى مجلة الأهرام الاقتصادى يوم ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٥ ، وفيه عرض الكاتب محصلة عمله وفكره لإبراز أهمية البعد المكانى ، وتوجيه الخطط القومية ، ومن خلاله يتحدد مستقبل العمارة والتخطيط والإسكان .

لقد بدأت الكتابة للصحف فى نهاية عام ١٩٥٠ فى أثناء دراستى للعمارة فى جامعة ليفربول وبعد تخرجى من جامعة القاهرة بعام ونصف تقريبا . وبدأت أفتح أول ركن للعمارة فى جريدة المصرى ، إحدى الجرائد اليومية الرائدة فى ذلك الوقت .. وكان أملا وددت أن يستمر ، لولا انخراطى الكامل فى الدراسة ، فتوقف ركن العمارة ..

وبعد ذلك ظهرت اهتماماتى التخطيطية بالقرية المصرية ، وذلك بسبب معايشتى الشخصية والوجدانية للظروف التى تعيشها القرية المصرية ، بحكم نشأتى الأولى فيها ، الأمر الذى انعكس على موضوع دراساتى العليا . فقد حملت شجون القرية وشؤونها معى إلى انجلترا ، حيث تقدمت برسالة الماجستير عن القرية المصرية ، ثم رسالة الدكتوراه عن الريف المصرى . واستمرت كتاباتى فى هذا المجال فى أوائل الستينيات كما تقدمت ببحوث عن هذا الموضوع ، إلى العديد من المؤتمرات العربية والدولية ، التى عقدت فى هذه الفترة . وكنت لا أزال أعمل مدرسا للتخطيط العمرانى بقسم العمارة بجامعة عين شمس . الأمر الذى انعكس أيضا على المنهج الدراسى للسنة النهائية فى هذا القسم ، حيث شمل موضوع المنهج ، موضوع التنمية الريفية ، وتخطيط القرية ، على مدى ربع قرن من الزمان ، فى محاولة لربط النظرية التخطيطية بالواقع المصرى . ومع ذلك لم تصل الرسالة إلى المسئولين عن التنمية الريفية أو تخطيط القرية . وبقيت النظرية فارغة من محتواها الإدارى والتنفيذى .. واستمرت النظرية المحلية حبيسة جدران قاعات المحاضرات ، وإن كانت قد خرجت بين الحين والحين إلى صفحات

الجرائد والمجلات ، أو فى بحوث المؤتمرات ، تبحث عمن يحملها إلى نطاق التنفيذ .. ولكن مشكلة القرية المصرية ، كانت أثقل من أى حمل يتصوره مسئول فى الدولة .. ولا تزال المشكلة تتفاقم ، بالرغم من المشروعات التى أقيمت بهدف تطوير الريف .. ولكنها فى الواقع أدت إلى تخلف الريف بسبب زيادة السكان على الأرض الزراعية .. من هنا امتد الفكر ، ليغطى الأبعاد الإدارية التنظيمية ، المرتبطة بالتنمية الريفية . ثم بعد ذلك انتقل الفكر إلى التنمية القومية ، الموجهة للتنمية الحضرية والريفية ، على حد سواء . فكان آخر مقال فى عام ١٩٨٥ عن البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية .. وتطرقت بعض المقالات إلى مشكلة الإسكان ، فى كل من الريف والحضر ، على حد سواء ، بدايةً من عناصرها الأولية ، وانتهاءاً بأبعادها القومية ، بعد أن طال الجدل حول مشكلة الإسكان ، وتضارب القوانين والقرارات .. وتداخلت الدراسات والاختصاصات ، بسبب العوامل المركبة التى تؤثر على سياسات الإسكان . ومع ذلك لا تزال المشكلة قائمة ، لم تتحرك بفكر واضح ، أو سياسة واضحة ، وإن كان غياب البعد المكانى فى خطط التنمية القومية ، يشكل السبب الحقيقى والرئيسى لمعظم مشاكل التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والعمرانية ، فى مصر .. ولا يزال كذلك بعد خمسة وعشرين عاما ، من الجدل الفكرى ، الذى لم تستطع أجهزة الدولة استيعابه أو الخروج منه بفكر واضح أو سياسة واضحة .

ومع استمرار المعاناة الفكرية ، فى مجالات التخطيط والإسكان ، فقد كان للعمارة حيزها الأوفر فى عدد من المقالات ، التى نشرت على مدى الربع قرن الماضى ، وذلك منذ أدركتُ أن الشخصية المعمارية المصرية ، تأثرت كثيراً بالغزوة الحضارية القادمة من الغرب .. وأن أعمالنا المعمارية ، ما هى إلا نقل حرفى ، أو تأثر بالشكل ، أكثر منه بالمضمون . فقد ارتبطنا بعجلة التقليد الأعمى لأشكال معمارية مستوردة ، تستهوينا تشكيلاتُها ، التى تعرضها المجلات والكتب الأجنبية .. فكانت أول مقالاتى فى هذا الموضوع ، عن محاولة للكشف عن القيم الحضارية للعمارة الحديثة فى النصف الثانى لعام ١٩٦٣ .. ولاقى اعتراضاً كبيراً من العديد من المعماريين ، الأمر الذى اضطرنى إلى البحث عن إثبات الفكر بالواقع ، فأقمت لنفسى مسكنا عام ١٩٦٧ حاولت أن أعبّر فيه بالواقع ، كما جاء فى مقالتى عام ١٩٦٣ . واستمر الجدل الفكرى فى محاولة إعادة الشخصية المصرية للعمارة المعاصرة ، وارتباط ذلك بالثقافة العامة .. ومع كل هذه المحاولات ، لم تتحرك أجهزة الثقافة المصرية ، لنشر الوعى الثقافى المعمارى لدى الجماهير . وفى عام ١٩٨٠ بدأنا فى إصدار مجلة « عالم البناء » كأول مجلة معمارية شهرية ، تخاطب العامة والخاصة ، وتباع مع المجلات المحلية ، وبالسعر الذى تتحمله الجماهير .. فكانت طفرةً كبيرة فى مجال الإعلام المعمارى ، ظهرت آثارها على الأجيال الحديثة من المعماريين ، فى مصر والعالم العربى . وكنا من قبل قد أعددنا الأعداد الست الأولى من مجلة البناء السعودية عام ١٩٧٨ ، فى أثناء تواجدنا فى الرياض فى الفترة من ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٩ ، وكنت أعمل كبيراً لخبراء الأمم المتحدة فى التخطيط العمرانى بالمملكة . ومنذ صدور الأعداد الأولى من مجلة عالم البناء فى عام ١٩٨٠ ، أخذ مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية مكانته العلمية والمهنية فى مصر ، وأصبح محط أنظار الأجيال الجديدة من المعماريين ، فتكامل النشاط العلمى مع النشاط المهنى فى المركز ، وبدأنا نتطلع إلى مستقبل أفضل للعمارة العربية ، التى تعانى أزمة حادة فى الفكر والإنتاج . فكتبنا عن رسالة المعمارى فى الحاضر والمستقبل . وكان ذلك موضوع المؤتمر الخامس عشر للاتحاد

الدولى للمعماريين ، الذى عقد فى القاهرة فى يناير ١٩٨٥ ، وركزنا الحديث على المستقبل الغامض للمعمارى المصرى . وكان اعتراضُنا على تركيز جهود المنظمات المهنية فى مصر على عقد المؤتمر الدولى فى القاهرة ، فى الوقت الذى هى فيه ، أبعد ما تكون ، عن العناية بالمعمارى المصرى فى داره .. وكان من رأينا ترتيب الدار قبل دعوة الجار .. وفَشَل المؤتمر الدولى . وكان المركز يعدّ لصحوة معمارية بدأت يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٨٤ ، لتدعو المعماريين المصريين إلى الالتقاء على قلب واحد وهدف واحد .. وعقد المؤتمر الأول للمعماريين المصريين فى أبريل ١٩٨٥ . وكان نجاحاً ساحقاً أفرز عدداً من الدراسات للعرض على المؤتمر الثانى للمعماريين المصريين ، الذى عقد فى ابريل ١٩٨٦ .. وهنا كتبنا عن تنظيم المهنة ، كما كتبنا عن الأعمال الاستشارية .

ومن أهم المقالات التى نشرت عام ١٩٨٥ القاهرة ٢٠٠٠ فى أسلوب من الخيال العلمى ، يصف المدينة العريقة بعين المعايش لأحداثها الجارية عام ٢٠٠٠ ، وذلك بعد فشل الأسلوب العلمى الموضوعى ، فى معالجة المشاكل التخطيطية للقاهرة ، والتى تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم .. لغياب البعد المكانى فى خطط التنمية القومية ، وهو الموضوع الذى ختمت به مقالاتى عام ١٩٨٥ .

هذه هى رحلتى مع القلم ، على صفحات الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية ، على مدى خمسة وثلاثين عاما من الزمان . وهى رحلة طويلة ، شهدت أحداثاً كثيرة ومتغيراتٍ عديدة . وهى رحلة تتواكب مع رحلات أخرى فى الإنتاج العلمى من الندوات والمؤتمرات المحلية والعربية والعالمية . واستقررت فى النهاية فى رحلتى مع القلم على « فكرة » التى تُنشر شهريا على صفحات مجلة عالم البناء ، معبرة عن المعايشة الفكرية المستمرة للموضوعات العلمية والفنية والتنظيمية ، التى تهم المعمارى العربى . الأمر الذى يدخل فى إطار الصحافة العلمية التى لا يتطرق إليها هذا الكتاب .

ومع هذا المشوار الطويل مع القلم والصحافة ، لابد من إبراز جانب آخر من جوانب الحركة الفكرية ، فى مجال العمارة وتخطيط المدن ، وذلك فى الستينيات لاسيما فى عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، حين ظهرت على صفحات الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية مجموعة من التحقيقات الصحفية ، أثارتها المؤتمرات الهندسية والعلمية التى عقدت فى القاهرة فى هذه الفترة ، وشاركت فيها مجموعة ، من المعماريين العرب والمصريين .. فكانت منبراً إعلاميا آخر ، شاركنا فيه بقسط وافر من الأحاديث الصحفية ، التى تربط المعمارى بالمجتمع من ناحية .. كما تربط المخطط بالأجهزة التنفيذية من ناحية أخرى . فكان اهتمام الصحافة بالحركة المعمارية والتخطيطية واضحا ، فى هذه الفترة التى اهتم فيها المعماريون بأنفسهم . فكانت صورةً معبرة عن الحركة الفكرية فى ذلك الوقت .. ومرت الأيام .. وهبطت الحركة الفكرية .. وتلاشت الصورة .. لتظهر مرة أخرى ناصعةً براقة ، فى الصحافة العلمية ، على صفحات مجلة « عالم البناء » ، كأول مجلة معمارية (شهرية) فى العالم العربى .. بالإضافة إلى المقالات الفردية ، التى نشرت بعد ذلك فى الصحافة اليومية أو الأسبوعية .

وهكذا يقدم هذا الكتاب مادة جديدة ، من الفكر المعمارى ، والتخطيطى ، الذى ارتبط بالجماهير من خلال الصحافة اليومية والأسبوعية .

بداية الكتابة فى شئون القرية

بدأت الكتابة ، عندما سافرت إلى انجلترا عام ١٩٥٠ ورأيت حركة الإنشاءات على قدم وساق ، فى مبانى مهرجان بريطانيا لعام ١٩٥١ ، وبعد مرور مئة سنة على احتراق القصر البللورى (المعرض الصناعى) عام ١٨٥١ .. وكانت مناسبةٌ أخرى هى تتويج الملكة .. وكان العمل على شاطىء البحر ، وأمام البرلمان البريطانى يمثل خلية من النحل ، تعمل فى نظام وجَلَد ، بالرغم من الظروف الصعبة ، التى كانت تعيش فيها بريطانيا ، بعد الحرب العالمية الثانية . تأثرت بهذا المنظر الفريد .. كما تأثرت بنوعية الإنشاءات التى أقيمت فى تلك الفترة وكانت علامة مميزة فى تاريخ العمارة فى انجلترا .. بدأت أطالع الصحف والمجلات .. وكتبت أول مقال فى ٨/ ١١/ ١٩٥٠ ، وفى أول ركن للعمارة يصدر على صحيفة يومية ، هى جريدة المصرى فى ذلك الحين .. وكانت البداية ، ثم بدأت أطالع الصحف والمجلات ، بحثاً عن موضوعات أخرى .. فكتبت ثانى مقال عن سياسة التعمير فى العالم .. ونشر فى ركن العمارة فى ١١/ ١/ ١٩٥١ .. وبعد ذلك وجدت أننى أخرج قليلا عن مسار دراستى فى الجامعة .. فتوقفت عن الكتابة .. ولكن إلى أجل . وبعد خمس سنوات عدت إلى مصر لأكتب .. مرة أخرى عن القرية المصرية ، التى كانت محور دراستى للماجستير .. فكتبت أول مقال ، بعد عودتى ، حول مشروع تخطيط القرى فى ٢٠/ ٩/ ١٩٥٥ .. يحمل نفس الأهداف التى لا زلنا ننادى بها حتى الآن .. بعد ما يقرب من ثلاثين عاما .. ومكثت فى مصر عامين ، عدت بعدها إلى انجلترا ، لاستكمال دراستى للدكتوراه .. ورجعت إلى مصر مرة أخرى فى يوليه ١٩٥٩ ، لأكتب مرة أخرى عن القرية المصرية فى ٩/ ٨/ ١٩٦٠ ، ولكن بعمق أكثر ودراية أقوى .. فكان موضوع رسالتى للدكتوراه عن التنمية الريفية وتخطيط القرية المصرية .. وأصبحت أدرس هذه المادة .. ولأول مرة فى قسم العمارة بجامعة عين شمس .. واستمرت كتاباتى عن القرية ، ونشر المقال التالى يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٦٣ ، شارحاً للأبعاد الإدارية والتنظيمية فى بناء القرية المصرية . وأشرت فى هذا المقال ولأول مرة ، إلى موضوع الارتقاء بالبيئة العمرانية ، وهو الموضوع الذى ظهرت أهميته لنا ، عن طريق مشروعات المعونة الأمريكية عام ١٩٨٢ ، أى بعد حوالى عشرين عاما من الزمان .. وهكذا كانت رحلتى مع القلم ، فى معالجة مشاكل القرية المصرية ، التى ارتبطت بكيانى الاجتماعى ، كما ارتبطت بكيانى العلمى بحثاً وتدريساً ..

ولم تقتصر كتاباتى على الجوانب التخطيطية للقرية أو للمدينة ، بل انتقلت بها إلى الجوانب **الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وكان الهدف هو ربط العمل الشعبى بعملية التنمية** الاقتصادية الاجتماعية ، ربطا عضويا ، تظهر معالمه فى البعد المكانى للتخطيط العمرانى . وفى هذا الموضوع كتبت مقالتى فى ٢٠/ ٩/ ١٩٦٢ بهدف إيجاد صورة للتقسيم العمرانى للقرية أو المدينة ، تبنى على أساس التقسيم الاجتماعى ، وليس التقسيم الهندسى ، الذى ترسمه الشوارع والطرق ، التى هى فى حقيقة الأمر تقطع الأواصر الاجتماعية للأحياء إذا حملت المرور السريع ، وقد تكون محاور للتنظيمات الاجتماعية ، إذا ذهبت عنها السيارة . وتعرض المقال لوحدات التنظيم الشعبى ، فى كل من القرية والمدينة ، فى إطار مبادىء التخطيط العمرانى . وقد أثير هذا الموضوع لأول مرة فى هذا المقال .. وهو يفتح مجالاتٍ أوسع للبحث أو الدراسات التخطيطية والاجتماعية والسياسية .. وهكذا أظهرت كتاباتى هذه الموضوعات الجديدة .. وأنا لا زلت فى بداية الطريق .. مدرساً بقسم العمارة ، بجامعة عين شمس .

جريدة المصرى
٨/١١/١٩٥٠

ركن العمارة

يجرى العمل اليوم على قدم وساق لانهاء الأعمال الإنشائية للمعرض الدولى بلندن حتى يفتح أبوابه للزائرين فى صيف عام ١٩٥١ .. ويعتبر هذا المعرض من أهم وأكبر المعارض الحديثة فى العالم .

وقد نبتت فكرة إنشاء هذا المعرض منذ سنين قلائل .. وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها .. وذلك عندما اقترح المستر جيرالدبرى فى مقال له بجريدة النيوكرونيكل إنشاء معرض عالمى فى المكان الواقع على الضفة الجنوبية لنهر التايمز فى لندن والمحصور بين بلدية لندن وكوبرى ووترلو . ويخترق هذه المنطقة الخط الحديدى الواصل لمحطة جنوب لندن ..

وقد وقع الاختيار على هذا المكان بالذات .. لزوال معظم مبانيه على أثر ضرب مدينة لندن بالقنابل فى الحرب العالمية الأخيرة .. ولاحتلاله مكانا بارزا من لندن .. وقد كان يشغل هذا المكان بعض المبانى السكنية وبعض المصانع الصغيرة .. وتبلغ المساحة الكلية للمعرض حوالى ١١ هكتارا .

وقد زرت هذا المكان حيث يجرى العمل ليلا ونهارا .. وحتى فى ليالى الشتاء المظلمة يشتغل العمال تحت فيض من الأنوار القوية .

وقد بدأت هذه الفكرة تدخل فى حيز التنفيذ فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩ ..

ولم يكد الشعب الإنجليزى يسمع بهذا .. حتى هرع إلى هذا المكان المختار .. فزاره الوزراء والمهندسون والكتاب والنقاد .. وهكذا دبت الحياة فى هذا المكان وبدأ العمل .. العمل لاخراج هده الفكرة الجريئة إلى حيز الوجود .

وقد اشترك فى هذا العمل الجبار نخبة ممتازة من نوابغ المهندسين البريطانيين وضعوا كل علمهم ومقدرتهم لاخراج هذه المنشأة العظيمة .. ويشرف على هذه العملية كل من : المستر جاريتى والمستر كينيدى .

وبعد عبورنا لهذ الكوبرى نجد على يميننا قبة المكتشفات ويرتفع إلى جوارها عمود معلق طوله ٢٥٠ قدما . وهو على شكل السيجار مدبب الطرفين منبعج فى الوسط ويرتفع طرفه الأسفل عن سطح الأرض بحوالى ٤٠ قدما . كما تجد على اليسار من الكوبرى قاعة كبيرة للموسيقى . تعتبر من أكبر وأحدث قاعات الموسيقى فى العالم . أقامتها بلدية لندن لتخلد لها أسما دائما فى المعرض . كما يرتفع إلى جوار قاعة الموسيقى برج دائرى بسيط سمى باسم سوث شاور ويبلغ ارتفاعه حوالى ٩٠ قدما وهو ما يعادل ارتفاع برج كتدرائيه سانت بول ، وسوف يشرف الزائر منه على جميع أنحاء لندن المختلفة .. وقد وضع على قمة هذا البرج كذلك جهاز لارسال الموجات الصوتية إلى القمر .

هذا عدا المبانى الكبيرة الأخرى التى تعتبر أقصى

ما أنتجته قرائح المهندسين المعماريين .. وضع كل مبنى ليكون مناسبا تماما لما سوف يعرض فيه من معروضات .

وبالمعرض أيضا حوالى ١٤ مطعما كبيرا .. عدا محال الشاى المنتشرة فى كل مكان فيه .

وتعتبر قبة المكتشفات من أعظم ما أخرجته قرائح المهندسين فى العصر الحديث كما أنها تعتبر نجاحا كبيرا للعلوم الحديثة .. وهى تظهر فى غاية الضخامة ولكأنما أنشئت لتكون مسرحا للعمالقة .

وهذه القبة على شكل طاقية كروية .. يبلغ قطرها ٣٦٣ قدما وارتفاع قمتها عن سطح الأرض ٩٦ قدما . وتتكون هذه القبة الكبيرة من كمرات من الصلب عددها أربعة وعشرون تزن الواحدة منها ١٠١ طن ثبت بعضها مع بعض لتحمل فوقها المسطح المستدير .. وقد روعى فى تصميم هذه القبة الجبارة أن تكون أحسن وأكبر وأخف ما يمكن .. وقد قام بتصميمها المهندس المعروف مستر جون الين فى شهرين كاملين .

كما وضع لحملها قواعد خرسانية كبيرة .. سوف لا تظهر للزائرين .. وتساعد فى حملها كذلك مجموعة من الأعمدة الرفيعة من الصلب تكون مع بعضها مثلثات جميلة الشكل .. وقد ثبتت هذه الأعمدة تثبيتا مفصليا مع كل من القبة الكبيرة والأساس على سطح الأرض .. وذلك حتى لا تعوق تمدد أو انكماش القبة الكبيرة تحت المؤثرات الجوية المختلفة .. وقد استعمل لتغطية هذه القبة حوالى ٢٠٠٠ شريحة من الألومنيوم اللامع .

وقد كان رفع هذه القبة الكبيرة أصعب شيء قابله المهندسون .. ولكن تمت هذه العملية بكل حذر واحتراس فى ١٦ مايو سنة ١٩٥٠ ولم يحدث شيء يذكر اللهم إلا غوص القواعد حوالى ١,٨ بوصة تحت سطح الأرض .. وهكذا تمت العملية الجبارة بسلام .

وقد انشئت هذه القبة التى هى أكبر منشأة فى المعرض .. أنشئت لتحوى تحتها كل ما اكتشفته بريطانيا من علوم وفنون فى حياتها ..

ومن أهم المنشآت الظاهرة فى المعرض كذلك قاعتان كبيرتان أعدتا لاستقبال الزائرين من كل من محطة جنوب لندن ومحطة المترو فى هذا المكان . وهما عبارة عن قاعتين معلقتين على أقواس كبيرة من الخشب طول الواحد منها ٦٠ قدما ويتكون كل قوس من ٢٥ قطعة من الخشب ملتصقا بعضها ببعض .. وتزن كل قطعة منها ٤,٥ طن . هذا وقد اتخذت العناية الكافية لوضع هذه الأجزاء فى أماكنها ..

عبد الباق محمد ابراهيم
معيد بقسم العمارة بكلية الهندسة جامعة ابراهيم
وعضو بعثة الجامعة فى انجلترا

جريدة المصرى ٨/ ١١/ ١٩٥٠

ركن العمارة

سياسة التعمير فى العالم

جريدة المصرى
١٩٥١/١/١١

سياسة التعمير فى العالم

لقد وضعت كل دولة من دول العالم المتحضر سياسة ثابتة لها .. للتعمير والإنشاء تقوم على أسس متينة وبرامج موضوعة . وذلك لاعتبارها المسكن من أهم مستلزمات الحياة .

ففى بريطانيا مثلا .. وقبل عام ١٩٣٤ وبالرغم من الصعوبات والأخطاء التى كانت قائمة بها فى ذلك الوقت . فقد كان الهدف الوطنى حينذاك ، هو أن يهيأ لكل أسرة مسكناً . وذلك بعد إزالة الأحياء القديمة الخربة وبناء مساكن جديدة مكانها.

فبين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٨ كان متوسط ما يبنى من مساكن هو حوالى ٣٥٤,٠٠٠ مسكن فى العام . وتدل الإحصائيات فى ذلك الوقت على أن بريطانيا كانت تتقدم جميع دول أوربا فى ناحية التعمير .. وذلك باستثناء السويد .

ولكن المساكن بها تبلى بمعدل ٢٠٠,٠٠٠ مسكن فى العام . وفى عام ١٩٤٥ وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وجدت بريطانيا أن حركة البناء قد توقفت أثناء مدة الحرب ، وان الألمان قد دمروا ما يقرب من أربعة ملايين منزل .. ولقد لفتت هذه الظاهرة نظر الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت فقامت بإنشاء وزارة التعمير قبل انتهاء الحرب .

وهدف بريطانيا الآن وفى خلال السنوات الثلاث القادمة .. هو بناء ٣٠٠,٠٠٠ مسكن فى العام .. وفى خلال السنوات الثلاث التالية لها هو بناء ٤٠٠,٠٠٠ مسكن فى العام.. ثم ٣٥٠,٠٠٠ . وذلك لانشاء ما بين ثلاثة أو أربعة ملايين مسكن فى مدة العشرة أعوام القادمة .

ويعمل فى صناعة البناء فى بريطانيا حوالى ١,٢٥٠,٠٠٠ رجل . يعمل ثلثهم فى بناء المساكن ويعمل الثلثان الآخران فى إصلاح وإنشاء المدارس والمستشفيات والمصانع التى توليها عناية كبيرة وتعتبر بريطانيا بعد الحرب الأخيرة فى مؤخرة الدول الأوربية من حيث البناء والتعمير . وذلك راجع إلى سوء حالتها الاقتصادية .

وتدل الإحصائيات فى كافة دول أوربا على أن

بلجيكا تبنى بمعدل ٢٢٠ ٪ من معدل البناء فيها قبل الحرب . وفى سويسرا حوالى ١٨٨ ٪ والدانمارك حوالى ١٤٠ ٪ وهولندا حوالى ١١٣ ٪ وإيطاليا حوالى ١١٠ ٪ والسويد حوالى ٨٠ ٪ وفنلندا حوالى ٦٣ ٪ وبولندا حوالى ٦٢ ٪ .. إلا بريطانيا وتشكوسلوفاكيا فزادت هذه النسبة بحوالى ٥٣ ٪ فقط .. فى حين أن الولايات المتحدة قد تقدمت فى هذه الناحية تقدما عظيما .. لا يجاريها فيه أى بلد آخر من بلدان العالم .

وتدرس مشروعات التعمير هذه .. دائما فى مسابقات عامة بين المهندسين المعماريين وذلك حتى تكون صفوة أعمالهم .. وخلاصة أفكارهم .. وحتى تخرج للعالم كاملة غير منقوصة .. فى أجمل ثوب لها ..

من هذا نرى أن جميع الدول المتحضرة تنظر إلى العمارة والتعمير كأحد مستلزمات الحياة .. فالمسكن المريح الكامل يهيىء لساكنه حياة هادئة مستقرة ..

وقد تأثرت هذه المشروعات كثيرا بسوء الحالة الاقتصادية التى تعانيها هذه الدول بعد الحرب الأخيرة .. إلا أنها تسير فى خطى ثابتة نحو هدفها المرسوم وهو إيجاد المسكن الصالح لكل مواطن .

وتشرف على هذه المشروعات . الحكومات المختلفة . إشرافا كليا .. بينما تقوم البنوك والشركات المؤممة بتمويلها .

وفى هذه المناسبة أذكر أن سياسة البناء فى مصر لا تسير على أسس ثابتة أو نظم محكمة .. أو إلى هدف مرسوم . فبينما نجد أن القاهرة تتسع وتمتد أطرافها .. وتقام فيها المبانى الفخمة

بتمويلها . البنوك والشركات المؤممة
وفى هذه المناسبة اذكر انسياسة
البناء فى مصر لا تسير على اسس ثابتة
او نظم محكمة .. او الى هدف مرسوم .
فبينما نجد ان القاهرة تتسع وتمتد
اطرافها .. وتقام فيها المبانى الفخمة
والعمـارات الشامخة .. والفيـلات
الانيقة .. نجد ان احياء باكملها ..
تنهار مساكنها لتصبح قبورا لساكنيها .
فهذه الحوادث او هذه الكوارث تتكرر
يوما بعد يوم .. وليس هذا شأن
الاحياء القديمة فى القاهرة فقط بل
وفى كل مدينة وكل بلدة وكل قرية
من قرى مصر .
انا نبنى فى مصر لعدد محدود من
الناس او الافراد ... بينما تبنى البلاد
الاخرى لجميع السكان والمواطنين لتحفظ
حياتهم ورفاهيتهم . واننا فى مصر
لفى اشد الحاجة لمثل هذه المشروعات
التى تهدف الى غرض واحد وهو ايجاد
المسكن الصالح لكل مواطن .
عبد الباقى محمد ابراهيم
مهندس معمارى
عضو بعثة جامعة ابراهيم بانجلترا

والعمارات الشامخة .. والفيلات الأنيقة .. نجد أن أحياء بأكملها .. تنهار مساكنها لتصبح قبورا لساكنيها . فهذه الحوادث أو هذه الكوارث تتكرر يوما بعد يوم .. وليس هذا شأن الأحياء القديمة فى القاهرة فقط بل وفى كل مدينة وكل بلدة وكل قرية من قرى مصر .

إننا نبنى فى مصر لعدد محدود من الناس أو الأفراد .. بينما تبنى البلاد الأخرى لجميع السكان والمواطنين لتحفظ حياتهم ورفاهيتهم . واننا فى مصر لفى أشد الحاجة لمثل هذه المشروعات التى تهدف إلى غرض واحد وهو إيجاد المسكن الصالح لكل مواطن .

عبد الباقى ابراهيم
مهندس معمارى
عضو بعثة جامعة ابراهيم بانجلترا

جريدة المصرى ١١ / ١ / ١٩٥١

الأهرام
١٩٥٥/٩/٢٠

حول مشروع تخطيط القرى

للمهندس عبد الباقى محمد ابراهيم

مهما اختلفت الآراء والطرق التى يجب ان يبنى عل اساسها التخطيط الجديد للقرى المصرية ، يجب الا نتجاهل حقيقة واقعة، وهى ان القرية عضو حى فى المجتمع ينمو ويتطور ويتأثر بعوامل خارجية وداخلية، وهذا العضو الحى يتكون هو الآخر من خلايا حية هى الاحياء التى تتكون منها القرية ، ثم العائلات المكونة لمجتمعها ، فان حياة القرية مستمدة من حياة سكانها وتكوينهم الاجتماعى .

ولقد تأثرت القرية المصرية على مر الاجيال بعوامل مختلفة اخرجتها الى صورتها الحالية، حتى اصبحت عملية اعادة بناء هذه القرى من اصعب العمليات واكثرها حساسية، فقد خلقت الطبيعة والبيئة هذه القرى ، ولا يزالان هما العاملان المؤثران عليها ، ونحن اذا فكرنا فى اعادة بنائها وجب علينا ان نخلق طبيعة جد...

منزل فى العام ، فاذا بلغت تكاليف المنزل مائة جنيه كان علينا ان ننفق على هذا المشروع خمسة عشر مليونا من الجنيهات سنويا ، ونحن اذا ما شرعنا فى بناء هذه القرى من جديد ، وجب علينا ان نعبىء فى سبيل ذلك جميع مرافقنا وقوتنا وامكانياتنا ، كما يجب علينا ان نضع سياسة عامة للبناء تشمل جميع انحاء الجمهورية

واذا فكرنا فى تمويل هذا المشروع الكبير ، وجب علينا ان نبحث بعد ذلك عن مورد القوى والايدى العاملة ، وقد دلت التجارب ، واهمها ما قامت به الامم المتحدة، على « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » ، فقد دلت هذه التجارب على ان لمساهمة السكان فى مثل هذه المشروعات اهمية اقتصادية

مهما اختلفت الآراء والطرق التى يجب أن يبنى على أساسها التخطيط الجديد للقرى المصرية ، يجب ألا نتجاهل حقيقة واقعة ، وهى أن القرية عضو حى فى المجتمع ينمو ويتطور ويتأثر بعوامل خارجية وداخلية ، وهذا العضو الحى يتكون هو الآخر من خلايا حية هى الأحياء التى تتكون منها القرية ، ثم العائلات المكونة لمجتمعها ، فإن حياة القرية مستمدة من حياة سكانها وتكوينهم الاجتماعى .

ولقد تأثرت القرية المصرية على مر الأجيال بعوامل مختلفة أخرجتها إلى صورتها الحالية ، حتى أصبحت عملية إعادة بناء هذه القرى من أصعب العمليات وأكثرها حساسية ، فقد خلقت الطبيعة والبيئة هذه القرى ، ولا يزالان هما العاملان المؤثران عليها ، ونحن إذا فكرنا فى إعادة بنائها وجب علينا أن نخلق طبيعة جديدة وبيئة جديدة لحفظ كيان البناء الجديد .

لقد بحث خبراء الأمم المتحدة مثل هذه المشكلة فى مناطق عدة من أنحاء العالم ، كجنوب شرق آسيا والهند وباكستان ، ثم فى نيجيريا وساحل الذهب وجزر الكاريبيان ، وعجز هؤلاء الخبراء عن وضع سياسة عامة لحلها ، ولكنهم اتفقوا على مبدأ واحد وهو الاستمرار فى دفع هذه المجتمعات المتأخرة إلى الأمام بقدر إمكانياتها ، والسعى وراء مواد جديدة للبناء .

والفلاح المصرى قد عاش مع الطين قرونا عديدة حتى أصبح هذا الطين جزء لا يتجزأ من حياته وتكوينه الطبيعى ، ونحن إذا ما أمكننا أن نضع حاجزا بينه وبين هذا الطين استطعنا أن نتغلب على ناحية من نواحى البيئة التى خلقت لنا هذه المشكلة ، والفلاح من جهة أخرى لا يستطيع أن يقبل ما يفرض عليه إلا إذا رأى بعينيه ولمس بيديه النتيجة التى نريد أن يصل إليها ، الأمر الذى يتطلب جهدا وصبرا فى بدء هذه المرحلة من حياته .

والمشكلة ضخمة جدا ، ففى مصر نحو ٤٥٠٠ قرية يسكنها ما يقرب من خمسة عشر مليون نسمة ، فإذا كان متوسط عدد أفراد العائلة خمسة أشخاص كان لنا أن نبنى لهم ثلاثة ملايين من المنازل ، وإذا قدرنا لاتمام هذا المشروع عشرين عاما كان علينا أن نبنى ١٥٠,٠٠٠ منزل فى العام ، فإذا بلغت تكاليف المنزل مائة جنيه كان علينا أن ننفق على هذا المشروع خمسة عشر مليونا من الجنيهات سنويا ، ونحن إذا ما شرعنا فى بناء هذه القرى من جديد ، وجب علينا أن نعبىء فى سبيل ذلك جميع مرافقنا وقوتنا وإمكانياتنا ، كما يجب علينا أن نضع سياسة عامة للبناء تشمل جميع أنحاء الجمهورية .

وإذا فكرنا فى تمويل هذا المشروع الكبير ، وجب علينا أن نبحث بعد ذلك عن مورد القوى

والأيدى العاملة ، وقد دلت التجارب ، وأهمها ما قامت به الأمم المتحدة . على « أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ، فقد دلت هذه التجارب على أن لمساهمة السكان فى مثل هذه المشروعات أهمية اقتصادية وسيكولوجية بالغة ، وهذه الطريقة تعتمد أول ما تعتمد على إخراج جيش من المرشدين العمرانيين يكونون همزة الوصل بين مهندس التخطيط والفلاح ، ويقوم هذا الجيش بإرشاد الفلاحين إلى طرق البناء ووسائل تأثيث المنازل والمحافظة عليها ، والمرشد العمرانى فى هذه الحالة لا يقل أهمية عن زميله المرشد الزراعى أو الاجتماعى للقرية ، إذ هو يعيش فيها ويحس بإحساس سكانها .

ومن الخطوات الرئيسية للمشروع وضع الخرائط التفصيلية بكل قرية من قرى مصر مبيناً عليها نتيجة الأبحاث والإحصائيات التى يجب أن تجرى فيها ، فتبين استعمال الأرض وحالة المبانى وعدد الأدوار فى منازلها والإمتداد الذى طرأ عليها ، ثم أقسام القرية الاجتماعية أو احيائها وعائلاتها ، ثم طرق المواصلات المؤدية إليها وموقعها بالنسبة للاقليم أو المركز الذى تقع فيه ، ثم تأثير القرى أو المدن المجاورة فيها اقتصاديا واجتماعيا ، هذا عدا البحث فى طبيعة أرض القرية ثم الإنشاء الاجتماعى لها ، ودراسة حالتها الاقتصادية ودخل أفرادها وحالتهم الصحية وما تمتاز به كل قرية ، وعلى أساس هذا البحث يوضع التصميم الجديد ، وبهذا نكون قد بحثنا جميع الظروف التى أدت إلى هذا المرض المزمن ، وعلى هذا الأساس أيضا يوصف الدواء وطريقة العلاج .

ويجب أن نتوخى فى التخطيط الحديث للقرية الحرص على كل شبر من الأرض الزراعية التى هى عماد ثروتنا واقتصادنا ، كما يجب أن يكون امتداد القرية بعد ذلك رأسيا لا أفقيا .

وقد نستفيد فى هذه الحالة من أبحاث وتقارير المرشدين الاجتماعيين ، أو الهيئات التى تتولى الإشراف على معسكرات الشباب فى الريف أو غيرها من الهيئات ، بل إننا فى حاجة إلى كل مجهود يبذل فى هذا الشأن ، حتى ننهض بريفنا المصرى العزيز .

الأهرام ٢٠/ ٩/ ١٩٥٥

...ول مشروع تخطيط
بقية المنشور فى الصفحة التاسعة

وتاريخ المبانى وعدد الادوار فى منازلها والامتداد الذى طرا عليها ، ثم اقسام القرية الاجتماعية او احيائها وعائلاتها ، ثم طرق المواصلات المؤدية اليها وموقعها بالنسبة للاقليم او المركز الذى تقع فيه ، ثم تاثير القرى او المدن المجاورة فيها اقتصاديا واجتماعيا ، هذا عدا البحث فى طبيعة ارض القرية ثم الانشاء الاجتماعى لها ، ودراسة حالتها الاقتصادية ودخل افرادها وحالتهم الصحية وما تمتاز به كل قرية ، وعلى ...ساس هذا البحث يوضع التصميم الجديد ...ا نكون قد بحثنا جميع الظروف التى ادت الى [illegible] وعلى هذا الاساس ايضا يوصف الدواء وطريقة العلاج

ويجب ان نتوخى فى التخطيط الحديث للقرية الحرص على كل شبر من الارض الزراعية التى هى عماد ثروتنا واقتصادنا ، كما يجب ان يكون امتداد القرية بعد ذلك راسيا لا افقيا

وقد نستفيد فى هذه الحالة من ابحاث وتقارير المرشدين الاجتماعيين ، او الهيئات التى تتولى الاشراف على معسكرات الشباب فى الريف او غيرها من الهيئات ، بل اننا فى حاجة الى كل مجهود يبذل فى هذا الشان حتى ننهض بريفنا المصرى العزيز .



١٩٦٠/٨/٩

صورة القرية الجديدة فى بلدنا

دراسات للمستقبل

بقلم
دكتور عبد الباقى ابراهيم
مدرس التخطيط
بجامعة عين شمس

كلة التخطيط والاسكان فى فى حدود الدائرة الضيقة ها القرية دون الوصول حقيقية للمشكلة .. الى رض التى يعمل عليها. فى بحث

الزراعى. وقد وجد من الابحاث المختلفة ان الارض الزراعية التى مساحتها خمسة افدنة تغل اقصى انتاجها اذا عمل عليها خمسة عمال زراعيين (فى الاقليم الجنوبى) وقد كان لهذه الارقام ولغيرها من النتائج ة والزراعية اثر كبير فى وجوب الى ثلاثة انواع حتى الانتاجية . النوع تضم الملكيات

التجمعات القر
العزب

ما زالت مشكلة التخطيط والإسكان فى الريف تعالج فى حدود الدائرة الضيقة التى تعيش فيها القرية دون الوصول إلى الجذور الحقيقية للمشكلة .. إلى شخص الفلاح والأرض التى يعمل عليها .

لقد حاولت فى بحث قمت به فى تخطيط القرى ان أعالج مشكلة التخطيط والإسكان فى النطاق الداخلى الذى تعيشه القرية **منعزلة عما حولها** . وتطرق البحث بالطبع إلى التخطيط الاجتماعى والطبيعى للقرية ثم إلى مشكلة الإسكان وبناء القرية ثم إلى تصميم المنزل الريفى مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به . وخرجت من ذلك كله بنتيجة واحدة وهى أن تخطيط القرية فى حد ذاته أو بناء قرية الامتداد أو قرية الإنتقال لم يعد أساس المشكلة كما أن تصميم المنزل الريفى الذى يتناسب مع امكانيات الفلاح واختيار مواد بنائه وتوزيع عناصره المختلفة وحساب تكاليفه لم يعد أساسا لمشكلة الإسكان الريفى .. كما لم تعد « الزريبة » وحطب الوقود مشكلة المشاكل .. وانتهى البحث إلى نتيجة سلبية لأنه لم يبن على الأساس الأول للمشكلة وهو التخطيط الاقتصادى للريف .. ومن هنا كانت البداية لبحث آخر لمحاولة الوصول إلى النتيجة الإيجابية . فالمشكلة الاقتصادية هى بلا شك المشكلة الأولى التى يواجهها المجتمع الريفى وذلك بعد مشكلته الكبرى وهى ضغط السكان على الأرض الزراعية ولو أن كلا منهما مرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر .

ونحن نعلم أن التخطيط يبنى على أسس ثلاثة : العمل – الناس – المكان . فالأرض الزراعية هى مكان العمل ومورد الرزق والحياة للفلاح وعلى صفحة هذه البيئة تنعكس حياة الناس من الفلاحين وتتشكل طبائعهم وتقاليدهم وثقافتهم . وكل ذلك تظهر صورته على المكان الذى يحيا فيه الفلاح .. على القرية التى يعيش فيها والمنزل الذى يسكنه .

وإننا إذا بدأنا بالتخطيط الاقتصادى للريف كأساس للمشكلة نجد أن زيادة الإنتاج الزراعى فى الاتجاهين الأفقى والرأسى يجب أن يصحبه تقسيم للتكوين الزراعى . وقد وجد من الأبحاث المختلفة أن الأرض الزراعية التى مساحتها خمسة أفدنة تغل أقصى انتاجها إذا عمل عليها خمسة عمال زراعيين (فى الإقليم الجنوبى) وقد كان لهذه الأرقام ولغيرها من النتائج الاقتصادية والزراعية أثر كبير فى وجوب تقسيم الزراعة إلى ثلاثة أنواع حتى تعطى أقصى طاقتها الإنتاجية . النوع الأول : مزارع تعاونية تضم الملكيات الزراعية التى تقل عن خمسة أفدنة سواء أكانت مفتتة أو غير مفتتة . النوع الثانى : مزارع عائلية تضم الملكيات الزراعية التى تتراوح بين خمسة أفدنة وعشرين فدانا وذلك بعد تجميع المتفتت منها . والنوع الثالث : مزارع كبيرة

وهى ما تضم أكثر من عشرين فدانا يعمل عليها عمال زراعيون .

ولما كان للتكوين الاقتصادى أثره الواضح على التكوين الاجتماعى فإن التقسيم الزراعى السالف الذكر سوف يؤثر بدوره على التكوين الاجتماعى للريف ، الذى سوف يؤثر هو الآخر بدوره على التكوين الطبيعى للقرية . ومن هنا يبدأ دور التخطيط الجديد للقرية . فالتقسيمات الزراعية الثلاثة سوف تخلق لنا ثلاثة أنواع من التجمعات السكنية لكل مستلزماته الحيوية ومساكنه الخاصة التى تلائم نوع المجتمع الزراعى الجديد — المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى الذى تخلقه هذه التقسيمات . من هنا يبدأ دور الإسكان وتصميم المسكن الريفى .

وبعد البحث فى تجمعات القرى المختلفة وعلاقاتها بالإقليم الذى تقع فيه ثم إلى التوزيع الاجتماعى الجديد بالنسبة للتقسيمات الزراعية المختلفة وجدنا لدينا ثلاثة أنواع من التجمعات الريفية . أصغرها العزبة التى يقل عدد سكانها عن ٥٠٠ نسمة ثم القرى التى يتراوح تعدادها بين ٥٠٠ ، ٥,٠٠٠ نسمة ثم ما يجدر أن نسميه بالمدينة القروية والتى يتراوح تعدادها بين ٥,٠٠٠ ، ١٠,٠٠٠ نسمة وهى التى تتجمع فيها مراكز الخدمات العامة كالوحدة المجمعة والمدارس الابتدائية والمراكز الصحية والإدارية والسوق الكبيرة للمنطقة والمدينة القروية فى وضعها الحالى تكون المركز الذى تدور حوله التجمعات القروية الأخرى أى القرى الصغيرة والعزب وهذه ينتظر أن يزيد عددها نتيجة لدراسة العلاقة بين مكان العمل ومكان السكن للفلاح . وسوف تساعد هذه الظاهرة على تخلخل القرى الكبيرة وإيجاد متنفس لحياة سكانها . وهكذا يصبح لدينا مراكز تخطيط ريفية مركزها المدينة القروية وتضم مجموعة من القرى والعزب يبلغ تعداد سكانها حوالى ١٥,٠٠٠ نسمة وتذوب فى حدودها الجديدة حدود القرى الحالية وزماماتها .

وإذا كان من الواجب الاحتفاظ بكل شبر من الأراضى الزراعية فإن التقسيم الإقليمى الجديد لن يقتطع من الأرض الزراعية .. فالزيادة فى عدد العزب سوف يصحبها تخلخل فى الكيان الطبيعى للقرية يستغل كحدائق مثمرة .. ذلك زيادة على أنه قد وجد من سياق البحث أن القرية الحالية تضم مساحات سكنية أكثر من احتياجات سكانها وأن المشكلة فى القرية ليست مشكلة التزاحم بقدر ما هى سوء الحالة السكنية للفلاح .

وعلى هذه الأسس العميقة نستطيع أن نرسم خطة الإسكان الريفى على ضوء الصورة التى يحددها المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى والذى يؤمن باشراك الشعب فى حل أموره بنفسه كأساس لنجاح أى مشروع يمس حياته ومستقبله وهكذا تصبح مشكلة التخطيط والإسكان فى القرية ومن ثم نوع المسكن الريفى ومستلزماته ومواد وطريقة بنائه وتكاليفه ومصدر تمويله بعد ذلك مسألة تفاصيل فى نطاق الإطار الجديد للمجتمع . ولدينا فى بلاد أمريكا اللاتينية والهند وباكستان وبلاد جنوب شرق آسيا والصين وغيرها من بلاد العالم أمثلة عديدة للبحث والتطبيق .

الأهرام ٩/ ٨/ ١٩٦٠





مصير القرية المصرية بين الإصلاح البطئ والتغيير الجذري

بقلم الدكتور عبد الباقي إبراهيم

فى الوقت الذى تتحدد فيه معالم الطريق أمام مختلف التخطيطات الاقتصادية أو التعليمية أو الصحية فى الدولة موضحة بذلك معالم المجتمع الاشتراكى الذى بدأت تتبلور مقوماته فى مختلف القطاعات ، نرى أنه لم يتحدد بعد وبصورة واضحة مصير القرية المصرية التى تضم بين جنباتها الغالبية العظمى من السكان ممن لم يأخذوا نصيبهم اللائق من الحياة بعد أن بقيت القرية المصرية على مر السنين كتلة متماسكة من التربة التى بنيت عليها . وإذا كان الوقت قد حان لأن ترى القرية المصرية ضوء الحياة ، وإذا كان لنا أن نقطع المسافة الطويلة فيما بين المعمل الذرى وبيت الفلاح فى أقرب وقت ممكن فلا أقل من أن تجند الدولة كافة قطاعاتها وأجهزتها استعدادا لمعركة بناء الريف بعد معركة البناء والتنمية .

بناء الريف والعمليات الكبرى

وتختلف عملية بناء الريف عن غيرها من عمليات البناء الكبرى فى المجالات الصناعية أو الإنتاجية . فللعامل الإنسانى هنا دور كبير يؤديه إلى جانب العامل الاقتصادى والطبيعى فى هذا البناء . وإذا كان دور التخطيط القومى فى هذا المجال يعالج العوامل الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العام للدولة ، فإن التخطيط الإقليمى هو السبيل لمعالجة هذه العوامل على المستوى المحلى للاقليم وبعد ذلك ينقلها إلى مجال التخطيط الطبيعى حيث يبدأ دور تخطيط القرى لوضع الأسس العملية للبناء الجديد . ولما كان لابد لخطوات التخطيط فى سبيل التنمية من أن تسبق خطوات التخطيط لتوفير الخدمات ، فإننا ننتظر أن يزيد نصيب بناء الريف من ٨٥ مليون جنيه فى ميزانية الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ كمرحلة تمهيدية إلى ما يقرب من ٣٥٠ مليون جنيه فى الخطة الخمسية التالية - تزداد بعد ذلك - عندما يحين الوقت للعمل الثورى فى بناء الريف على مراحل خمس خلال خمسة وعشرين عاما وذلك بعد أن تكون الدولة قد وضعت كافة الترتيبات لمقابلة هذا العمل الضخم بتوفير الخبرات العلمية والفنية ووضع المخططات المختلفة .

وينقسم العمل فى بناء الريف إلى اتجاهين رئيسيين : يهدف أولهما إلى إصلاح البيئة الريفية بينا يهدف الاتجاه الثانى إلى إعادة تخطيط القرى .

إصلاح البيئة الريفية

وإصلاح البيئة فى تخطيط القرية لا يعتمد أساسا على اقتصاديات القرية أو تكوينها الاجتماعى بل يقتصر على معالجة المشكلات المحلية فى الكيان

الطبيعى للقرية ، كما فى اتساع الشوارع أو استعدالها أو مدها إلى قلب القرية لتلتحم مع ما يقابلها من طرق فى سبيل خلخلة شبكة الطرق الداخلية للقرية لتكون أساسا لتوجيه عمليات البناء المستقبلة . أو فى مد السكان بالمعونات الفنية فى تصميمات المساكن أو المبانى الريفية الأخرى . وإصلاح البيئة الريفية ينصب كذلك على معالجة المظاهر المميزة للقرية كحل المشكلات الأساسية فى تخزين الحطب الجاثم على أسطح القرية وذلك إما باستعمال المكابس أو بيعها للمخازن التعاونية التى قد تتولى استعمالها بدورها فى المخابز التعاونية بالقرية . وهنا قد يظهر العامل الإنسانى فى التقاليد المتبعة والتى يمكن مقابلتها حينئذ بتزويد الفلاح ولو بكمية أكبر من الخبز الذى ربما ينتج عن كمية الحبوب التى يقدمها إلى هذه المخابز ..

وإصلاح البيئة من ناحية أخرى يتعرض لمعالجة المظاهر الصحية فى القرية .. فى نظافة طرقها وردم مستنقعاتها أو فى البحث عن الوسائل الصحية للتخلص من فضلات الإنسان أو الحيوان ، أو فى معالجة وضع حظائر الحيوانات فى المنزل الريفى أو فى استعمال الفرن وصلاحية المرحاض . أو فى محاربة الذباب أو البعوض ، أو فى نظافة المساكن من الداخل أو من الخارج . أو فى معالجة تثبيت التربة فى الشوارع والطرقات أو فى مواد البناء . ومع ذلك فإن مواد البناء المستعملة حاليا فى بناء القرى لن تساعد عملية إصلاح البيئة على الاستمرار طويلا .

.. إعادة التخطيط

وتختلف الاتجاهات مرة أخرى فى طرق التخطيط بالنسبة للقرية المصرية سواء أكان ذلك على أساس منطقة الامتداد الجديدة التى تلتف حولها القرية فى المستقبل . أم على أساس إعادة تخطيط القرية على موقعها الحالى . فالاتجاه الأول للتخطيط لا يلمس التكوين الطبيعى للقرية الحالية من قريب أو من بعيد إذ يعتبرها خلية فاسدة . وهو فى نفس الوقت يستقطع مساحات كبيرة من الأرض الزراعية تقدر بحوالى ٤٠ ألف فدان من الأرض الخصبة وقد ثبت بالتجربة عدم فعالية هذا الاتجاه إذ ينفصل التخطيط الحديث فيه عن الكيان الاجتماعى للقرية .

أما الاتجاه الثانى فهو يرسم المخطط العام الذى يسير عليه تخطيط القرية فى فترة معلومة من الزمن . وفى نفس الوقت يحدد المراحل التنفيذية لهذا المخطط سواء أكان ذلك عن طريق إزالة مناطق مختلفة من القرية لاعادة بنائها من جديد أم بإحاطتها بسياج من البناء الحديث تنتقل إلى أجزاء القرية بالتدريج . وإذا كان هذا الاتجاه يعتمد على التكوين الاجتماعى للقرية كأساس للتخطيط إلا أنه فى نفس الوقت لا يلمس الكيان الذى بنيت عليه اقتصاديات القرية فى مقدار ضغط السكان على الأرض المنزرعة ، وموازنة كمية الأيدى العاملة بها بقيمة الإنتاج الذى يحفظ لها المستوى المقبول من المعيشة .

سياسة الدولة

لقد اتبعت الدولة فى سياستها الزراعية مبدأ الدورات الزراعية وهى فى سبيل تطبيق مبدأ تجميع الملكيات المتناثرة للقضاء على أضرار تفتت الملكيات ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعى . هى فى نفس الوقت تفتح آفاقا جديدة للعمل أمام الأيدى العاملة الزائدة فى الزراعة فى مناطق الاستصلاح الجديدة فى الوادين القديم والجديد . وهكذا أصبحت القرية المصرية بعد ذلك وحدة اقتصادية متكاملة . وعلى ضوء هذه السياسة الاقتصادية للريف تتضح أمامنا خطة العمل الصحيحة فى سبيل إعادة تخطيط القرى إذ يتبين لنا أثر الكيان الاقتصادى الجديد للقرية على تكوينها الاجتماعى فى القطاعات المختلفة للعمل الزراعى ، ومن ثم يتحدد الحد الأدنى لمستلزمات المعيشة لهذه القطاعات .

وعند هذا الحد قد يأخذ التخطيط الإقليمى اتجاهين متضادين أولهما فى خلخلة التجمعات السكنية الكبيرة وبناء أخرى صغيرة بحيث تقع كل هذه التجمعات السكنية فى الوسط بالنسبة للأرض الزراعية التى تخدمها تبعا للنظام الزراعى المعمول به سواء أكان تعاونيا حيث يساهم فيه أصحاب الملكيات الصغيرة أو كان يعتمد على الملكيات الكبيرة التى يعمل بها العمال الزراعيون أم على الملكيات الخاصة التى تتوفر لها الكفاية الإنتاجية . وهنا تظهر وجوه أخرى من المقارنة بين تجميع الخدمات بالنسبة للتجمعات السكنية

الصغيرة وبين طول الرحلة إلى العمل أو بين علاقة الفلاح بأرضه من جهة وبمراكز تجمع الخدمات من جهة أخرى . الأمر الذى يعالجه الاتجاه الثانى فى محاولة تجميع التجمعات السكنية الصغيرة فى تجمعات سكنية كبيرة حيث يمكن أن تتركز بها الخدمات المختلفة مما ينتج عنه نوع من المدن القروية الكبيرة التى قد تستوعب كل منها حوالى ١٥ ألف نسمة .

وفى كلتا الحالتين أو غيرهما لا تزال مشكلة الإسكان فى الريف يتناوبها التفاضل بالنسبة للاستمرار فى استعمال الطين فى بناء المسكن الريفى كما تدخل من قبل فى بناء التكوين البيولوجى لجسم الفلاح ورسم البيئة التقليدية للقرية المصرية . أو فى استعمال مادة جديدة للبناء لتكون حدا فاصلا بين عاملين مختلفين فى حياة القرية المصرية . والإمكانيات المحلية فى التصنيع أو التوزيع هى وحدها التى تحدد مدى استعمال هذه المادة الجديدة سواء أكانت من الطوب الأحمر أم الوحدات سابقة التجهيز .

ومع كل ما سبق فلن تقوم لهذه الاتجاهات أو لغيرها فى بناء القرى قائمة إلا إذا صادفت وعيا صادقا وإدراكا كاملا من أصحاب الحق الأول فى هذا البناء الكبير من الفلاحين . وليس فقط حتى يساهموا فى بناء قراهم بأى شكل من الأشكال حسبما تتمخض عنه الأبحاث المختلفة . ولكن حتى تتبلور لديهم طرق المعيشة التى تساعد على المحافظة على هذا البناء الجديد . وكذلك إنماء المسئولية إزاء الملكية العامة شأنهم فى ذلك شأن سكان المناطق السكنية الجديدة فى المدن . ومن هنا يبدأ دور أجهزة التوعية والإعلام فى مختلف المجالات بمعاونة التنظيمات المختلفة للاتحاد الاشتراكى حتى يمكن لنا أن نبدأ فى تأهيل السكان الجدد وتهيئتهم للبناء الجديد .

الأهرام ٢٥/ ٤/ ١٩٦٣



تمعات سكنية كبيرة حيث
بها الخدمات المختلفة مما
من المدن القروية الكبيرة
ب كل منها حوالى ١٥

التين او غيرهما لا تزال
ان فى الريف يتناوبها
ة للاستمرار فى استعمال
المسكن الريفى كما تدخل
التكوين البيولوجى لجسم
لبيئة التقليدية للقرية
فى استعمال مادة جديدة
دا فاصلا بين عاملين
ـاة القرية المصرية .
لبة فى التصنيع او التوزيع
، تحدد مدى استعمال هذه
سواء اكانت من الطوب
ذات سابقة التجهيز .

ومع كل ما سبق فلن تقوم لهذه الاتجاهات او لغيرها فى بناء القرى قائمة الا اذا صادفت وعيا صادقا وادراكا كاملا من اصحاب الحق الاول فى هذا البناء الكبير من الفلاحين . وليس فقط حتى يساهموا فى بناء قراهم باى شكل من اشكال حسبما تتمخض عنه الابحاث المختلفة . ولكن حتى تتبلور لديهم طرق المعيشة التى تساعد على المحافظة على هذا البناء الجديد . وكذلك انماء المسؤولية ازاء الملكية العامة شأنهم فى ذلك شأن سكان المناطق السكنية الجديدة فى المدن ، ومن هنا يبدأ دور اجهزة التوعية والاعلام فى مختلف المجالات بمعاونة التنظيمات المختلفة للاتحاد الاشتراكى حتى يمكن لنا ان نبدأ فى تأهيل السكان الجدد وتهيئتهم للبناء الجديد .



١٩٦٢/٩/٢٠

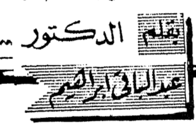
كيف نبني وحدات التنظيم الشعبي في القرية والمدينة

وعلى اساس الاهداف والخدمات والمصالح المشتركة التى يتجمع حولها سكان الوحدة التخطيطية يبنى التنظيم الشعبى لتصبح الوحدة التخطيطية وحدة فى التنظيم الشعبى .

وبهذه الصورة تقل مراكز التنظيمات الشعبية فى الريف من ٤٠٠٠ قرية الى حوالى [illegible] وحدة [illegible] تخرج القرية [illegible] التى [illegible] الاف السنين لتجمع مع [illegible] وتشترك فى الخدمات وتعمل متعاونة فى سبيل هدف [illegible] ويتبع بعد ذلك [illegible] بالوطنية ويخرج من مجال [illegible] مقفلة . و[illegible] الريف [illegible] فى كيانه الاقتصادى و[illegible] الطبيعى على التوالى . وتن[illegible] القرية التى عاشت آلاف السنين ويتضافر سكانها فى اعادة بنائها من جديد . وهكذا نرى كيف يساند التنظيم الاقتصادى والاجتماعى التنظيم الشعبى والسياسى كاساس سليم لنظام الحكم المحلى . وهكذا يصمم

وحدة التنظيم الشعبى فى المدينة

والمدينة فى هذا المجال تختلف عن القرية فى تكوينها الطبيعى والاقتصادى والاجتماعى الذى يبنى على اساسه التنظيم الشعبى وذلك فى وحدات يدور نشاط سكانها حول اهداف وخدمات ومصالح مشتركة فالقسم باعتباره [illegible] التنظيم الشعبى [illegible] الروابط [illegible] الذى يدور [illegible] او فى مراكز للخدمات الثقافية او الادارية او التجارية او الصحية الامر الذى يتميز [illegible] الاتصال المباشر بالقاعدة الشعبية [illegible] التنظيم الشعبى [illegible] الروابط الاجتماعية [illegible] الاقسام القديمة حيث [illegible] للتاريخ دور [illegible] تكوينها الطبيعى والاجتماعى ، وكذلك فان الاقسام او الاحياء فى المدينة المصرية لا يزال ينقصها عامل الاكتفاء الذاتى فى خدماتها الاجتماعية



إن بناء التنظيم الشعبي يجب أن يتم في تفاعل مع خطوط وأهداف التخطيط الاقتصادى والاجتماعي في بلادنا حتى يرتبط العمل الشعبي بعملية الإنتاج ربطا عضويا فعالا . ولكن كيف السبيل إلى ذلك ؟ .

إن الدكتور عبد الباقي ابراهيم مدرس التخطيط بكلية الهندسة بجامعة عين شمس يعطى اليوم إجابة على هذا السؤال من وجهة نظره .

فى الوقت الذى تدخل فيه بلادنا مرحلة جديدة من مراحل تطورها على ضوء الخطوط الرئيسية ونبراس العمل الذى رسمه الميثاق الوطنى ، تتضافر جميع القوى لوضع التنظيم السياسى للدولة موضع التنفيذ . فالأمة وقد مارست الاشتراكية التى تأصلت جذورها وأصبحت جزءاً من حياة المجتمع بعد صدور قوانين يوليه عام ١٩٦١ تدخل الآن مرحلة أخرى تطبق فيها أصول الديمقراطية السليمة عن طريق التنظيمات الشعبية . والتنظيمات الشعبية تستمد قوتها من إيمانها بالأهداف التى رسمها الميثاق الوطنى كسبيل للعمل ثم الدفع بكل الطاقات لتوفير مقومات الحياة الكريمة للشعب ..

وهذا هو المفهوم الجديد للعمل السياسى . ولذلك يرتبط التنظيم السياسى للشعب ارتباطا وثيقا بالتنظيم الاقتصادى والاجتماعى للدولة والذى تحدده فى سياستها التعاونية .

والتنظيمات الشعبية فى ممارستها للعمل السياسى بمفهومه الجديد تعمل فى نطاق حدودها المحلية من ناحية . وفى نفس الوقت تساهم فى رسم السياسة العامة متدرجة من مستوى القرية إلى مستوى المحافظة حتى مستوى الدولة . فالمنظمة الشعبية التى تعمل فى نطاق حدودها المحلية يتجمع نشاطها حول أهداف وخدمات ومصالح مشتركة ، سواء فى توفير الخدمات العامة أو فى النظام الاقتصادى والاجتماعى للجماعة التى تمثلها هذه المنظمة . فطبيعة هذه المصالح وهذه الخدمات تختلف فى توزيعها فى الريف عنها فى المدن . ولما كان لكل من القرية والمدينة كيانها الاقتصادى والاجتماعى المميز فإن تقسيم المنظمات الشعبية وتكوينها يختلف فى كل منهما وعلى هذا الأساس تختلف الأسس التى يبنى عليها التقسيم الطبيعى لوحدات التنظيمات الشعبية فى كل من المدينة والقرية .

وحدة التنظيم الشعبى فى القرية

لقد عملت الدولة على مد الريف بمختلف الخدمات العامة ووزعت فيه الوحدات المجمعة التى تخدم كل منها حوالى ١٥٠٠٠ نسمة كما تعمل الدولة على خلق الوعى التعاونى بين الفلاحين فى سبيل زيادة الإنتاج وإعادة بناء الريف على أساس جديد . ففى سبيل زيادة الإنتاج الزراعى إلى حوالى ٢٥ ٪ لابد من العمل على تجميع الملكيات الصغيرة فى مزارع تعاونية تحترم فيها الملكية الخاصة حيث يساهم الفلاح بملكيته الصغيرة فى رأس مال الوحدة التعاونية . كما يتضح من الأبحاث المختلفة يستلزم تقسيم الريف إلى وحدات تخطيطية تضم كل منها ١٥٠٠٠ نسمة تشترك فى الخدمات وتعمل متعاونة على تطبيق التنظيم الاقتصادى الذى يهدف إلى زيادة الإنتاج وبناء الريف على أساس من المساعدة الشخصية الموجهة وإقامة الوحدات والمراكز الصناعية . وفى حدود الوحدة التخطيطية تذوب حدود القرى والعزب المكونة لها لتصبح مجموعة متحركة يدور نشاطها حول مركز الخدمات فى القرية كمركز للوحدة التخطيطية .

وعلى أساس الأهداف والخدمات والمصالح المشتركة التى يتجمع حولها سكان الوحدة التخطيطية يبنى التنظيم الشعبى لتصبح الوحدة التخطيطية وحدة فى التنظيم الشعبى .

وبهذه الصورة تقل مراكز التنظيمات الشعبية فى الريف من ٤٠٠٠ قرية إلى حوالى ١٠٠٠ وحدة شعبية . وهكذا تخرج القرية عن انطوائها التى استمرت آلاف السنين مع زميلاتها وتشترك فى الخدمات وتعمل متعاونة فى سبيل هدف مشترك . ويقع بعد ذلك الشعور بالوطنية ويخرج عن مجال القرية كخلية مقفلة . وهكذا يشهد الريف تغييرا جذريا فى كيانه الاقتصادى والاجتماعى والطبيعى على التوالى . وتتغير صورة القرية التى عاشت آلاف السنين ويتضافر سكانها فى إعادة بنائها من جديد . وهكذا نرى كيف يساند التنظيم الاقتصادى والاجتماعى التنظيم الشعبى والسياسى كأساس سليم لنظام الحكم المحلى . وهكذا يصبح الهدف السياسى فى القرية هو العمل على تضافر الجهود لتطبيق النظم المختلفة لانعاش الريف كما فى تطبيق نظام الدورات الزراعية وتجميع زراعات المحاصيل المختلفة ودرء أخطار الآفات الزراعية . كما يتعاون الجميع فى إعادة بناء وتنظيم القرية على أساس المعونة الفنية التى تقدمها الدولة . ثم التعاون كذلك فى إزالة الخلافات والنعرات القبلية حتى يصبح المجتمع الريفى متعاونا فى العمل كما هو مترابط فى الحياة .

وحدة التنظيم الشعبى فى المدينة

والمدينة فى هذا المجال تختلف عن القرية فى تكوينها الطبيعى والاقتصادى والاجتماعى الذى يبنى على أساسه التنظيم الشعبى وذلك فى وحدات يدور نشاط سكانها حول أهداف وخدمات ومصالح مشتركة فالقسم باعتباره أساسا للتنظيم الشعبى مازال تنقصه ظاهرة الترابط الاجتماعى الذى يدور حول مركز تتقابل وتجتمع فيه الجماهير أو فى مراكز للخدمات الثقافية أو الإدارية أو التجارية أو الصحية الأمر الذى يتعذر معه الاتصال المباشر بالقاعدة الشعبية وتقل فعالية التنظيم الشعبى . فالروابط الاجتماعية فى هذه الأقسام لم تستكمل قوتها بعد اللهم إلا فى الأحياء القديمة حيث كان للتاريخ دوره فى رسم تكوينها الطبيعى والاجتماعى . وكذلك فإن الأقسام أو الاحياء فى المدينة المصرية لا يزال ينقصها عامل الاكتفاء الذاتى فى خدماتها الاجتماعية والتعاونية والإدارية والتجارية . وبمعنى آخر فى الأهداف والمصالح المشتركة التى يلتف حولها المجتمع . وكلما زاد حجم القسم زادت حاجته إلى تقسيمات أصغر لكل منها مركز لتجمع سكانه ونشطاهم المشترك والتنظيم الشعبى فى المدينة يجب أن يسبقه تخطيط عام يضمن خلق الروابط الاجتماعية بين سكان أقسامها المختلفة ويتحدد على أساس العلاقة بين المسكن وكل من مكان العمل والمدرسة والمركز الاجتماعى وذلك حتى يسهل الاتصال بالقاعدة الشعبية والتعرف على مشاكلها وتحقيق آمانيها وآمالها . وهكذا تتوفر ظروف العمل الجماعى فى طريق التنمية والتطور . ويتراوح حجم التقسيمات الصغيرة بين ١٥٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠ نسمة وهو ما يعادل ثلاث من الخلايا السكنية . وتتجمع بعد ذلك هذه التقسيمات الصغيرة فى تقسيمات كبيرة يتراوح تعدادها بين ٥٠,٠٠٠ ، ٦٠,٠٠٠ نسمة وهو الحجم المناسب للأحياء التى تضمن لسكانها

الاكتفاء الذاتى فى الخدمات والإدارة والعمل . وهكذا يصبح الهدف السياسى فى المدينة هو تعاون الجميع فى استكمال النقص فى النواحى الصحية والثقافية والعمرانية فى الحى بمساعدة الدولة . فيشترك شباب الحى فى نظافته أو فى العمل على محو الأمية بين سكانه أو فى توفير النشاط الرياضى والاجتماعى وتهيئة ظروف العمل للجميع — كما يعمل والمجتمع بعد ذلك على تخفيض تكاليف المعيشة عن طريق إقامة الجمعيات التعاونية أو تجميع صناعات الصيانة والإصلاح فى وحدات أكبر . وفوق كل ذلك العناية بالشعائر الدينية كأساس للمجتمع الصالح ويصبح المسجد بعد ذلك مركزاً للنشاط الاجتماعى والثقافى للحى .

ولما كانت صورة التقسيم الطبيعى والاجتماعى للمدينة غير واضحة أو متبلورة كان الاتجاه إلى التقسيم النوعى للفئات العامة فى المجتمع كأساس للتنظيم الشعبى واعتباره المصنع أو محل العمل خلية ثورية يدور نشاطها حول المصالح والأهداف المشتركة فى العمل الأمر الذى يتعذر معه إيجاد العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسر المختلفة كهدف تدور حوله حياة الفرد والمجموع فى الخلايا السكنية المكونة للمدينة باعتبار الأسرة نواة فى بناء المجتمع يشترك كل أفرادها فى جميع الخدمات التى يقدمها هذا المجتمع فى الوقت الذى تتعدد فيه أوجه العمل لكل منهم . لذلك كان التنظيم الاجتماعى والطبيعى عاملا فعالا فى التنظيم الشعبى فى المدينة .

وهكذا نجد أن التنظيم الشعبى أو السياسى يجب أن يحدده ويسانده تنظيم اقتصادى اجتماعى مشترك يشمل كل قطاعات الشعب فى اتحاد واحد ويكون المفهوم الجديد للعمل السياسى له هو العمل الإيجابى لبناء الوطن على أسس من الاشتراكية والديمقراطية .

الأهرام ٢٠/ ٩/ ١٩٦٢



المجمعة التى تخدم كل منها حوالى ١٥٠٠٠ نسمة كما تعمل الدولة على خلق الوعى التعاونى بين الفلاحين فى سبيل زيادة الانتاج واعادة بناء الريف على اساس جديد . ففى سبيل زيادة الانتاج الزراعى الى نحوالى ٢٥٪ لابد من العمل على تجميع الملكيات الصغيرة فى مزارع تعاونية تحترم فيها الملكية الخاصة حيث يساهم الفلاح بملكيته الصغيرة فى رأس مال الوحدة التعاونية . كما يتضح من الابحاث المختلفة يستلزم تقسيم الريف الى وحدات تخطيطية تضم كل منها ١٥٠٠٠ نسمة تشترك فى الجمعيات وتعمل متعاونة على تطبيق التنظيم الاقتصادى الذى يهدف الى زيادة الانتاج وبناء الريف على اساس من المساعدة الشخصية الموجهة واقامة الوحدات والمراكز الصناعية .

[illegible] الوحدة التخطيطية [illegible] حدود

الهدف السياسى فى القرية هو العمل على تضافر الجهود لتطبيق النظم المختلفة لانعاش الريف كما فى تطبيق نظام الدورات الزراعية وتجميع زراعات المحاصيل المختلفة ودرء اخطار الآفات الزراعية . كما يتعاون الجميع فى اعادة بناء وتنظيم القرية على اساس المعونة الفنية التى تقدمها الدولة . ثم التعاون كذلك فى ازالة

يصبح

التعايش مع الأحداث

مع ما ينشر من أخبار فى الصحف اليوم .. كان تعايشى الدائم مع ما يرتبط بمشاكل العمارة والتخطيط والإسكان .. وفى عام ١٩٦٠ بدأ التفكير فى مشروع مدينة نصر .. وكنت عضواً فى اللجنة الاستشارية التى ناقشت التخطيط المقدم للمدينة .. بل وكنت أصغر الأعضاء .. والمتحدث باسم اللجنة ، لعدم ارتباطى الوظيفى بأى جهة تنفيذية قد تخشى الأعضاء الممثلون لها من الحرج فى إبداء الرأى .. وكنت فى هذه الفترة أدعو إلى عدم تركيز المبانى الإدارية فى منطقة واحدة ، أو حى واحد .. فالوزارات المركزية ، لها منطقتها فى وسط المدينة ، ولابد من إعادة تخطيطها ، لتصبح مقرا للحكم والوزارات .. أما فروع هذه الوزارات ، من إدارات وخدمات ، فلابد أن توزع على مراكز الأحياء السكنية ، بنفس الصورة المتكاملة ، فى مناطق محددة ، تتجمع فيها خدمات الحى .. وكان فى ذلك تحديد للحركة المركزية للمدينة ، وإيجاد التوازن بين أحيائها المختلفة .. وهكذا اختلفت مع تخطيط مدينة نصر .. وأنا لا زلت فى أول الطريق .. مدرسا .. ونشر المقال الذى كتبته بهذا الشأن فى ٢٥ / ٢ / ١٩٦١ فى كلمات قليلة ، ولكن لأهميته .. نشره الأهرام تحت عنوان كبير جدا لا يتناسب مع حجم النص المكتوب .. المهم هو المحتوى على كل حال .

وتمر الأيام ، وأكتب فى موضوعات أخرى .. إلى أن تركت مصر معاراً إلى الأمم المتحدة خبيراً للتخطيط العمرانى فى الكويت فى الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠ ، عدت بعدها إلى مصر ، ثم عدت مرة أخرى للعمل بالأمم المتحدة ، كبيراً لخبراء التخطيط العمرانى فى المملكة العربية السعودية ، أشرف على ما يقرب من خمسة وعشرين خبيراً فى أكبر مشروع للتخطيط العمرانى ، اضطلعت به الأمم المتحدة . واستمر عملى بالأمم المتحدة حتى نهاية عام ١٩٧٩ . وفى هذه الأثناء ، لم أتردد فى الكتابة إلى الصحف المصرية ، مشيراً إلى أخطاء المدن الجديدة ، التى أقيمت فى هذه الفترة ، وقامت بتخطيطها مجموعات من المكاتب الاستشارية الأجنبية .. والتى كنت أشرف على مثيلاتها بالمملكة العربية السعودية .. وانتهت بى التجربة إلى ضرورة استقرار العمل التخطيطى فى الدولة ، دون الاعتماد على المكاتب الاستشارية الأجنبية إلا فى إطار النظم المحلية .. وبدأت هذا الفكر فى المملكة العربية السعودية .. وكان يحز فى نفسى وأنا أشاهد خلاف ذلك فى مصر فى هذه الفترة من الزمان .. وقد أشرت فى مقالتى إلى الفكر الجديد الذى طبقناه فى مشروع الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية ، سواء من النواحى التصميمية التى تراعى البنية الطبيعية والثقافية أو النواحى التنظيمية لإدارة العملية التخطيطية ، بهدف استقرارها واستمرارها .. وهكذا تقدم النظريات التى وضعناها وطبقناها خارج مصر .. إلى أصحاب الشأن فى مصر .. لتطبيقها فى مصر .. ولكن زمّار الحى لا يطرب .. على رأى المثل العربى المعروف ..

ولم تقف الكتابة عند هذا الحد .. بل حاولنا أن ننقل إلى المسئولين بعض تجارب العالم الثالث ، فى مجال التنمية العمرانية ، لعل وعسى .. فكتبنا عن تجربة تركيا فى التعمير فى ١٩٨٥/٨/٤ . وكنت قبل هذا التاريخ بعامين مديراً للندوة العلمية التى نظمتها منظمة العواصم والمدن الإسلامية فى أنقرة .. وكان لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية الدور الرئيسى فى التحضير للندوة ، وإدارتها ، ثم طباعة أبحاثها .. وقد تأثرت كثيراً بما شاهدنا فى تركيا من تقدم عمرانى وحضارى لم يكن متوقعاً من دولة شهدت العديد من الانقسامات الداخلية والتخلف الاقتصادى .. وقد حز فى نفسى ، أنه فى الوقت الذى تتقدم فيه دولة مثل تركيا بهذه المعدلات الكبيرة ، أرى التراجع الذى تشهده مصر عن ركب الحضارة العالمية .. ونحن بذلك نفقد تراثنا وحضاراتنا .. حتى انفض الناس من حولنا ..

ومصر عزيزة على كل مصرى .. كما هى عزيزة على كل عربى .. ومع وجودنا العريض خارج حدود مصر فى الدول العربية والمؤثرات الدولية والإسلامية .. إلا أننا نتحرك داخل مصر فى أضيق الحدود .. ومع ذلك لم نتوقف عن الكتابة ..





لا تنقلوا مبانى الوزارات إلى مدينة نصر!

المعنى الوحيد لهذا الاتجاه:

فقدان التخطيط العام لمدينة القاهرة

وتأزم مشكلة المواصلات

نشرت الصحف ان هناك نية اتجاه الى اقامة حوالى مائة مبنى للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة على ارض مدينة نصر، اود ان اوضح ان معنى ذلك ارجحة المركز الادارى لمدينة القاهرة . بين ميدان التحرير ومدينة نصر وفقدان التخطيط العام للعاصمة لتوازنه وتفاقم مشكلة المواصلات بعد ذلك خاصة فى اتجاه المدينة الجديدة .

ومشكلة المبانى الادارية لن يحلها ان تقام مثل هذه المبانى على ارض فضاء فى اى موقع من القاهرة دون اعتبار للتخطيط العام للمدينة . فتوزيع هذه المبانى يجب ان يبنى على اساس التكامل فى نطاق التكوين العام للمدينة .

بقلم الدكتور
عبد الباقى ابراهيم
مدرس التخطيط بعين شمس

نشرت الصحف أن هناك نية اتجاه إلى إقامة حوالى مائة مبنى للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة على أرض مدينة نصر . أود أن أوضح أن معنى ذلك أرجحة المركز الإدارى لمدينة القاهرة بين ميدان التحرير ومدينة نصر وفقدان التخطيط العام للعاصمة لتوازنه وتفاقم مشكلة المواصلات بعد ذلك خاصة فى اتجاه المدينة الجديدة .

ومشكلة المبانى الإدارية لن يحلها ان تقام مثل هذه المبانى على أرض فضاء فى أى موقع من القاهرة دون اعتبار للتخطيط العام للمدينة . فتوزيع هذه المبانى يجب أن يبنى على أساس التكامل فى نطاق التكوين العام للمدينة .

والمبانى الإدارية تنقسم إلى قسمين : الأول يؤدى خدمات عامة للدولة أو للعاصمة ككل . والقسم الآخر يؤدى خدمات محلية . فيمكن للقسم الأول أن يبنى فى وسط العاصمة ، وذلك فى حدود التخطيط الحديث للمناطق القديمة مثل حى معروف أو منطقة ماسبيرو أو الاتجاه الطبيعى لامتداد منطقة المركز الإدارى للمدينة . ثم يتطور هذا المركز بعد ذلك فى نطاق تخطيط حديث لمنطقة الوزارات التى تعد صالحة لأداء وظيفتها ، سواء من ناحية حالة المبانى لهذه الوزارات أو إمكانية استيعابها لهذا العدد الضخم من الموظفين . وإننا إذا درسنا هذه المنطقة نجد أن هناك من الساحات ما يكفى لبناء مركز إدارى متكامل لمدينة القاهرة فى مكان المبانى القديمة لوزارات الاقتصاد والخزانة والداخلية والمواصلات والشئون القروية والبلدية والتربية والتعليم والحربية .

أما القسم الآخر من المبانى الإدارية – وهى ما تؤدى خدمات محلية – مثل التنظيم والتموين والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والمحاكم وغيرها . فيجب أن يبنى لها مجمعات أو مراكز إدارية محلية فى أحياء أو مناطق القاهرة المختلفة – ومدينة نصر واحدة منها – وهكذا يمكن لنا أن نهيىء لكل حى الاكتفاء الذاتى من هذه الناحية وهذه خطوة فى سبيل حل مشكلة المواصلات فى العاصمة . كما أنها خطوة أخرى من خطوات الحكم المحلى الذى تبنيه الدولة فى الوقت الحاضر .

الأهرام ٢٥ / ٢ / ١٩٦١



١٩٧٧/٩/٢



حتى لاتتكرر الأخطاء فى المدن الجديدة

ان المدن الجديدة كغيرها من الكيانات العضوية لا بدلها من رعاية اجتماعية وحضارية خاصة وهى فى مرحلة الطفولة حتى تنمو هياكلها قوية محصنة ضد الامراض التى تعانى منها المدن القديمة

د. عبد الباقى ابراهيم
كبير مستشارى الامم المتحدة
ومدير المشروع العمرانى بالسعودية

لا شك فى أن المدن الجديدة التى بدأت طلائعها تظهر فى الصحراء المصرية تمثل نقطة الإنطلاق للزحف العمرانى على صحراء مصر حتى يقل الضغط السكانى على كل من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء . وتنتهى بذلك النظرية القديمة التى كانت تدعو إلى جذب السكان إلى المناطق الريفية كوسيلة لمعالجة مشاكل المدن الكبيرة مضيفة بذلك مشكلة أخرى فى زيادة الضغط السكانى على الرقعة الزراعية . وقد ظهرت آثار هذه النظرية فى المنشآت العمرانية التى تنمو حول المدن مستقطعة المساحات الشاسعة من الأراضى الزراعية متجاهلة أهداف الدولة فى الأمن الغذائى .

ومع أن سياسة المدن الجديدة بدأت تظهر فى الدراسات التخطيطية التى وضعها الخبراء المصريون منذ أكثر من عشر سنوات بهدف إنشاء أقاليم صناعية على جانبى إقليم الدلتا الزراعى إلا أن هذه الدراسات ظلت حبيسة الأدراج إلى أن وجدت النور وانتقلت من الحيز النظرى إلى الحيز التطبيقى .

والمدن الجديدة كغيرها من الكيانات العضوية لابد لها من رعاية اجتماعية وحضارية خاصة وهى فى مرحلة الطفولة حتى تنمو هياكلها قوية محصنة ضد الأمراض الحضرية التى تعانى منها المدن القديمة ومن هنا لابد من توخى الحذر الشديد فى تنمية هذه المدن حتى لا تتكرر الأخطار والأمراض التى عانت وتعانى منها المدن القديمة فى الوقت الحاضر .

وأمام خبراء التخطيط والتنمية الحضرية فى الوقت الحاضر كل الفرص وهم فى بداية الطريق لبناء الهياكل العضوية للمدن الجديدة على أسس سليمة .

وقد يظن الكثيرون أن بناء المدن الجديدة يقتصر على إنشاء شبكات الطرق والمرافق وتوفير الخدمات العامة وتقسيم الأراضى للبناء ولكن البناء العضوى، لهذه المدن هو بالإضافة إلى ذلك عملية حضارية لها أبعادها ومقوماتها التى لابد من استدراكها فى بداية الطريق . الأمر الذى لا تستطيع الخبرة الأجنبية أن تلم بجميع أطرافها ، فالخبرة الأجنبية تظهر فى الجوانب التكنولوجية فى التصميم أو الإنشاء . ويبقى الجانب الحضارى الذى يحتاج إلى من هم أكثر حساسية وفهما بالمقومات الحضارية للمجتمعات المحلية .

وقد تعرضت كثير من الدول إلى مثل هذه التجربة عند إقامة مدنها الجديدة الأمر الذى يوفر أمام المسئولين حصيلة كبيرة من الخبرة والدراسة . ولا يعنى ذلك نقل ما طبقته الدول الأخرى من نظريات اجتماعية وثقافية وحضارية فى بناء المدن الجديدة بقدر ما طبقته فى الجوانب الإنشائية المتطورة .

وجدير بالذكر أن نشير هنا إلى منجزات مشروع الأمم المتحدة للتخطيط العمرانى بالمملكة العربية السعودية حيث استحدث نظريات متقدمة فى تخطيط المناطق السكنية الجديدة حتى تتوفر فيها كل المقومات الحضارية لبناء المدن الإسلامية سواء أكان ذلك فى الهيكل التخطيطى أو فى التكوين المعمارى أو البناء الاجتماعى لهذه المناطق . وتختلف هذه النظريات فى تفاصيلها عن الأسس والمفاهيم التخطيطية التى أدخلتها الخبرات الأجنبية على البيئة الطبيعية والثقافية السائدة فى مدن المملكة .

فقد توصل خبراء الأمم المتحدة فى هذا المجال من الناحية التخطيطية إلى ضرورة فصل شبكات المرافق العامة عن شبكات الطرق فصلا كاملا بعكس ما يطبق حاليا فى معظم المخططات الحديثة . وعلى هذا الأساس تخصص شبكة الطرق لتخدم هدفها الأساسى فى انسياب حركة المرور على المستويات المختلفة للطرق .

وتستأصل هذه النظرية المرض السائد فى المدن القديمة والذى يظهر فى تتابع الحفر والرصف والتجديد لشبكات الطرق . وزاد على هذا الاتجاه إمكانية استعمال خنادق المرافق العامة فى حالات الطوارىء مع اتصالها المباشر بالعمارات السكنية على طول العمود الفقرى لكل منطقة .

ومن الناحية التشكيلية توصل خبراء الأمم المتحدة كذلك إلى قلب نظريات الارتفاعات والارتدادات على الطرق الرئيسية بحيث تقل عن الطرق العريضة وترتفع تدريجياً على الطرق الأقل عرضا إلى أن تصل الارتفاعات إلى مقاساتها الحدية تبعا للكثافات المطبقة من ناحية وانسجاما مع نظرية الحركة والمقياس الإنسانى من ناحية أخرى.

أما من الناحية الاجتماعية فقد توصلت النظريات المستحدثة إلى ضرورة إيجاد نسب مختلفة للمزج الاجتماعى للفئات المختلفة من السكان فى المناطق السكنية المختلفة وذلك بعكس ما هو متبع فى فصل المستويات الاجتماعية المختلفة للسكان . وتختلف نسب المزج الاجتماعى من ناحية أخرى باختلاف النوعيات من الإسكان سواء العام أو المختلط أو الخاص ويتم المزج بطريقة هرمية منسقة بحيث يمكن فى إطارها إظهار القيم الحضارية للعمارة المحلية السائدة لكل مدينة .

ولما كانت نظرية الأحزمة الخضراء حول المدن لم تحقق الغرض الاساسى منها فقد توصلت دراسات خبراء الأمم المتحدة إلى ضرورة نقل هذه الأحزمة حول كل حى من الأحياء السكنية على حده واتجهت بذلك المناطق الخضراء من قلب الحى كما هو الحال فى تخطيط المدن الغربية إلى أطرافه الخارجية توفيرا للأمن وحماية من التلوث الوارد مع العواصف الرملية أو من السيارات والمركبات العامة .

وقد انتهت دراسات خبراء الأمم المتحدة كما بدىء فى تطبيقها فى المناطق والمدن الجديدة فى المملكة العربية السعودية بعد وضع مجموعة من المعايير التخطيطية التى تلائم البيئة المحلية والمتطلبات الواقعية التى التزمت بها الخبرات الأجنبية وبدأت فى تطبيق الأسس التخطيطية والتصميمية الحديثة التى توصل إليها خبراء الأمم المتحدة .

أما من الناحية الإدارية والتنظيمية للعمليات التخطيطية فقد بنيت نظرياتها الحديثة على ضرورة إنشاء الأجهزة المحلية التى تضمن استقرارها واستمرارها على مدى المراحل الزمنية السنوية والخمسية وذلك بالتكامل مع الميزانيات السنوية والخطط الخمسية على التوالى .

وارتبط بهذه التنظيمات أنظمة حديثة للتجديد المستمر للبيانات التخطيطية ثم تخزينها واسترجاعها . وأخرى لعمليات التنسيق العاجل والتنسيق المبكر للمشروعات العمرانية .

وقد كونت هذه النظريات فى جملتها أساسا جديدا لمبادىء التخطيط العمرانى للدول النامية وهو ما يختلف فى تفاصيله عن تلك المبادىء التى تطبق فى الدول المتقدمة .

وقد انتقلت هذه النظريات أخيرا إلى حيز التنفيذ فى كثير من مشروعات الإسكان الجديدة كما أصبحت نموذجا تتطور على أساسه مشروعات الأمم المتحدة فى مجال التخطيط العمرانى فى العالم وبخاصة فى الدول النامية .

ولابد لنا بعد ذلك من وقفة قصيرة لمراجعة وتقييم للعمليات التخطيطية للمدن الجديدة التى بدأت وتعتبر أملاً للأجيال القادمة وانطلاقا لتعمير الصحراء ومحافظة على كل شبر من مصادر الغذاء والكساء للمواطنين .

الأهرام ٢ / ٩ / ١٩٧٧



٤ / ٨ / ١٩٨٥

التجربة التركية فى التعمير

التجربة التركية سواء فى مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية او التنمية السياحية أو التنمية العمرانية تجربة جديرة بالدراسة والتحليل لشعب واجهته نفس الظروف التى تمر بها مصر واستطاع ان يخطو الى مصاف الدول المتقدمة صناعيا وزراعيا وعمرانيا .. بل امتد نشاطه الى العديد من الدول العربية مقدما خبراته فى مجال التشييد والبناء . منافسا للدولة الغربية والشرقية على السواء .

دكتور/عبد الباقى ابراهيم
رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

عندما كنت ادير الندوة العلمية التى نظمتها منظمة العواصم والمدن الاسلامية فى انقرة العام الماضى حول موضوع التعمير فى الدول الاسلامية سالنى احد الصحفيين الاتراك عما اذا كنت ارى مدينة انقرة مدينة اسلامية .

وهى مدينة حديثة العهد ليس فيها من الآثار الاسلامية ما يمنحها هذه الصفة .. فكان جوابى عليه فى كلمتى فى نهاية الندوة محييا مدينة انقرة المسلمة بمآذنها .. المسلمة بنظامها .. المسلمة بجمالها .. المسلمة باشجارها .. المسلمة بالمعاملة الطيبة من أهلها المسلمة بانتاجها المتقدم .. المسلمة بالوسطية فى تعميرها دون اسراف او تقتير ودون مبان شاهقة الارتفاع واخرى

التلقائى وبنظافتها وتجانس الوانها واحاطتها بالاشجار . واذا بمساعدى التركى يستطرد ان هذه هى المساكن العشوائية التى تبنى حول المدن دون تخطيط او مرافق .. وان دل ذلك على شىء فانما يدل على ادراك الانسان التركى البسيط بالقيم الحضارية فى التنمية العمرانية وقدرته على التفاعل مع البيئة الطبيعية حتى فى اصعب الظروف .. وكذلك قدرته على البناء الذاتى لمسكنه ..

التجربة التركية سواء فى مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية أو التنمية السياحية أو التنمية العمرانية تجربة جديرة بالدراسة والتحليل لشعب واجهته نفس الظروف التى تمر بها مصر واستطاع أن يخطو إلى مصاف الدول المتقدمة صناعياً وزراعياً وعمرانياً ... بل امتد نشاطه إلى العديد من الدول العربية مقدماً خبراته فى مجال التشييد والبناء منافساً للدول الغربية والشرقية على السواء .

عندما كنت أدير الندوة العلمية التى نظمتها منظمة العواصم والمدن الإسلامية فى أنقرة العام الماضى حول موضوع التعمير فى الدول الإسلامية سألنى أحد الصحفيين الأتراك عما إذا كنت أرى مدينة أنقرة مدينة إسلامية . وهى مدينة حديثة العهد ليس فيها من الآثار الإسلامية ما يمنحها هذه الصفة .. فكان جوابى عليه فى كلمتى فى نهاية الندوة محييا مدينة أنقرة المسلمة بمآذنها .. المسلمة بنظامها .. المسلمة بجمالها .. المسلمة بأشجارها .. المسلمة بالمعاملة الطيبة من أهلها المسلمة بانتاجها المتقدم . المسلمة بالوسطية فى تعميرها دون إسراف أو تقتير ودون مبان شاهقة الارتفاع وأخرى منخفضة .. هذه هى مضامين القيم الإسلامية للمدينة الإسلامية .. وما القباب والعقود والبواكى إلا تشكيلات أملتها من قبل الظروف البيئية والإمكانيات التكنولوجية فى البناء . هكذا كان الرد على سؤال الصحفى التركى .

ومن أهم سمات التعمير حول أنقرة ان مشروعات الإسكان دائما ما ترتبط بمشروعات الإنتاج وذلك لربط مكان العمل بمكان السكن حتى لا تتعدد الوحدات السكنية أو تهدر الطاقة فى الحركة أو التنقل . فمكان العمل هنا يأتى كأساس لمكان السكن فليس الأمر هو توفير كماً من الوحدات السكنية فى أى مكان بقدر ما هو خلق لتجمعات سكنية متكاملة بأحجامها المختلفة . وبهذا الأسلوب انتشرت التجمعات السكنية حول أنقرة ومع هذه الإنجازات تطورت صناعة البناء المحلية كما تطورت أساليب التشييد التى تتناسب مع العمالة ومواد البناء المحلية . كما انتظمت شركات التنمية العمرانية إداريا وفنيا وظهرت انجازاتها فى مشروعات الإسكان المتكاملة حول المدن الكبرى ثم أخذت تغزو الأسواق العالمية بخبراتها الفنية وعمالتها المدربة المنضبطة المتجانسة الزى .

وفى وسط المدينة أنقرة أخذ الإنسان التركى حقه فى التنمية العمرانية فجاء الإهتمام بالإنسان قبل

الإهتمام بالسيارة .. فألغى المرور من العديد من الشوارع التجارية فى وسط المدينة لتتحول إلى مناطق للمشاه يجد الإنسان التركى فيها نفسه وآدميته من خلال تنسيق المواقع بالتشجير والنافورات وأماكن الجلوس والحركة الآمنة . وأنقرة بذلك تواكب حركات التعمير فى المدن المتقدمة فكان استثمار الأراضى فى وسط المدينة مبنى على أساس العائد الصحى والاجتماعى والحضارى للإنسان التركى قبل العائد المادى الذى تفشى فى العديد من المدن المختلفة .. هذا بالإضافة إلى المحافظة التامة على المناطق الأثرية وصيانتها .. وابعاد حركة السيارات السريعة عنها وتجنب إنشاء المنشآت المشوهة للقيم الحضارية حولها . وهكذا جاءت حركة التعمير التركية مواكبة لحركة بناء الإنسان التركى . الذى انتظم فى حركة الحياة العامة فى الإنتاج المتميز والسلوك المنضبط والعناية بكل ما يقام أو ينشأ من منشآت .

لقد أشار مساعدى التركى إلى بعض المساكن المبنية على سفح إحدى الهضاب فأظهرت إعجابى بها وبنظامها التلقائى وبنظافتها وتجانس ألوانها واحاطتها بالأشجار . وإذا بمساعدى التركى يستطرد أن هذه هى المساكن العشوائية التى تبنى حول المدن دون تخطيط أو مرافق .. وان دل ذلك على شىء فإنما يدل على إدراك الإنسان التركى البسيط بالقيم الحضارية فى التنمية العمرانية وقدرته على التفاعل مع البيئة الطبيعية حتى فى أصعب الظروف .. وكذلك قدرته على البناء الذاتى لمسكنه ..

هذه بعض جوانب التجربة التركية فى التعمير .. وقد أصبحت تجربة رائدة بالنسبة لما يقام أو يتم بناؤه فى مصر .. لقد تكررت هذه التجربة فى دول عربية كثيرة من حولنا خاصة فى الأردن والعراق برغم الظروف التى تمر بها .. وتونس البيضاء بالرغم من محدودية مواردها .. والدور الآن أمام المسئولين عن التعمير والإسكان فى مصر ليستوعبوا هذه الدروس ويتعلموا من هذه التجارب بعد أن وصلت الحالة العمرانية فى مصر إلى أدنى درجاتها الحضارية . فلسنا أقل من غيرنا خبرة أو قدرة وإن كان معظم خبرائنا قد هاجروا إلى حيث يمكنهم العطاء .. لقد أصبحنا أقل من غيرنا تقديرا للقيم الحضارية واحتراما لأدمية الإنسان وأقلهم تنظيما لإدارة عمليات التنمية والتعمير . فعندما فقد الإنسان المصرى هويته الحضارية فقدت المدينة المصرية هويتها المعمارية .. قال صديقى الأستاذ بإحدى الجامعات العربية المشتاق لزيارة القاهرة الذى قضى تعليمه الجامعى فيها ، ان أصدقاؤه قد نصحوه بألا يزور القاهرة الآن حتى لا يتألم مما أصاب عمرانها .. وهكذا خسرنا سائحا عربيا .. فى الوقت الذى جذبت فيه حركة التعمير فى تركيا آلاف الزائرين .. هذا هو الفرق .

أخبار اليوم ٤ / ٨ / ١٩٨٥

التعمير حول انقرة
الاسكان دائما ماترتبط
بمحطات الانتاج وذلك لربط مكان
العمل بمكان السكن حتى لاتتعدد
الوحدات السكنية او تهدر الطاقة فى
الحركة او التنقل . فمكان العمل هنا
يأتى كاساس لمكان السكن فليس الامر
هو توفير كما من الوحدات السكنية فى
اى مكان بقدر ماهو خلق لتجمعات
سكنية متكاملة باحجامها المختلفة .
وبهذا الاسلوب انتشرت التجمعات
السكنية حول انقرة ومع هذه الانجازات
تطورت صناعة البناء المحلية كما تطورت
اساليب التشييد التى تتناسب مع العمالة
ومواد البناء المحلية . كما انتظمت
التنمية العمرانية اداريا وفنيا
انجازاتها فى مشروعات الاسكان
حول المدن الكبرى ثم اخذت

مواردها .. والدور
عن التعمير والاسكان
هذه الدروس ويتعلموا من
بعد ان وصلت الحالة العمرانية
الى ادنى درجاتها الحضارية
من غيرنا خبرة او قدرة وان كان
خبرائنا قد هاجروا الى حيث يمكنهم
العطاء .. لقد اصبحنا اقل من غيرنا
تقديرا للقيم الحضارية واحتراما لادمية
الانسان واقلهم تنظيما لادارة عمليات
التنمية والتعمير . فعندما فقد الانسان
المصرى هويته الحضارية فقدت المدينة
المصرية هويتها المعمارية .. قال
صديقى الاستاذ باحدى الجامعات
العربية المشتاق لزيارة القاهرة
قضى تعليمه الجامعى فيها
اصدقاءه قد نصحوه بالا يزور
الان حتى لايتالم مما اصاب
وهكذا خسرنا سائحا
الذى جذبت

الكتابة في الإسكان

بدأت كتاباتى فى مجال الإسكان منذ وقت مبكر ، حيث نشر أول مقال فى هذا الموضوع فى ٢٢ فبراير ١٩٦١ ، وكنت لا أزال فى مقتبل العمل الجامعى .. ويسرد هذا المقال مجموعة من الأسس والسياسات العامة .. ومنها تجنب إنشاء المدن (العالة) ، التى تبنى عالةً على غيرها ، مثل مدينة نصر أو غيرها .. ولابد من إنشاء تجمعات سكنية ، مكتفية ذاتيا ، تتكامل فيها أماكن العمل والخدمات .. كان هذا عام ١٩٦١ .. وأتى عام ١٩٨٥ ، أتعجب وكأننى أكتب كلاما فى الهواء .. لم يسمع صداه إلا فى نهاية السبعينيات .. وفى يناير ١٩٦٢ ظهر لى مقال تحت عنوان كبير – نحو خطة إسكانية جديدة فى القرية والمدينة – تابعت فيها موضوع الإسكان الحضرى والريفى .. وأشرت إلى أن الإسكان التعاونى يجب ألا يقتصر على بناء الوحدات السكنية فقط .. ولكن لابد أن يبنى الإسكان التعاونى على أساس المشاركة فى الخدمات التجارية والثقافية .. وهذا نفس ما ورد عن هذا الموضوع فى آخر مقال لى عام ١٩٨٥ ، عن البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية .. وكأن التاريخ يعيد نفسه بعد ٢٣ سنة .. ويتساءل الإنسان .. لمن تكتب إذن ؟ للرأى العام .. أم للمسئولين أصحاب القرار ..

وتطور الجدل حول مشكلة الإسكان ، على مدى ربع قرن من الزمان .. والمشكلة لا تزال كما هى .. فلم تتمكن نتائج الدراسات أو المؤتمرات والندوات من نقل توصياتها إلى برامج تنفيذية ، فى إطار الخطط القومية التى فقدت البعد المكانى طوال هذه الفترة .. وكانت النتيجة ما أصاب مدن وقرى مصر ، من شلل تام فى حركتها التنموية .. فى عام ١٩٨٤ تعرضت مشكلة الإسكان للدراسة من قبل العديد من الهيئات العامة ، والمؤسسات البحثية والعلمية .. ومنها جامعة عين شمس ، التى طلب منها وضع دراسة عامة عن الإسكان فى مصر .. هكذا دون وضع برنامج عمل يحدد دور كل قسم أو كلية فى هذا الشأن ، وتوفير كافة البيانات العامة عن المشكلة ، الأمر الذى لا يقوى عليه إلا الجهاز المركزى للتخطيط .. ومع ذلك بدأت اللجنة الخاصة المشكلة من بعض أساتذة أقسام الاجتماع والاقتصاد والعمارة والهندسة والإدارة فى وضع تقريرها بهذا الشأن .. وانتهى التقرير إلى إدراج الجهات التشريعية والتنفيذية .. دون متابعة أو تقويم .. وكان لى موقف فى اللجنة الخاصة التى شكلت بكلية الهندسة .. فالمشكلة أكبر من طاقة الأساتذة ، وطاقة الأقسام منفردة أو مجتمعة .. فكتبت مقالا فى ٥ / ٧ / ١٩٨٤ أوضحت فيه المعادلات الصعبة التى سوف تواجهها هذه اللجنة ..

حتى نتعرف على أبعاد العملية وطبيعتها ، التى تخرج من نطاق الدراسات أو البحوث النوعية التى يمكن للجامعات وأجهزة البحوث أن تقوم بها ، لتصب نتائجها فى البرامج التنفيذية لمشروعات الإسكان .. أما السياسة العامة للإسكان فى إطار التنمية القومية ، فهذا من اختصاص الجهاز التخطيطى والتنظيم السياسى معا .. وانتهى الحديث عند هذا الحد ..

ومع تعدد الجهات التى أسهمت فى دراسات المشكلة الإسكانية .. كان لابد من وقفة لفك الاشتباك بين هذه الجهات .. فكتبت مقالا فى الأهرام الاقتصادى عام ١٩٨٤ ، بعنوان – توزيع الأدوار لحل مشكلة الإسكان – أشرت فيه إلى أن مشكلة الإسكان تعرضت لجوانب التشخيص والتحليل كما تعرضت لكل الاقتراحات والآراء والتوصيات ، ويبقى اتخاذ القرار .. واتخاذ القرار لا يتم إلا فى ضوء توزيع الأدوار والمسئوليات بالأسلوب العلمى ، الذى يضمن نجاح المعركة المتعددة الجوانب والتخصصات .. ومع ذلك لم تتحرك الأمور .. وكأننا ندور فى حلقة مفرغة ، لا نستطيع الخروج منها إلى العمل التنفيذى والإنجاز الحقيقى .. وتكرر شرح المشكلة من زاوية أخرى فى يوليه ١٩٨٤ ، تحت عنوان « هموم السكان والإسكان » .. ومع ذلك لم تتحرك الأمور .. وكأننا نسمع من يقول عن مشكلة الإسكان .. ليس فى الإمكان أحسن مما كان .. ومع ذلك لم أتوقف عن الكتابة .. إلى الرأى العام .. أو إلى أصحاب القرار .. أو إلى نفسى ، وهذا أضعف الإيمان .



رأى صريح

أزمة المساكن من جذورها

تحديد الإيجارات كحل موضعي يجب أن يبنى على أساس ما يقدمه المقاولون

لاتزال مشكلة الاسكان سواء اكانت فى المدينة ام فى القرية تعالج علاجا موضعيا دون الاستناد الى الجذور العميقة للمشكلة . واساس المشكلة يتلخص فى وجود زيادة مستمرة فى عدد السكان . ومعدل هذه الزيادة يزداد من سنة الى اخرى فى الاقليم بصفة عامة ، ولكن يلاحظ ان معدل الزيادة بالنسبة لسكان المدن يبلغ اربعة اضعاف - ان لم يكن اكثر - معدل الزيادة فى سكان الريف وهذا بالطبع ناتج عن الهجرة المستمرة من الريف الى المدن

للدكتور
عبد الباقى ابراهيم
مدرس التخطيط
والاستاذ بهندسة عين شمس

لا تزال مشكلة الإسكان سواء أكانت فى المدينة أم فى القرية تعالج علاجا موضعيا دون الاستناد إلى الجذور العميقة للمشكلة . وأساس المشكلة يتلخص فى وجود زيادة مستمرة فى عدد السكان . ومعدل هذه الزيادة يزداد من سنة إلى أخرى فى القطر بصفة عامة . ولكن يلاحظ أن معدل الزيادة بالنسبة لسكان المدن يبلغ أربعة أضعاف – إن لم يكن أكثر – معدل الزيادة فى سكان الريف وهذا بالطبع ناتج عن الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن .

ولما كانت خطة الإسكان فى الدولة جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للإنشاء والبناء فى حدود التخطيط القومى الذى يهدف إلى حصر الموارد والإمكانيات فى الدولة ثم توجيهها حسب الأهمية بالنسبة للدولة ككل فاننا لا نستطيع إيجاد حل لهذه المشكلة ما لم يكن هذا الحل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتخطيط القومى وفى نفس الوقت بالسياسة العامة للإنشاء والبناء والتى تشمل المصانع والمدارس والمستشفيات .. ثم دور الأوبرا والمسارح ودور الملاهى والمعارض وخطة الإسكان نفسها لا تخضع فقط إلى عدد الوحدات السكنية اللازمة بل إلى الإمكانيات المالية للدولة .

والمشكلة عامة تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الإسكان الريفى وهو الذى يشمل الغالبية العظمى للإسكان . وهذه المشكلة لن تحل إلا عن طريق التخطيط الإقليمى للريف الذى يهدف أولا إلى تغيير الكيان الزراعى وعلى أساس ذلك توضع خطة الإسكان للريف . وقد سبق لى أن عالجت هذه المشكلة فى مقال سابق .

القسم الثانى : الإسكان فى المدن وهذا يشمل الإسكان الشعبى والتعاونى ثم الخاص . والإسكان الشعبى الذى يخص الغالبية العظمى من سكان المدن يتطلب منا إعادة النظر فى طرق الإنشاء المعمول بها حاليا حتى تنخفض تكاليف الوحدة السكنية إلى أدنى حد ممكن . ولذا يجب أن يصحب خطة الإسكان رسم سياسة عامة لصناعة البناء وتكوين منشآت كبيرة لإنتاج الوحدات المستعملة فى عمليات البناء من أبواب ونوافذ وأدوات وتركيبات أو انتاج الوحدات الخرسانية المستعملة فى الأسقف أو فى الحوائط وكل ذلك يستدعى طرقا خاصة للبناء مما يساعد كثيرا على الهبوط بمستوى التكاليف فى الإنشاء ويوفر كثيرا من الوقت .

أما الإسكان التعاونى بأنواعه والذى يشمل الطبقة المتوسطة من الشعب فيجب أن يبنى على الأساس الاشتراكى الديمقراطى للدولة حتى لا تتكرر الأخطاء التى ظهرت من قبل فى هذا القطاع سواء أكان ذلك من ناحية الاستغلال الفردى أم فى التجمع المهنى . فالإسكان التعاونى يجب أن يبدأ بالوحدات السكنية الصغيرة لمحدودى الدخل فى العمارات التعاونية ويتبع ذلك الإسكان الفردى فى الوحدات السكنية الكبيرة فى المرحلة

التالية من التخطيط العام للإسكان . ومن الطبيعى أن الإسكان التعاونى يعتمد اعتمادا كبيرا على القروض المقدمة من البنوك المختلفة – ولذا يجب إعطاء الأولوية لمن يدفع التكاليف الكلية للوحدة السكنية ويتبع ذلك المساهمون بالأقساط الشهرية أو السنوية حسبما تتطلبه الظروف . فان هذا سوف يساعد على استمرار الجمعيات التعاونية فى العمل والبناء أطول مدة ممكنة – بل ويجب أن تتابع عملها فى الصيانة والبيع والتأجير ما دامت مبانيها قائمة .

ولما كانت التكاليف – سواء فى حالة الإسكان الشعبى أو التعاونى – تبنى على أساس الوحدة السكنية فيجب أن تبنى هذه الوحدة على أصغر نطاق لها . ولن يتحدد إلا بعد رسم الحد الأدنى لمستلزمات المعيشة بالنسبة للفرد والأسرة داخل حدود الوحدة السكنية وطريق ذلك هو الدراسة والبحث ثم الدعاية والارشاد .

ومصادر التمويل للإسكان الشعبى أو التعاونى اما ان تستمد من القطاع الحكومى أو عن طريق البنوك والمؤسسات الكبرى التى تساعد فى عملية الإسكان أو عن طريق قرض وطنى للإسكان .

أما الإسكان الخاص فيجب أن يأتى فى المرحلة الثالثة بعد الإسكان الشعبى والتعاونى . كما يجب أن يقتصر فى مراحله الأولى على ملء الفراغات الموجودة من المناطق المبنية سواء فى وسط المدن أو فى المناطق الهامة منها والتى تتمتع بمختلف الخدمات العامة . وفى هذه الحالة يجب أن يسمح بالبناء فيها طفرة واحدة دون تجزئة . ولذا يجب أن يسير الإسكان الخاص فى أضيق نطاق فى مراحله الأولى حتى يترك متسعا للإسكان الشعبى والتعاونى ليركز مكانته . كما يجب تشجيع الاستثمار الجماعى ليحل محل الاستثمار الفردى فى بناء المساكن بعد الحد من تقسيم الأراضى إلى ملكيات صغيرة وهكذا يمر الإسكان الخاص فى فترة انتقال معينة نراجع بعدها خطة الإسكان العام للدولة .

أما موضوع الايجارات فمتوقف على عامل العرض والطلب فالإسكان التعاونى والشعبى من جهة سوف يساعد تلقائيا على خفض القيمة الإيجارية للمساكن . أما تحديد الإيجارات – كعلاج موضعى – فيجب أن يبنى على أساس المستخلصات المقدمة من المقاولين وليس على التقديرات التقريبية المقدمة للجنة الهدم والبناء . والتى يجب أن يوضع حد لأعمالها تاركة المجال للهيئة العامة للإسكان .

وخطة الإسكان يجب أن يسبقها تخطيط عام للمدن لتحديد مناطقها السكنية بكثافاتها المختلفة – ليس على أساس الاعتبارات الدولية ولكن على أساس مستوى المعيشة بالنسبة للسكان فى الإقليم المصرى . ونحدد بعد ذلك نسبة الوحدات السكنية وأحجامها على أساس نسب التكوينات الجماعية للسكان . أما بالنسبة للتخطيط العام للمدن فيجب الاتجاه فيها إلى اللامركزية وذلك بإنشاء مناطق سكنية كبيرة أو مدن صغيرة مكتفية ذاتيا من ناحية عمل السكان وخدماتهم العامة . وذلك لتخفيف الضغط على المدن الكبيرة . وفى هذه الحال يكون توزيع المصانع على أساس إنشاء مجموعات صناعية تخدم هذه المدن أو التجمعات السكنية الكبيرة . ولذا يجب تجنب إنشاء المدن « العالة » – أى التى تبنى عالة على غيرها – دون اعتبار لعمل سكانها فى حدود نطاقها – مثل مدينة « نصر » بالقاهرة – فالتخطيط يجب أن يبنى على أسس تكامل العناصر الثلاثة المكونة له وهى : العمل – الناس – المكان . فى المدينة ذات الاكتفاء الذاتى .

ولما كانت مشكلة الإسكان مشكلة عامة تشمل المدن كما تشمل القرى . فلن تنجح خطة الإسكان ما لم تكن مبنية على أساس التكامل التام بين خطط الإسكان فى كل المدن والقرى وسوف يساعد ذلك على الحد من تضخم المدينة على حساب القرية التى تفتقر إلى ما لِدَى المدينة من خدمات عامة وتنظيم . وهذا هو الأساس العميق للمشكلة .

الأهرام ٢٢/ ٢/ ١٩٦١



نحو خطة إسكانية جديدة فى القرية والمدينة

بقلم الدكتور عبد الباقى ابراهيم

حجم الوحدة السكنية فى القريه

من أهم المشاكل التى بدأ التنظيم الاشتراكى معالجتها مشكلة الإسكان . وللتخطيط هنا دور واضح يقوم به فى المجتمع الاشتراكى . فهو يحدد مقدراته ويوجهها فى الطريق الذى يضمن للفرد حقوقه ويرسم له واجباته بالنسبة للمجموع وبذلك يخلق مجتمعا تتقارب فيه الطبقات وتتكافأ فيه الفرص . وهكذا تبنى الاشتراكية مجتمعا متكاملا لا مجال فيه للإنعزالية . يعمل فيه الفرد فى سبيل المجموع ويحفظ المجموع حقوق الفرد ويوفر له سبل الحياة الكريمة . فالتنظيم الاشتراكى مبنى على قواعد اقتصادية أساسها توجيه الدخل القومى وتنميته فى الطريق الذى يحقق الرفاهية لكافة أفراد الشعب . كل حسب مقدرته وعمله وانتاجه ويشمل التخطيط الاقتصادى قطاعى الزراعة والصناعة كما أنه فى نفس الوقت يوفر الخدمات المختلفة للشعب حتى يزيد من انتاجه ويرتفع بمستوى معيشته . وهذه الدراسة للدكتور عبد الباق ابراهيم مدرس التخطيط بهندسة عين شمس تعالج دور الاشتراكية فى مجال الإسكان .

إن للتطور الاقتصادى لأى شعب أثره الكبير على تكوينه الاجتماعى ومن ثم على مستلزمات الفرد المعيشية التى تحدد تكوين مسكنه . وتنعكس بعد ذلك صورة هذا التكوين الاجتماعى على التكوين العام للتجمعات السكنية فى الريف وفى الحضر على السواء . وعلى هذا الأساس تتشكل القرى والمدن وتأخذ صورها المميزة فى تخطيطها وفى تكوينها الطبيعى . ومن هنا نستطيع أن نحدد أثر الاشتراكية على الإسكان إذا ما تتبعنا التطور الاقتصادى الاشتراكى الذى تمر به البلاد فى كل من القطاعين الزراعى والصناعى واستخلصنا اثر هذا التطور على الكيان العام للمجتمع .

فالتخطيط الاقتصادى للريف يسير فى اتجاهين : الأفقى ويهدف إلى استصلاح الأراضى وزيادة الرقعة الزراعية سواء أكان ذلك فى مناطق شمال الدلتا أم فى الوادى الجديد أم فى المليونى فدان التى سيوفرهما مشروع السد العالى . أما الإتجاه الرأسى فيهدف إلى زيادة الغلة للأرض الزراعية الحالية عن طريق زيادة الخصوبة واستعمال البذور المنتقاة . ثم عن طريق إقامة التجمعات الزراعية لمن تقل ملكياتهم الزراعية عن الحد الأدنى للمساحة الزراعية ذات الكفاية الإنتاجية والتى تبلغ خمسة أفدنة لكل ثمانية من الأفراد . ذلك بخلاف المزارع العائلية أو المزارع الكبيرة . وهكذا سوف تزداد غلة الأرض الزراعية بما يقدر بحوالى ٣٠٪ منها ٢٠٪ من انتاج الأرض و ١٠٪ تضيع فى القنوات والحدود والسدود ذلك بالإضافة إلى توفير ١٠٪ من مجهود الفلاح فى التنقل بين ملكياته المتناثرة . وهكذا نوفر قدر ما سيوفره لنا السد العالى . ونظام الدورات الزراعية الذى بدأ تطبيقه ما هو إلا خطوة فى هذا السبيل . وعلى هذا الأساس الاشتراكى فى التخطيط القومى

تتحدد صورة المجتمع الريفى الجديد الذى يسوده التعاون فى العمل الزراعى والمشاركة فى الخدمات العامة . وهكذا نستطيع أن نحدد المستلزمات المعيشية للفلاح التى تحدد مسكنه وترسم تخطيط قريته . فالخدمات المجمعة سوف توفر كثيرا من مساحة المنزل ومن ثم من تكاليفه وتكسب بذلك مساحة نستغلها فى الإمتداد الأفقى للقرية ونوفر لها ما تحتاجه من أماكن مفتوحة وهكذا نوفر من الأرض ونزيد من دخل الفلاح ونرتفع بمستوى معيشته .

حجم الوحدة السكنية فى القرية

وسوف تؤثر هذه النظم الاشتراكية كذلك على التكوين الاجتماعى للقرية وتحدد العلاقة بين أفرادها ، فيتحلل التكوين القبلى للقرية إلى التكوين الاجتماعى المعروف للعائلة ، ويقل نتيجة لذلك متوسط حجم العائلة ومن ثم مستلزماتها المعيشية ثم حجم الوحدة السكنية التى تلائمها . وتتجه القرية بعد ذلك إلى العمل التعاونى خاصة فى زراعة القطن . وبهذا تضعف حاجة الفلاح إلى إنجاب الأطفال مما يساعد على الحد من النسل وانخفاض معدل الزيادة فى عدد السكان . ويقل مرة أخرى متوسط حجم العائلة ومن ثم المساحة السكنية للفرد ، وتنخفض تبعا لذلك مرة أخرى تكاليف الوحدة السكنية ، ويوجه هذا الوفر إلى رفع مستوى المعيشة بالنسبة للفلاح ، فتحد من هجرته إلى المدينة . وتستقر القرية بعد ذلك فى حياتها الجديدة وهكذا تتبلور معانى الاشتراكية ويجنى الريف ثمارها فى قطاعى التخطيط والإسكان .





حجم الوحدة السكنية فى المدينة

أما فى المدينة فقد أخذت معالم المجتمع الاشتراكى تتحدد بعد صدور التشريعات الاشتراكية فى يوليه الماضى . وبدأ القطاع العام فى حل مشكلة الإسكان على أساس من التخطيط السليم . إذ بدأت الدولة تحل المشكلة من القاعدة بإسكان الطبقات المحدودة والمتوسطة الدخل وكذلك بالحد من الإسراف فى البناء حتى تتاح الفرص أمام الجميع للحصول على المسكن اللائق . وقد ينتقل الإسكان بعد ذلك من القطاع الخاص إلى القطاع العام عن طريق مؤسسات للبناء أو شركات عقارية ويقتصر القطاع الخاص بعد ذلك على المساكن الخاصة . وفى ضوء هذا التخطيط نستطيع استخلاص النتائج المباشرة له وأثره على التكوين الاجتماعى لسكان المدينة ثم على طريقة إسكانهم . فمظاهر الإنفرادية فى الإسكان سوف تتلاشى ليحل محلها المجموعات السكنية المبنية على أساس من الجيره السليمة والمشاركة فى الخدمات الثقافية والصحية والتجارية ، ويتحدد حجم المجموعة السكنية على أساس نوع الخدمات الجماعية وكفايتها وملاءمتها للبيئة المحلية ، سواء أكان ذلك فى حجم روضة الأطفال وعدد العائلات التى تخدمها والمسافة التى يقطعها الطفل من مسكنه إلى مدرسته ، أو فى حجم ونوع المركز التجارى الفرعى ووضعه الاقتصادى بالنسبة لهذا العدد من العائلات ، أو فى نوع الحياة الاجتماعية والتقاليد التى يتميز بها سكان المجموعة السكنية .

ومجتمع المدينة وهو يدخل تجربته الاشتراكية الأولى يجب أن يمارسها أولاً فى تنظيمه الاقتصادى ثم فى حياته الاجتماعية ثم بعد ذلك يمارسها فى بيئته السكنية الجديدة . فإسكان المجتمع بعد ذلك لن يكون إلا انعكاسا طبيعيا للمجتمع فى تنظيمه الاشتراكى الجديد . ففشل الجمعيات التعاونية للاسكان فى إيجاد الإسكان التعاونى الصحيح راجع إلى أن المجتمع لم يكن قد مر بعد فى مراحل الاشتراكية الأولى « فى تطبيقها الاقتصادى ثم فى نظامها الاجتماعى . ولذلك كان البدء بإسكان الطبقات المحدودة الدخل إسكانا تعاونيا أساسا سليما فى التخطيط العام للاسكان فى الدولة .

الخلية السكنية

وبعد أن تتحدد معالم المجموعة السكنية وصورتها تتجمع لتكون كيان الخلية السكنية فى صورتها العلمية وتصبح جزءاً من المدينة . والخلية السكنية كذلك لن تستكمل صورتها الحية إلا إذا خضعت مراكزها التجارية الرئيسية أو الفرعية إلى نظام من الاشتراكية أو من التعاونية فى تسويق السلع الإستهلاكية . وهكذا يبنى الإسكان التعاونى أو الاشتراكى على أساس المشاركة فى الخدمات التجارية والثقافية .

والمجتمع المبنى على العمل يتأثر تكوينه الاجتماعى وتقل فيه نسبة العائلات الكبيرة الحجم وتزداد فيه نسبة العائلات المتوسطة أو الصغيرة . وأثر ذلك واضح على حجم الوحدة السكنية وكذلك على نظام وطريقة المعيشة داخل هذه الوحدة مما يقلل من المساحة السكنية المخصصة للفرد وبالأصح من الحجم السكنى للفرد إذا افترضنا أن التصميم المعمارى سوف يبنى على أساس الحجم لا المساحة . وهكذا تنخفض تكاليف الوحدة السكنية . وذلك بالإضافة إلى خفض تكاليف البناء باستعمال الوحدات المعمارية الموحدة وطرق الإنشاء الجماعية . ويمكن بعد ذلك للوحدة السكنية أن تستكمل صورتها بالتجهيزات الحديثة للمسكن حتى يتوفر للفرد الراحة والرفاهية .

والإسكان الجماعى من جهة أخرى سوف يساعد على إزالة الأحياء القديمة بالمدن لتحل محلها خلايا سكنية جديدة تنعم بالصحة وبالحياة . وعلى هذا الأساس الواضح من التخطيط سوف تكف المدينة عن استقطاع امتدادها مما يحيط بها من الأراضى الزراعية فيتوفر للشعب مزيد من الغذاء .

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى البيئة المعمارية للمدينة نجد أن الإنفرادية التى تسود المجتمع تنعكس بصورة واضحة على العمارة فى المدينة التى تعج بكرنفال من الأشكال والانفعالات المعمارية . ودور الاشتراكية هنا واضح فى تشكيل البيئة المعمارية التى تتميز بالتناسق والإنسجام . وللمخطط والمعمارى دورهما الكبير الذى يلعبانه لخلق هذه البيئة الاشتراكية لمجتمع المدينة إذا ما سُنّت لهم القوانين المناسبة .

وبهذه الصورة تتحول المدينة إلى خلايا حية تعمل فى نطاق التخطيط العام لها ، ويتمتع سكانها بكافة الخدمات المعيشية فى جو من التناسق والتعاون . وهكذا يرى الفرد طريقه إلى المسكن الكريم ويتمتع بالرفاهية فى ظل المجتمع الاشتراكى .

الأهرام ١٥/ ١/ ١٩٦٢



٥/٧/١٩٨٤

المعادلات الصعبة أمام لجنة الاسكان

اشار السيد رئيس الجمهورية فى خطابه التاريخى امام مجلسى الشعب والشورى وفى بداية الفترة التشريعية الجديدة الى مشكلة الاسكان حيث وضعها فى مقدمة المشاكل التى تستأثر باهتمامه ورعايته ، كما اشار سيادته الى الاهداف التى وضعها امام لجنة الاسكان التى شكلها سيادته من مختلف التخصصات وهى التحديد الدقيق والمنهج العادل لان يحصل المواطن على مسكن فى موقع محدد وتوقيت مقرر وفق برنامج زمنى مخطط مع ترتيب الاولويات فى الحاجة الى المسكن وسوف يتاتى ذلك اذا استطاعت الدراسات الواقعية الشاملة ان تجتاز عقبات التمويل بحلول ذاتية خلاقة .

وليس هناك من شك فى ان اللجنة التى شكلها السيد رئيس الجمهورية من العلماء والعمداء والمتخصصين سوف ...

خطط وبرامج وتصميمات واستثمارات قابلة للتنفيذ العملى بامكانيات البناء والتشييد المتاحة .
لابد وان تواجه المعادلة الاخرى التى ...

د.عبد الباقى ابراهيم
استاذ التخطيط العمرانى
بهندسة عين شمس

أشار السيد رئيس الجمهورية فى خطابه التاريخى أمام مجلسى الشعب والشورى وفى بداية الفترة التشريعية الجديدة إلى مشكلة الإسكان حيث وضعها فى مقدمة المشاكل التى تستأثر باهتمامه ورعايته . كما أشار سيادته إلى الأهداف التى وضعها أمام لجنة الإسكان التى شكلها سيادته من مختلف التخصصات وهى التحديد الدقيق والمنهج العادل لأن يحصل المواطن على مسكن فى موقع محدد وتوقيت مقرر وفق برنامج زمنى مخطط مع ترتيب الأولويات فى الحاجة إلى المسكن وسوف يتأتى ذلك إذا استطاعت الدراسات الواقعية الشاملة أن تجتاز عقبات التمويل بحلول ذاتية خلاقة .

وليس هناك من شك أن اللجنة التى شكلها السيد رئيس الجمهورية من العلماء والعمداء والمتخصصين سوف تواجه فى بداية عملها فترة تنظيمية وإجرائية لوضع البرنامج التفصيلى وتوزيع الأدوار على أعضائها ثم توفير الأجهزة المساعدة لإنجاز أعمالها وإيجاد قنوات الإتصال مع جميع الأجهزة الإحصائية والتنفيذية التى تضطلع بتنفيذ الخطط السنوية والخمسية ثم بمراجعة أكوام البحوث والدراسات التى أعدتها الأجهزة المحلية أو الأجنبية ، وبعد ذلك تواجه اللجنة العديد من المعادلات الصعبة التى تحتاج إلى حلول علمية وواقعية يمكن تحقيقها فى ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة . وفى ضوء الاستراتيجية العمرانية القومية التى تهدف إلى الإمتداد الأفقى للسكان وهى الاستراتيجية التى تستدعى امتدادا أفقيا لعناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تعتبر امتدادا أفقيا لمصادر العمل ومواقع الإنتاج تستقطب إليها الفائض السكانى الضخم على الرقعة الإسكانية القائمة الأمر الذى لابد وأن يتبعه امتداد أفقى لمشروعات الإستيطان والإسكان .

ومن أهم المعادلات التى لابد للجنة أن تبحث لها عن حل هى المواءمة بين مواقع العمل ومواقع السكن لاستيعاب شباب الحاضر الذى يمثل كبار المستقبل .. من هنا تصبح عمليات التسكين أو الإستيطان عمليات ديناميكية تتحرك فى إطار برامج من الخطط القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى .. خشية ألا تقع اللجنة فى المحظور وهو وضع التصورات العاجلة التى لا ترتبط بالتصورات المستقبلية الأمر الذى عانت منه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على مدى السنوات الطويلة السابقة .

ومن الناحية التخطيطية والتصميمية سوف تواجه اللجنة معادلة المواءمة بين حجم المسكن المناسب فى المكان المناسب للأسرة المناسبة وفى

حدود الدخل المناسب بالأساليب الإنشائية ومواد البناء المناسبة . وهذا عبء لابد وأن تتحمله اللجنة حتى تخرج بخططها وبرامجها التى تتمتع بالموضوعية والواقعية بعيدا عن التوصيات العامة فإن أهم ما يواجه المجتمع فى المرحلة الحاضرة هو نقل هذا الكم الكبير من الاقتراحات والتوصيات إلى خطط وبرامج وتصميمات واستثمارات قابلة للتنفيذ العملى بإمكانيات البناء والتشييد المتاحة .

ولابد أن تواجه اللجنة المعادلة الأخرى التى توائم فيها بين توفير الجديد من الإسكان والارتقاء بمستوى القائم أو القديم والذى يمثل حجما كبيرا من الثروة القومية .. وهنا لابد للجنة أن تواجه معادلة المواءمة بين مستلزمات التنمية العمرانية فى المدن القائمة ومتطلبات التنمية العمرانية فى المستوطنات الجديدة مع ما يرتبط بذلك من تطوير اللوائح والقوانين والأجهزة التى تحقق تنفيذها وذلك لتنظيم حركة السكان والبناء ودفعها من المناطق المزدحمة إلى المستوطنات الجديدة الأمر الذى يستدعى مراجعة واعية للعديد من التشريعات والقوانين التى تنظم حركة السكان والبناء .. كما تستدعى مراجعة واعية للأجهزة القائمة على تنفيذ هذه التشريعات وهذه القوانين ومعالجة تضارب الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة . وهذه معادلة أخرى صعبة لابد للجنة أن تقتحمها بخبراء التشريع والإدارة .

وتواجه اللجنة معادلة أخرى صعبة تكمن فى المواءمة بين الإسكان النوعى لفئات سن معينة أو لمستويات دخل محددة أو لطوائف معينة وبين الإسكان المتكامل الذى تتفاعل فيه فئات السن المختلفة ذات الدخول المتعددة لطوائف العمل المتنوعة موائمة فى ذلك بين التنويع والتجميع فى بناء المستوطنات البشرية الجديدة أو فى تطوير المناطق السكنية القائمة أو القديمة . وهنا تواجه اللجنة معادلة أخرى تكمن فى المواءمة بين الإسكان التعاونى بمفهومه الصحيح الذى يساعد الفرد على المساهمة الذاتية فى بناء الوحدة السكنية التى يرغبها سواء فى وحدات مستقلة أو مجمعة وسواء بالمساهمة المالية أو بالجهود الذاتية وبين الإسكان الاستثمارى الذى تقوم به الشركات الاستثمارية الوطنية أو الخاصة والذى تصبح فيه الوحدة السكنية سلعة تباع وتشترى وتخضع لظروف السوق من العرض والطلب .

وأمام عمداء الهندسة وعلمائها من أعضاء اللجنة معادلة أخرى تتطلب المواءمة بين طرق تصنيع المبانى من ناحية واستثمار الجهود الذاتية لدى شباب الأسر الصغيرة من ناحية أخرى الأمر الذى يتطلب أسلوبا متطورا فى تصنيع مكونات الوحدات السكنية .

الأهرام ٥ / ٧ / ١٩٨٤



توزيع الأدوار لحل مشكلة الإسكان

حرص الرئيس حسنى مبارك على مشاركة جميع الجهات والخبراء المتخصصين فى مصر لتقديم كل فكر ناضج ورأى سديد يهدف إلى المساهمة فى حل مشكلة الإسكان بكلياتها وجزئياتها .. ولأهمية الجانب الهندسى للمشكلة جمع سيادته عمداء كليات الهندسة لتقديم الخطط والبرامج التى يمكن تنفيذها لحل المشكلة ، وبعد ذلك انبثقت اللجان المتخصصة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والصحية والهندسية والتخطيطية والمعمارية ، وفى مكان آخر دبت روح العمل فى لجنة الإسكان بمجلس الشعب لتناقش العديد من الدراسات الموضوعية المرتبطة بمشكلة الإسكان كبداية لحلقة أوسع من المناقشات .

وعلى صعيد آخر تقوم أكاديمية البحث العلمى بتشكيل اللجان المتخصصة فى مجال البناء والتشييد والتعمير لتعطى بعض تصوراتها فى نفس المشكلة . وسبق ذلك اللجان القومية المتخصصة تبحث وتقدم الاقتراحات والتوصيات وتبعها مجلس الشورى الذى أكمل دراسته ووضع توصياته واقتراحاته .. وعلى مدى عام اجتمعت ندوة وزارة التعمير والإسكان وانتهت بتقديم العديد من التوصيات والاقتراحات والآراء تغطى كل الجوانب التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والتخطيطية والمعمارية والبحثية للمشكلة .. وكانت الخطة القومية للإسكان التى وضعت عام ١٩٧٦ مرجعا لدى معظم هذه اللجان .. وعلى الجانب السياسى والحزبى قامت لجنة الإسكان بالحزب الوطنى تقدم اقتراحاتها بشأن توصيف مستويات الإسكان وأساليب التمويل والتنفيذ .. وفى المجال البحثى تحركت أجهزة الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط تبحث فى الإسكان العشوائى وتنظيم أجهزة المقاولات وإسكان محدودى الدخل والإمكانيات .. وعلى الجانب الآخر يقوم خبراء معهد التخطيط القومى بدراسة الإسكان من خلال مناقشات مجلس الشعب أو الإسكان فى إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفى إطار متابعة الخطة وتقييم الأداء تقوم الإدارة المركزية فى الجهاز المركزى للمحاسبات بتقييم مشروعات الإسكان فى المناطق المختلفة من مصر وذلك من النواحى الاقتصادية والفنية والمحاسبية .. وفى المجال التعليمى تبادر جامعة عين شمس بإنشاء مركز لبحوث الإسكان يتكون من شعب نوعية ينبثق عنها لجان متخصصة فى التخطيط والعمارة والهندسة والصحة والزراعة والاقتصاد والبيئة والاجتماع وذلك بهدف التحرك نحو اقتحام مشكلة الإسكان علميا وتعليميا .. وهذا بالإضافة إلى العديد من المقالات والتحقيقات التى تظهر بين حين وآخر على صفحات الصحف اليومية والأسبوعية .

وإذا كانت مشكلة الإسكان قد تعرضت لمثل هذا الاهتمام على فترات زمنية متفاوتة إلا أنها لم تحظ بمثل هذا الحجم من الاهتمام كما هو فى الفترة الحالية الأمر الذى ينم عن إيجابية الفكر وموضوعيته بعد التجارب الطويلة التى تعرضت لها مشكلة الإسكان والظروف القاسية التى أوصلتها إلى هذه الحالة الصعبة التى أدت إلى عودة وزارة الإسكان لتتولى الأعباء الجسيمة لهذه المشكلة وبدأت الوزارة فى تجميع قواها الفنية والتنظيمية لاقتحام المشكلة .

القرارات .. لماذا تتوقف ؟

والمتتبع لنتائج أعمال اللجان المختلفة ولتوصيات الندوات والمؤتمرات المتتالية لا يجد إلا تكرارا لتشخيص المشكلة بالأرقام والأعداد وتزويدا لسلبيات قوانين الإسكان المتتالية وضرورة قيام القطاع الخاص بمزيد من المساهمة فى حل المشكلة ثم سردا للنقص فى العمالة والمواد ، ثم فى ضرورة مساهمة الدولة فى الإسكان الشعبى وضرورة القضاء على ظاهرة الإسكان العشوائى وتنظيم توزيع الوحدات السكنية الشعبية والقضاء على ظاهرة الشقق المغلقة والمساكن التى توقف إنهاؤها .. ثم ترديدا لضرورة الامتداد الأفقى على الأراضى الصحراوية بعيدا عن الأراضى الزراعية ، ثم ضرورة مد المرافق فى الأراضى الجديدة وتقسيم الأراضى وبيعها بأثمان مدعمة .. ثم ضرورة الارتقاء بمستوى الريف حتى يقل الضغط على الحضر .. أو بترك سوق الإسكان للعرض والطلب أو أن مشكلة الإسكان أخلاقية وليست فنية أو أن مشكلة الإسكان مشكلة تخطيطية وليست تنفيذية أو ان المشكلة تنظيمية أكثر منها فنية أو انها تشريعية أكثر منها تنظيمية .. كما تتكرر الاقتراحات بإنشاء مجلس أعلى للإسكان .. أو هيئة عليا لإسكان ذوى الدخل المحدود .. أو إنشاء وزارة للإسكان الشعبى .. إلى غير ذلك من الاقتراحات التنظيمية .. ثم تظهر دعوات بضرورة إنشاء إسكان الإيواء استعدادا لإيواء الكوارث أو الحد من الوحدات السكنية ذات الغرفة الواحدة وتوفير الوحدات التى تتكون من غرفتين أو ثلاثة .. وأخيرا تقام الشركات العامة لإسكان الشباب ثم الشركات العامة التى تتاجر فى الإسكان فوق المتوسط أو تنشىء الفنادق . وقبل ذلك ظهرت الدعوات بضرورة الارتفاع بالمبانى السكنية بإضافة أدوار عليها أو بضرورة تعديل قانون المبانى لإعطاء الفرصة لزيادة الأدوار على الشوارع الضيقة .. ثم تخرج دعوة أخرى تدعو إلى دعم قانون التخطيط العمرانى لإمكانية تنظيم حركة التعمير .. ودعوة أخرى إلى ضرورة التوسع فى تدريب العمالة الفنية .. ثم اقتراح بإنشاء شرطة الإسكان مثل شرطة المرافق .. واقتراحات بزيادة نسب الربح فى الإسكان عند تقدير الإيجارات واقتراحات أخرى لرفع الإيجارات القديمة .. واقتراحات بتحديد القيمة الإيجارية لتمثل ١٥ ٪ إلى ٢٥ ٪ من دخل الفرد .. واقتراح بدعم مواد البناء واقتراح آخر بتركها حرة فى الأسواق .. وهكذا .. العديد من التوصيات والاقتراحات والآراء المتضاربة أو المتجانسة أو الآراء العاجلة التى تصدر نتيجة للانفعالات اليومية والضغوط النفسية .. الأمر الذى يؤثر على عملية اتخاذ القرار فى شأنها .. وهنا تتوقف القرارات ولايصدر منها إلا سهل التنفيذ أو قريب التحقيق ..

الأدوار المطلوبة

ورئيس الدولة ينتظر ما تسفر عنه كل هذه الاجتماعات والمؤتمرات والندوات من برامج واقعية الهدف صالحة التنفيذ محددة الزمان والمكان .. مقدرة الاستثمارات اللازمة من الداخل والخارج .. والصورة مع ما يجرى حول مشكلة الإسكان لا تبشر إلا بمزيد من الاقتراحات والتوصيات سواء منها ما يمس المشكلة بكلياتها أو ما يمس جزئياتها التنظيمية أو التشريعية أو الفنية .. وتقف المشكلة عند هذا الحد مرة أخرى الأمر الذى يتطلب مدخلا تنظيميا وإداريا توزع منه الأدوار وتتحدد فيه المهام والاختصاصات ولا تترك بعد ذلك للاجتهادات والطفرات الزمنية خاصة وان مشكلة الإسكان متشعبة الجوانب تتحرك على المستوى القومى وتتعامل مع كل أجهزة الدولة التخطيطية والتنفيذية .. ووزارة الإسكان هنا ليست إلا الجهاز الفنى لتنفيذ ما يوكل إليها من خطط وبرامج وتحديد الأدوار يشمل الأجهزة التى تخطط كما يشمل الأجهزة التى تنفذ أو تشرع أو تبحث كل فى دائرته يجمعهم هدف واحد ونظام واحد وأسلوب واحد .. كخطة عسكرية تعبر بها حاجز الإسكان الكبير .

ويبدأ دور الجهاز المركزى للتخطيط بتحديد الاستثمارات الخاصة بمشروعات الإسكان على المستوى القومى فى إطار الخطط .. كما تحدد هيئة التخطيط الإقليمى فيه مواقع التجمعات السكنية الجديدة مع مواقع الإنتاج وتحدد مسارات الحركة قعة السكانية القائمة والمناطق الجديدة بهدف تخفيف الضغط السكانى على كل من الريف والحضر على حد سواء بعيدا عن الفلسفة القديمة

التى تدعو إلى توفير الخدمات فى الريف للحد من الهجرة إلى المدن والتى كانت أساس كل ما تعانيه الدولة الآن من مشاكل .. حيث بدأت الدولة فى توفير عوامل الاستقرار فى المناطق القديمة بدلا من عوامل الطرد .. قبل أن توفر عوامل الجذب فى المناطق الجديدة . وهنا لابد أن تعدل أجهزة التخطيط فى أهداف الخطط الخمسية من زيادة الدخل القومى بنسبة معينة إلى تحقيق الاستراتيجية العمرانية بتوفير عوامل الجذب فى المناطق الجديدة مع عوامل الطرد من المناطق القديمة مع ما يترتب على ذلك من إعادة صياغة تشريعات المحليات ونظم الضرائب وقوانين الإسكان والمرافق . كما يبدأ فى نفس الوقت دور هيئة التخطيط العمرانى كإحدى هيئات الجهاز المركزى للتخطيط فى تحديد مواقع الإنتاج مع مواقع الإسكان فى التجمعات الجديدة والقديمة وتحديد مرحلية البناء والتعمير فى المناطق الجديدة قبل المناطق القديمة تعزيزا لقوى الجذب فى الأولى وقوى الطرد فى الثانية . وتضع لكل منهما نظم التخطيط والبناء وتحدد نوعيات الإسكان تبعا لنوعيات السكان . كما تبدأ برامج الارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة واستغلالها لتحريك السكان من المناطق القديمة إلى المناطق الجديدة . كما تبدأ فى مساعدة أجهزة التخطيط العمرانى فى المحليات للقيام بهذه المهام الكبيرة فى ضوء متطلباتها المحلية وفى إطار تحقيق أهداف الاستراتيجية العمرانية فى الدولة .

ويبدأ دور أجهزة الحكم المحلى فى نفس الوقت بالاعتراف بأنه لا يمكن أن تقسم الدولة إلى أقاليم تخطيطية لها كياناتها الجغرافية دون أن يكون لها كياناتها الإدارية .. وذلك بتحويل المحافظات إلى مديريات والأقاليم التخطيطية إلى محافظات لكل محافظة مجلس وزرائها المحليين وتقل أعداد المحافظات بذلك من ٢٦ محافظة إلى ٩ محافظات يمكن تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا فى إطار الاستراتيجية العمرانية للدولة بحيث يكون لكل محافظة قوانينها وتشريعاتها المحلية ، وللدولة قوانينها وتشريعاتها القومية .. وهنا يمكن ربط الإسكان بمواقع الإنتاج وبذلك يصبح الإسكان عاملا على زيادة الإنتاج واستقرار العمالة فى المجتمعات الريفية أو الحضرية الجديدة .

برنامج تليفزيونى

ومع كل ذلك يبدأ دور هيئة بحوث الإسكان والتخطيط والبناء بضم نشاط اللجان القومية



المتخصصة فى الإسكان والمرافق ، وضم نشاط اللجان المتخصصة فى أكاديمية البحث العلمى والجامعات تركيزا للعمل وتوحيدا للأساليب وتوفيرا للجهد والمال والاستفادة الكلية من الطاقات الفنية والتخصصية بحيث تلتزم الهيئة بالبحوث النوعية وتترك الدراسات التخطيطية لأجهزة التخطيط الإقليمى أو العمرانى أو معهد التخطيط القومى .. بحيث تعالج الهيئة البحوث النوعية ، كمشاكل تصميم الوحدات السكنية للفئات المختلفة فى المناطق المختلفة بالمواد المختلفة وبأساليب الإنشاء المختلفة ، كما تضم المعايير التخطيطية للتجمعات السكنية المختلفة فى المناطق المختلفة وتحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .. كما تقوم بتقييم مشروعات الإسكان الجديدة والقديمة واستخلاص نتائج تجاربها وتطوير أسس التخطيط العمرانى والتصميم المعمارى وذلك بإصدار الكتيبات والدوريات اللازمة لذلك . كما تقوم الهيئة بخبرائها فى تشريعات الإسكان بمراجعة القوانين والتشريعات القائمة ووضع البدائل التشريعية للتغيير أو التعديل أو الالغاء .. وذلك من واقع تقييم التجارب السابقة كما تقوم الهيئة بخبرائها فى اقتصاديات الإسكان بوضع أسس التعامل المالى مع النوعيات المختلفة للإسكان للفئات المختلفة من السكان وفى الجهات المختلفة فى الدولة .. وذلك بخلاف قيام أجهزتها الهندسية بتقييم الجديد من أساليب التشييد وصناعة البناء الواردة من الخارج أو المنتجة من الداخل قبل تداولها مع استمرار النشر والإعلام عنها وعن خصائصها . .

ويظهر دور أجهزة الإعلام مع كل ذلك فى تخصيص برامج عن عالم الإسكان وهو لا يقل أهمية عن عالم الحيوان وعالم الطيران وغيرها من البرامج .. هنا يتعرف المواطنون على أنظمة البناء وعلى تشريعات البناء وعلى الأصول الهندسية المعمارية .. وعلى لوائح ونظم التراخيص .. ويتذوقون القيم الجمالية والمعمارية .. ويشاهدون نماذج للمساهمة الشعبية فى البناء والتشييد .. بل يتعرفون على المناطق الجديدة وما بها من عوامل جذب والمناطق القديمة وما بها من عوامل طرد .. كما تعرض عليهم المكملات المعمارية من تجهيزات وأثاث .. وتحرك فيهم القدرة على المساهمة الذاتية فى التركيب والصيانة .. وغير ذلك من متطلبات معيشية .. ويتعرفون أيضا على آراء الخبراء والمتخصصين كما يتعرفون على آراء السكان أنفسهم وهنا يمكن ربط الإنسان بالإسكان داخله وخارجه .

ومع كل الأدوار التى تقوم بها أجهزة التخطيط والحكم المحلى والبحث العلمى والإعلام تقوم وزارة الإسكان كجهاز تنفيذى يشرف على أجهزة المقاولات بتطوير وسائل التشييد والبناء تنظيميا وفنيا بما يضمن تحقيق أهداف الخطط القومية تبعا للبرامج المحددة فى المناطق المعينة وفى المواقع المحددة بما يناسب كلا منها من مواد وأساليب للبناء .

من كل هذه الأجهزة تقوم المؤسسات التشريعية بمتابعة الخطط والبرامج والإطلاع على المنجزات والتجارب العلمية فى مجال الإسكان ومراجعة القوانين والتشريعات بعد دراستها وتقييمها واقتراح تعديلها من قبل الخبراء وذلك لدفع التشريعات والقوانين اللازمة فى مجلس الشعب على أسس علمية سليمة وحتى لا تخرج التشريعات نتيجة لانفعالات ذاتية أو متطلبات وقتية تمليها ظروف العمل السياسى فى مجتمع تطحنه المشاكل .

لقد تعرضت مشكلة الإسكان لكل جوانب التشخيص والتحليل كما تعرضت لكل الاقتراحات والآراء والتوصيات ويبقى اتخاذ القرارات .. واتخاذ القرارات لا يتم إلا فى ضوء توزيع الأدوار والمسئوليات .. بالأسلوب العلمى الذى يضمن نجاح المعركة المتعددة الجوانب والتخصصات .. ولنرجع إلى منطق التخطيط لحرب اكتوبر ١٩٧٣ .. ان الدولة فى حاجة إلى تنمية أجهزتها المتعاملة مع مشكلة الإسكان واستقرارها واستمرارها فى العمل والتطوير حتى لا تتأثر بتغيير الوزراء أو الوزارات .

الأهرام الاقتصادى ١٩٨٤



١٩٨٤/٧/٢



هموم السكان .. والإسكان

الدكتور/ عبد الباقى ابراهيم
استاذ التخطيط العمرانى ورئيس
قسم العمارة جامعة عين شمس

مع انتهاء العمل فى الإعداد لمؤتمر السكان وما قد تمخض عنه من توصيات وقرارات تعود بنا الذاكرة إلى النتائج التى تمخض عنها مؤتمر الاقتصاد ، والتوصيات التى انتهى إليها مؤتمر الإسكان .. وما قد يستجد من مؤتمرات وندوات فإنها جميعا تدور حول محور رئيسى واحد قوامه الضغط السكانى الرهيب على الموارد المتاحة فى الوادى الضيق الأمر الذى لابد معه من توجيه الانفجار السكانى خارج هذا الوادى وهذا الانفجار لا يمكن توجيهه باشارات الأسهم ولكن بحركة قومية واستراتيجية عمرانية تلتزم بها كل القطاعات وكل المؤسسات ، وبفكر جديد تلتزم به كل الدراسات وكل المشروعات .. وعملية الانفجار السكانى فى جسم مصر ، كالدمل فى جسم الإنسان إذا ظهر على السطح سهل تفجيره وعلاجه بمسكن موضعى أما إذا مد إلى الداخل كما هو حادث فى مصر فيحتاج الأمر إلى عملية جراحية عميقة تحتاج إلى مسكن كلى ..

وهموم السكان تنحصر فى معالجة الزيادة المستمرة فى معدلات الزيادة السكانية المطردة ومحاولة تفادى تفاقمها وانحصر الفكر فى هذا الاتجاه على مدى ربع القرن الماضى على ضبط حركة السكان بين الريف والحضر .. وانتهى هذا الفكر إلى تفاقم المشاكل فى كل من الريف والحضر معا .. بالرغم من الدعوات المستمرة على مدى ربع القرن إلى ضرورة الخروج من الوادى الضيق .. ولا تزال هذه الدعوات والنداءات تظهر فى الندوات والمؤتمرات وتنتهى بتكرار نفس القرارات والتوصيات .. والتساؤل الآن إلى متى تستمر هذه الصورة المتكررة .

تشير بعض المؤشرات إلى تراجع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر فى بعض المحافظات وذلك بسبب مجهودات التنمية الريفية فى القرية .. بعد أن توفر فيها ماء الشرب والكهرباء وأقيمت فيها الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ويعنى ذلك أن تراجع الهجرة إلى الحضر يقابله فى نفس الوقت زيادة فى معدل سكان الريف .. والريف فى حد ذاته يعانى من ضغط سكانى كبير تماما كما يعانى منه الحضر .. هذا فى الوقت الذى زادت فيه تطلعات المجتمع الريفى إلى مزيد من المتطلبات فدخلت الثلاجة ثم الغسالة المسكن الريفى وزاد بالتبعية استهلاك الكهرباء .. ثم جاء الفيديو مضيفا نوعا آخر من الاستهلاك هو استهلاك الطاقة البشرية التى تسهر أمام الفيديو ساعات طويلة من الليل .. كما انتشر التعليم فى الريف وحمل أبناء الفلاحين الشهادات التى تؤهلهم للعمل الوظيفى فى مزيد من مرافق الخدمات وتراجعت معدلات الإنتاج الزراعى والحرفى .. وزادت المتطلبات المعيشية للفلاح فسافر إلى الدول العربية سعيا وراء الرزق وجلب العملات الحرة التى تفيد اقتصاديات مصر ويعود ليبنى له مسكنا جديدا على النمط الحضرى إشباعا لرغباته وتطلعاته ويتحول المسكن الريفى إلى عمارة سكنية ويختفى الفارق العمرانى بين الريف والحضر .. ويمتد سرطان العمران على

الأرض الزراعية قادما من المدينة من جهة والقرية من جهة أخرى حتى يلتحما معا فى كيان عمرانى أكبر .. وتزداد الحاجة إلى المرافق والخدمات وتتدخل الدولة بكل ما لديها من إمكانيات لتوفير هذه الخدمات إشباعا لرغبات الجماهير .. فيستمر العمران ويثبت أقدامه وسط الرقعة الزراعية المحدودة ويستقر فى الامتداد مستقطعا المزيد منها .. وتستمر الحكومات المتتالية تواجهها التحديات بصفة دائمة لا تنتهى .. وتدخل الجامعات المناطق الريفية مستقطعة أراضى أخرى لتحتاج إلى مرافق وخدمات أخرى .. ثم تجذب إليها قطاعات أخرى من السكان لهم احتياجاتهم السكنية والخدمية .. وتستمر الحركة .. وتتفاقم المشاكل وتزداد هموم السكان ..

وترتبط هموم السكان بهموم الإسكان الذى عقدت له المؤتمرات والندوات ووضعت له الخطط والمشروعات كلها تتجه إلى حل مشاكل الإسكان الحضرى فى الحضر .. ويبقى الإسكان الريفى فى كل هذه الخطط وهذه المشروعات بعيدا عن التقديرات . فالريف يتحول إلى حضر والقرى تتحول إلى مدن والمدن تتحول أحياؤها إلى قرى وجميعها تأكل ما تبقى لمصر من رقعة خضراء .

وإذا كان المجتمع الريفى الذى يمثل ٦٠ ٪ من السكان لا يخضع للخطط القومية فالمجتمع الحضرى الذى يمثل ٤٠ ٪ من السكان تهتم الدولة بإسكان حوالى ٣٠ ٪ منه والذى يتمثل فى إسكان ذوى الدخل المحدود ، أى أن خطط الدولة تهتم بإسكان ١٢ ٪ من السكان وهنا تقوم الهيئات والمؤسسات بوضع النماذج والتصميمات لهذا النوع من الإسكان للوصول به إلى أقل تكلفة ممكنة وتقدم للمواطنين أكبر عدد من الوحدات السكنية فى أقل مدد ممكنة . وتظهر المشروعات العاجلة قبل مشروع المائة يوم فى العاصمة وفى غيرها من المحافظات فتبنى الوحدات السكنية بنفس الأسلوب بنفس المسطحات ثم ما تلبث أن تتحول هذه التجمعات السكنية بعد سنوات قليلة إلى مناطق متخلفة صحيا واجتماعيا ، وتضيع بذلك الاستثمارات التى أنفقت عليها وعلى المرافق والخدمات التابعة لها وتضاف إلى المدن التى تقع فيها أعباء عمرانية جديدة عليها ويستمر العمل بنفس النماذج من الإسكان الشعبى .. ويستمر البحث عن أنماط جديدة وتعمل أجهزة البحوث فى جانب والجهات التنفيذية لا تستطيع انتظار النتائج وتستمر فى بناء ما لديها من نماذج وقد تعهد إلى المقاولين بالتصميم والتنفيذ وتتكرر الصورة عاما بعد عام .. ويعلن عن إنشاء الآلاف المؤلفة من الوحدات السكنية ولا تلبث هذه الأرقام أن تدخل بعد فترة لتمثل حجما لمناطق سكنية متخلفة تضيف أعباء أخرى على الدولة .

وتستمر الحلقة المفرغة .. وتعقد الندوات والمؤتمرات وتصدر التوصيات ولكن عجلة الزمن أسرع من أن تتوقف لنقل التوصيات إلى برامج ومشروعات وتتكرر الندوات وتتكرر التوصيات وتتدخل الآراء لإنقاذ الموقف بالسماح بزيادة ارتفاعات المبانى بحجة وجود الأرض والأساسات والمرافق .. فترتفع العمارات ويزيد الضغط على المرافق والمرور وتتحول القوانين إلى استثناءات فتظهر الأبراج العالية وتتعدى الارتفاعات ما هو مرخص به ولا تتحرك الأجهزة الرقابية والتنفيذية بحجة ضروريات الحياة ولشدة أزمة الإسكان .. وبعد فترة تنهار بعض العمارات فتقوم الدنيا وتبدأ المحاكمات . ومن ناحية أخرى يزداد الضغط على المرافق والخدمات فتتفاقم مشاكل المرور فتدخل الدولة بمشروعات كبيرة لبناء مواقف متعددة الأدوار لحل جزء من المشكلة فى الحال .. وهى فى واقع الأمر تزيد من حدتها بعد فترة قصيرة من الزمان . وفى جانب آخر تتفاقم مشاكل النظافة وتظهر أمراض الصيف فتتدخل الدولة بمشروعات كبيرة للصرف الصحى والمياه فى المدن الكبرى لتفى باحتياجات من فيها واحتياجات مئات الآلاف من البشر الذين يفدون إليها سنويا ليقيموا فيها ويزيدوا من المشكلة مرة أخرى بعد فترة زمنية أخرى . وتستمر التحديات ويستمر البحث عن حلول جديدة لمشاكل جديدة والحلقة لا تنتهى - وقوانين الإسكان لا تكاد توضع لعلاج هذه المشاكل حتى تتغير لمواجهة مشاكل جديدة فتفقد أهميتها وصلاحيتها . وتوضع الخطط القومية للإسكان ولاتلبث أن تتحول بعد فترة وجيزة إلى خلفية علمية تبدأ منها دراسة أخرى لخطط أخرى فالفترة الزمنية بين التخطيط والتنفيذ قصيرة جدا لا تستطيع أن تتهيأ فيها الأجهزة المختصة أو تنتظم

وتظهر الأزمات فى العمالة التى تهاجر لجذب مزيد من العملة الحرة للدولة وتترك صناعة البناء دون المستوى وتزداد تكاليفها .. وتظهر الأزمات فى مواد البناء فتصدر القرارات والقوانين لترشيد الاستيراد . وفى غفلة من الأجهزة تدخل مواد البناء الفاسدة كما دخلت الأطعمة الفاسدة . وتقام العمارات ولا تلبث أن تميل أو تنهار .. فتقوم الدنيا وتعقد المؤتمرات والندوات للبحث عن حلول جديدة لأوضاع جديدة . وفى جانب آخر تظهر الدعوة إلى تنظيم مهنة الهندسة والمقاولات فى الوقت الذى تهتم فيه المنظمات المهنية الهندسية بمشروعات الأمن الغذائى وإنشاء البنوك وشركات التأمين والاستثمار وتظهر فئات متسلقة تسىء إلى المهنة يتبعها هجرة العمالة الفنية وهجرة الفئات الصالحة لتجذب مزيدا من العملة الحرة للدولة مع مزيد من متطلبات الحياة للأفراد .. وتزيد الحاجة إلى الإسكان الفاخر فيزداد سعر الأرض والعمالة ومواد البناء كما تزداد مدد وأسعار تراخيص البناء .. ثم تتدخل القوانين وتتكرر لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وهى فى واقع الأمر تزيد من الخلافات بينهما ويزداد الإقبال على اقتناء الوحدات السكنية سواء للاستعمال أو للإدخار .. وتزداد نسب الوحدات المقفلة أو التى تؤجر مفروشة وأصحابها فى الخارج كنوع من الاستثمار .. وتبقى الوحدات القديمة بإيجاراتها التى لم تتغير منذ الستينات لا تساعد على اهتمام المالك أو المستأجر .. وينهار جزء كبير من الثروة القومية من المبانى القديمة .. وللحل تقوم الدولة بإصدار القوانين واللوائح للصيانة والإصلاح .. ثم تحاول أن تنفذ هذه القوانين واللوائح فتصدم بعدم توافر الشركات والتنظيمات المهنية . فتدعو إلى إنشاء شركات للصيانة لا تلبث أن تتحول إلى شركات للاستثمار وإنشاء المبانى الفاخرة .

ومع كل هذه الضغوط تزداد الحاجة إلى الإسكان .. فيظهر الإسكان العشوائى بعيدا عن كل العيون أو فى ظل العيون المقفلة وتتطور المشاكل ويبدأ السعى لإيجاد حلول لها بدءا بالسماح لأصحاب الأرض بامتلاكها ثم مدها بالمرافق والخدمات العامة وتتكرر الصورة كل خمس سنوات تقريبا تتغاضى الدولة عن الأخطاء الناتجة عن شدة الحاجة إلى الإسكان وتنتقل المشكلة فى بعض المدن الكبيرة إلى احياء الموتى فى الجبانات ثم إلى المبانى التاريخية والأثرية فتنهار عمارتها وتظهر مشاكل جديدة ويبدأ السعى لإيجاد حلول جديدة . وتستمر الحلقة .. وتبدأ الحلول بالتخطيط والدراسات فى جميع المجالات وتتدخل الشركات الأجنبية بمساعداتها المالية والفنية وتقدم المجلدات وتنتهى بتوصيات جديدة بضرورة وضع برامج تنفيذية فعالة لإنقاذ المواقف دون مساهمة فى عمليات الإنقاذ ..

وتستمر هموم السكان .. وتجتمع الندوات ليدافع كل مسئول عن وجهة نظره وانجازاته ويدلى المتخصصون كل بفكره وآرائه من واقع تجاربه وتصوراته الخاصة فى الجوانب المالية والتشريعية أو التخطيطية أو التصميمية أو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتتعدد المجالس النوعية والقومية والهيئات الاستشارية لتصدر توصيات جديدة بآراء جديدة لنفس المتخصصين . وفى مكان آخر يظهر السياسيون بأفكار متعددة الفكر السياسى قد تكون متعارضة فتتصادم أو متوازية لا يمكن أن تلتقى عند نقطة واحدة ويستمر البحث عن الحل بين كل هذه الآراء والاتجاهات ويتوه بعدها المسئولون عن اتخاذ القرارات وتختلط عليهم الأمور وقد يكون فى ذلك ظاهرة صحية لتبادل الآراء العامة والأفكار الخاصة .. ولكن الجانب العلمى المبنى على البحث الموضوعى لا يزال غائبا عن تنظيم هذه اللقاءات ربما لانشغال المتخصصين بأكثر من تخصص أو لغياب القاعدة البيانية التى يرجع إليها الفكر .. أو لغياب الأجهزة البحثية التى تسعى إلى توضيح الأمور علميا على أساس من الدراسات الواقعية والتقويم الصحيح أو ربما بسبب الضغط العلمى والتكنولوجى الوارد من الدول المتقدمة على الفكر المحلى بحيث لا يدع له فرصة للتحرك من الواقع الذاتى والمحلى وهذه ظاهرة حضارية تفصل بين الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة لتستمر تستورد منها القلم والورق والمأكل والملبس ووسائل الإتصال والانتقال ومع كل تلك الأفكار والقيم الغربية .. هذا فى الوقت الذى تأتى فيه الصحوات الحضارية المقنعة من الخارج تشير إلى تراثنا وحضارتنا التى لا ندرك قيمها التاريخية أو الاستثمارية فتحرك عند البعض منا العاطفة القومية والحضارية وتبقى الأغلبية العظمى مشغولة بهموم السكان والإسكان .

عرقلة المرور .. تحل المشكلة

يقول أحد المخططين ممن زاروا القاهرة أخيرا أن حل المشاكل القائمة فيها لا يتأتى إلا عن عرقلة المرور وإجبار الناس على البحث عن مخارج لهم خارج الرقعة البنائية ، وليس عن طريق بناء الكبارى أو إنشاء مواقف متعددة الطوابق أو شق الأنفاق على الأقل فى المراحل الأولى للتنمية العمرانية .. وحل مشكلة الإسكان والمرافق فى المدن الكبرى هو إهمالها وتوفير المساكن والمرافق فى أماكن أخرى خارج هذه المدن وإجبار الناس على التحرك إليها . وكلما أنشئت مشروعات فى المجتمعات القديمة ساعدت على استقرار الناس على الرقعة الضيقة من الوادى الأخضر ..

والمخطط هنا لا يدرك أن القرار يصدر عن المجالس المحلية والتشريعية التى تتحرك فى ضوء المتطلبات اليومية للناس أكثر منها فى ضوء التصورات المستقبلية التى قد تتعارض مع بعض الحلول العاجلة . ودائما ما تصدر القرارات التنفيذية للمشروعات العاجلة مغلفة بالفكر العلمى للتخطيط الطويل الأجل دون أن توجد الأجهزة التى تحوله من دائرة الفكر إلى دائرة البرامج والمشروعات والاستثمارات ثم اللوائح والتشريعات التى تضمن ربط العاجل بالآجل .. وهذه عملية تنظيمية إدارية تتميز بها الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة .

وفى هموم السكان والإسكان تعيش الجامعات بمناهجها التعليمية والبحثية لا تجد أمامها سبلا للتحرك لملاحقة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة . فالفكر داخل المؤسسات العلمية ملتزم باللوائح والمناهج التى تخضع لها جميع الجامعات التى يجمعها مجلس الجامعات والجامعات هنا قد تفقد الحركة السريعة المرنة لربط النظرية بالواقع المحلى والمتغيرات السريعة .. وتبقى هموم السكان والإسكان بعد ذلك من اختصاص المجالس النوعية والقومية أو المؤتمرات السنوية والندوات الدورية وليس بالتعايش المستمر معها فى قاعات الدرس وصالات الرسم وأجهزة البحث التى تنقل نتائجها أولا بأول إلى متخذى القرارات لينقلوها بالتبعية إلى حيز البرمجة التنفيذية والموازنات السنوية والخطط الخمسية .



وتستمر هموم السكان بينما تعمل أجهزة التخطيط المتعددة لمواجهاتها دون تنظيم أو رابط فهى تعالج من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المركزى فى وزارة التخطيط العمرانى بوزارة التعمير أو فى جهاز تنمية القرية فى وزارة الحكم المحلى وبالتالى فى المحليات وجميعها تسعى إلى حل المشاكل اليومية للمواطنين دون الالتزام بالإستراتيجية القومية التى تستدعى توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية خارج الرقعة المأهولة بالسكان وذلك بتوفير عوامل الجذب فى الخارج أولا ثم توفير عوامل الطرد من الداخل والربط بينهما فى عملية تنظيمية مستمرة لإعادة توزيع السكان والإسكان . ومن هذا المنطلق فإن نجاح أى مشروع استثمارى منفذ فى إطار الخطة القومية يقاس بمدى تحقيقه للإستراتيجية العمرانية للدولة تحقيقا جزئيا أو كاملا . فقد يكون المشروع من الناحية الشكلية ناجحا فى مواجهة المشاكل العاجلة ولكنه من ناحية تحقيقه للإستراتيجية العمرانية فاشل وذلك لتضارب نتائجه النهائية مع أهداف الإستراتيجية ، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى أهداف الخطط القومية التى تسعى إلى زيادة الدخل القومى بنسب معينة .. والخطط القومية هنا تقاس بالأرقام وما يمكن تحقيقها منها سنويا .. ولاتقاس بمدى تحقيق هذه الأرقام للإستراتيجية العمرانية لامتداد الرقعة السكانية خارج الوادى الضيق .

وإذا كان بناء المدن الجديدة يحقق جزئية من أهداف الإستراتيجية العمرانية إلا أن الإستراتيجية فى حد ذاتها هى حركة قومية تتعامل مع المجتمعات القائمة كما تتعامل مع المجتمعات الجديدة بكل أحجامها وبكل أغراضها .. وهى حركة قومية تحرك التنمية القطاعية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية كما تحرك التنمية العمرانية بأبعادها المكانية . ومفتاح الحل ليس فى رسم السياسات أو وضع المخططات أو عقد المؤتمرات والندوات بقدر ما هو فى تنظيم العملية التخطيطية على كافة المستويات وبالتالى تنظيم الأجهزة التى تقوم بها . هذا هو الفرق بين التحضر والتخلف ..

الأهرام الاقتصادى ٢ / ٧ / ١٩٨٤

الكتابة عن البعد المكانى فى الخطط القومية

مع كل الدراسات والبحوث التى جرت وتجرى فى مجال العمارة والتخطيط العمرانى .. فإن الأمر فى النهاية ، مرهون بأهداف وبرامج الخطط القومية ، التى تتحدد فى إطارها نوعية المشروعات ومواقعها ، وأحجام الاستثمارات المخصصة لها . والتخطيط العمرانى كان ولا يزال يُفهم على أنه عمل هندسى لرسم الطرق وتقسيم الأراضى ، وتخصيص استعمالاتها .. كما أن معظم الدراسات والبحوث كانت تتعرض لمكونات التنمية فى صورتها القطاعية ، دون تكامل على المستوى القومى أو الإقليمى .. وفقدت خطط التنمية خصائصها التكاملية ، فى إطار البعد المكانى .. وكان قد سبق لى أن كتبت فى هذا الموضوع مقالا بعنوان أخذ مساحة كبيرة من صفحة الأهرام فى ٤/ ٣/ ١٩٦٣ ، وهو - « زحف العمران الصناعى على الأرض الخضراء » - نبهت فيه إلى النتائج الوخيمة التى تنتظر المدن والقرى المصرية ، إذا ما تركت تمتد على الأراضى الزراعية دون كبح لجماحها ، وتوجيه التعمير إلى الأراضى الصحراوية على جانبى الوادى .. وذلك بإنشاء تجمعات صناعية ، تجذب إليها الفائض من العمالة فى المناطق المزدحمة .. وكان أول نداء فى هذا الإتجاه على صفحات الجرائد منذ ما يقرب من ٢٣ سنة .. وكنت لا أزال مدرسا بقسم العمارة .. أحاول أن أقدم للرأى العام ولمتخذى القرار ما يتراءى لى من أفكار أو نظريات علمية .. ومع هذا التحذير .. لم تتحرك الأمور طوال هذه المدة .. ومع ذلك لم أتوقف عن العطاء .. بالكلمة المكتوبة .

وبعد انتهاء عملى بالأمم المتحدة ، وعودتى إلى مصر فى نهاية عام ١٩٧٩ .. بدأت الكتابة مرة أخرى .. دون تردد .. أو تخاذل . وكان لموضوع البعد المكانى فى خطط التنمية القومية أهمية خاصة ، فى عدد من المقالات التى كتبتها ، بعد ذلك .. ففى ٧/ ٦/ ١٩٨٠ كتبت مقالا عن دور الحكم المحلى فى التنمية الإقليمية ، ربطت فيه بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، وبين التنظيمات الإدارية لأجهزة الحكم المحلى .. وهكذا ولأول مرة ، تظهر الدعوة إلى ربط التخطيط بالتنمية الإدارية .. فكلاهما مكمِّل للآخر ، ومرة أخرى دعوت فى هذا المقال إلى ضرورة تكامل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية مع الجوانب العمرانية فى برامج التنمية القومية .. وهى الدعوة التى ما زلت أعمل لها حتى نهاية عام ١٩٨٥ ، حين تقدمت بمذكرة فى هذا الشأن إلى أجهزة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وأجهزة التخطيط العمرانى ، وأجهزة التنمية الريفية والمسئولين فى القوات المسلحة ، ندعوهم فيها إلى الالتقاء على هدف واحد ، هو تكامل هذه الجوانب الثلاثة فى خطط التنمية الخمسية التالية .. وأخذ معهد التخطيط القومى بالمبادرة بتنظيم ندوة تضم هذه الجهات حول وثيقة العمل التى أعددتها بهذا الشأن ..

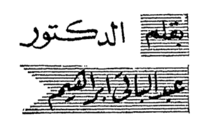
ولم يتوقف القلم عن الكتابة .. فى كل مناسبة تتاح ، ففى فبراير ١٩٨٢ انعقد مؤتمر الاقتصاديين المصريين لمحاولة وضع الخطط الواقعية ، التى ترتبط بسياسة اقتصادية ثابتة لا تتبدل ولا تتغير بتغير القيادات .. ومع ذلك حاولت فى المقال الذى نشر بهذه المناسبة فى ١٤/ ٢/ ١٩٨٢ ، أن أنبه إلى أهمية البعد المكانى فى خطط التنمية القومية ، والحاجة إلى جهاز مركزى للتنمية القومية .. وإذا كان هذا المقال قد نشر فى بداية عام ١٩٨٢ ، إلا أن نتائجه بدأت تظهر فى نهاية عام ١٩٨٥ ، عندما أعلن وزير التخطيط أن الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧ – ١٩٩٢ سوف تبنى على أساس ثلاثة محاور رئيسية منها محور البعد المكانى .. وهكذا بدأت الكلمة المكتوبة تجد من يقرأها .. أو يأخذ بها .. ولو بعد حين ..

وفى نفس الاتجاه واصلت الكتابة للحث على تكامل المشروعات الجديدة فى برامج التنمية المحلية والإقليمية ، مع الإصرار على ضرورة احترام البعد المكانى لهذه البرامج .. ونشر مقال يدعو إلى ذلك فى ٢١/ ٦/ ١٩٨٢ .. بنفس الفكر ونفس الإصرار الذى كتبت به مقالاتى السابقة .. وبعد أقل من شهر واحد نشرت مقالا تحت عنوان « كيف نصنع خريطة مصر المستقبل » انتقدت فيه دور المكاتب الاستشارية الأجنبية فى وضع التخطيطات المحلية والإقليمية ، دون أن يكون هناك تنسيق بينها ، وبين الأجهزة التى تعاقدت معها ، الأمر الذى تسبب فى تشتت الدراسات ، وتباين الاتجاهات ، وإهدار الجهد والمال . وقد أثار هذا الوضع فى نفسى مرارة دفعتنى إلى الكتابة عنه .. خاصة وأننى فى أثناء عملى كبيراً لخبراء الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية .. حاولت فى عام ١٩٧٥ وضع حدٍّ لمثل هذا الوضع الذى قام بعد ذلك فى مصر عام ١٩٨٢ .. ووضعت أسلوباً جديداً ، لاستقرار عمليات التنمية العمرانية ، على أسس ثابتة ، تقوم بها الأجهزة المحلية بأسلوب موحد .. ومفاهيم موحدة ..

ولم نترك مناسبة إلا وكتبنا فيها بما يخدم نظرية التكامل بين التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية العمرانية . وفى عيد تحرير سيناء كتبت فى ٢٥/ ٤/ ١٩٨٥ كلمة عن الاستراتيجية القومية للتعمير واستراتيجية الدفاع ، التى تتطلب التركيز على تعمير سيناء كهدف قومى .. وعندما سنحت الفرصة للكتابة عن البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧ – ١٩٩٢) التى يجرى إعدادها فى عام ١٩٨٦ ، لم أتردد فى إبراز الأهمية البالغة لهذا الموضوع .. وكانت المناسبة حضورى الندوة التى أعدها المعهد القومى للتخطيط العمرانى فى ديسمبر ١٩٨٥ .. وعندما تحدث وزير التخطيط عن الملامح الرئيسية للخطة الخمسية الثانية ، أشار إلى المحاور الثلاثة الرئيسية لهذه الخطة ومنها محور البعد المكانى .. ولم تكن صورة البعد المكانى عند سيادته كاملة الوضوح ، حيث أنه يظهر لأول مرة فى تاريخ التخطيط القومى . وانتهزت هذه المناسبة لأكتب مقالا مطولا عن البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية .. والقرارات الصعبة التى يجب اتخاذها لتأكيد فعاليته فى التنمية القومية . وكان هذا المقال هو خاتمة المقالات التى كتبتها فى عام ١٩٨٥ ونشر فى مجلة الأهرام الاقتصادى فى ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٥ .. أحسست بعده أننى عبّرت عن كل ما أردت إيضاحه فى هذا الموضوع ..



زحف العمران الصناعى على الأرض الخضراء



فى الوقت الذى تعمل فيه الدولة بكل قواها لزيادة الرقعة الزراعية فى البلاد سواء أكان ذلك عن طريق استصلاح الأراضى البور أو عن طريق تعمير الصحارى وتهيئة المناطق الجديدة لاستقبال مياه السد العالى ، نشاهد المدن المصرية وهى تزحف مندفعة على الأراضى الزراعية مستقطعة منها مساحات شاسعة دون ما رقيب أو قوة تكبح جماحها .

حديث الأرقام

تشير الأرقام إلى مدى تضخم المدن المصرية التى زاد عدد سكانها بمقدار مرة ونصف مرة على ما كانت عليه منذ ربع قرن مضى . فالمدن المصرية تستوعب فى الوقت الحاضر حوالى ٣٨ ٪ من جملة السكان بالبلاد . ومع الزيادة المستمرة فى عدد السكان بمعدل نصف مليون نسمة فى العام نجد أن معدل الزيادة فى سكان المدن يبلغ حوالى أربع مرات معدل الزيادة فى سكان الريف . وتنعكس هذه الظاهرة بدورها على الامتداد العمرانى لهذه المدن على حساب ما يحيط بها من الأراضى الزراعية التى لا تستطيع أن تتسع بالمعدل الذى يقابل هذا التضخم . ففى الوقت الذى بلغ فيه تضخم المدن حوالى مرة ونصف مرة على ما كانت عليه من ربع قرن ، نجد الأرض الزراعية قد زادت بمقدار ١٠ ٪ وفى نفس الوقت تدل الإحصائيات على أن المدينة المصرية سوف يتضاعف سكانها فى الخمسين سنة القادمة بمعدل يقارب معدل الزيادة فى الرقعة العمرانية . فإذا ما تركت المدن المصرية بعد ذلك على حريتها فى التوسع والامتداد فإن ذلك سوف يكون على حساب الأراضى الزراعية التى هى عنصر من عناصر الإنتاج بالبلاد وسوف تلتهم منها ما يقرب من ٣٠ ألف فدان فى الخمسين سنة القادمة . وذلك إذا ما استثنينا من هذه المدن تلك التى تتيح لها الظروف أن تمتد فى غير الأراضى الزراعية .

والقرية أيضاً

أما بالنسبة للقرى فإن معدل امتدادها العمرانى يبلغ حوالى ١ ٪ فى العام وهذه نسبة بسيطة إذا قيست بمعدل الامتداد العمرانى للمدينة . فقد دأب امتداد القرية على أن يسير فى أضيق الحدود وذلك بسبب حرص الفلاح على كل شبر من الأراضى الزراعية . وهكذا أصبحت القرية المصرية ككتلة سكنية متماسكة . وإذا سار تخطيط القرية المصرية بعد ذلك على أساس مناطق الامتداد الجديدة دون أن يعوض عنها من المساحة الحالية للقرية شىء فإن هذه القرى قد تستقطع فى تخطيطها الجديد حوالى ٤٠ ألف فدان بمعدل عشرة أفدنة للقرية الواحدة .

الأراضى الصحراوية

وهكذا نجد أن المدن والقرى المصرية فى امتدادها فى المستقبل قد تستقطع حوالى ٧٠ ألف فدان من الأراضى الزراعية الخصبة بطميها وإنتاجها . الأمر الذى يجب تداركه من الآن فى

عمليات التخطيط الإقليمى فى الدولة بإعادة توزيع السكان والتجمعات السكنية على حساب الأراضى الصحراوية .

إن جذور المشكلة لا تزال تكمن فى تزايد السكان فى المدن وتضخم عددهم بسبب زيادة معدل الهجرة من الريف إليها عن معدل الهجرة خارج هذه المدن . وقد يستلزم التخطيط الإقليمى للبلاد بعد ذلك توزيع السكان والتجمعات السكنية إلى خارج المناطق الزراعية أو إلى حدودها الشرقية والغربية . وربما تطلب هذا الاتجاه توجيه التجمعات الصناعية الجديدة إلى حدود الوادى الأخضر لتجذب إليها الأيدى العاملة من المناطق المزدحمة فى مدن الدلتا أو الصعيد بدلا من أن تتجه إلى الأيدى العاملة فى تجمعاتها المتضخمة . وبهذا يمكن تخفيف الضغط الكبير على الأراضى الزراعية ويقل كذلك الزحف العمرانى عليها .

سوء حالة الإسكان

وتدل الدراسات التحليلية فى تخطيط المدن والقرى المصرية على أن المشكلة ليست فى درجة التزاحم فى السكان بقدر ما هى فى سوء حالة الإسكان بها . فإذا ما قدرنا الكثافات السكانية بالحد الأقصى الذى يتناسب مع ظروفنا وإمكانياتنا المحلية فإن الدراسات التخطيطية فى هذا المجال تشير إلى أن المساحة التى قد تحتاجها مضاعفة سكان المدينة فى الخمسين سنة القادمة يمكن حصرها فى حدود ٤٠ ٪ من مساحتها الحالية . وطبقا لهذا التفكير يصبح معدل امتداد المدينة فى المتوسط حوالى ٣,٣ فدان على ألف نسمة . ويزيد هذا المعدل إلى ما يقرب من ٤,٥ فدان إذا ما أدخلنا فى الاعتبار حسابنا لمقدار الامتداد فى مساحات المناطق المفتوحة والمدارس والمبانى التجارية والعامة .

وعلى هذا التقدير فإن المساحة التى قد تستقطعها المدن الواقعة وسط الأراضى الزراعية تبلغ حوالى ١٢ ألف فدان فى امتدادها المستقبلى . والمشكلة بعد ذلك تنحصر فى توجيه هذه الامتدادات خاصة فى الاتجاه الرأسى .

وتدل الدراسات التخطيطية كذلك على أن المساحات الحالية للقرى تستطيع أن تستوعب السكان الحاليين بها فى التخطيط الجديد لها . على أن يقابل امتداد هذه القرى فى الاتجاه الرأسى فى الدور الثانى لمبانيها السكنية . كما تدل هذه الدراسات كذلك على أن المسارات الحالية للمدن تستطيع أن تستوعب فى تخطيطها الجديد حوالى ١٥ ٪ زيادة على سكانها الحاليين إن لم يكن أكثر إذا ما أعيد تخطيطها على أساس سليم وخطة إسكانية واضحة تصمم فيها الوحدات السكنية بحيث تستوعب الحد الأدنى لمستلزمات الحياة مع تنظيم وسائل المعيشة للسكان لعمل نماذج موحدة من الأثاث تتناسب مع التصميمات المعمارية وعلى أن نبنى اقتصاديات خطة الإسكان على أساس تطور صناعة البناء فى البلاد بعمل نماذج موحدة لمختلف التركيبات المعمارية والإنشائية وبذلك تنخفض تكاليف الإنشاء إلى أقل حد ممكن بالإضافة إلى سرعة التنفيذ وسهولته .

إنه لا يزال أمامنا فى هذا الشأن طريق طويل فى مجالات الأبحاث النوعية والدراسات التخطيطية ، ليس فقط حتى نستطيع بناء مدننا الجديدة مع المحافظة على كل شبر من الأراضى الزراعية المحيطة بها بل حتى نستطيع بناء الريف وأن نقرب فيما بين بيت الفلاح الذى ورثه منذ آلاف السنين والمعمل الذرى الذى يعمل للمستقبل .

من بيت الفلاح القديم للمعمل الذرى فى المستقبل

الأهرام ٤/ ٣/ ١٩٦٣



١٩٨٠/٦/٧

بناء على توجيهات الرئيس السادات انتقلت السلطة التنفيذية الى المحافظين تاكيدا لمبدأ الحكم المحلى للاقاليم وبذلك اصبح المحافظون مسئولين مسئولية كاملة عن تنفيذ برامج التنمية الاقليمية والعمرانية لمحافظاتهم . ولابد وان يكون النظام الجديد للحكم المحلى قادرا على وضع الهيكل التنظيمى الادارى للاجهزة المحلية وتوصيف ارتباطاتها الوظيفية الامر الذى يهز الكيان الادارى والتخطيطى للمحافظات لتبدأ بداية جديدة على اسس جديدة وبعقلية جديدة تساير العصر

دور الحكم المحلى في التنمية الإقليمية

جهدا خارقا للمواءمة بين تنفيذ المعالجات ... الثلاثة المتوازية لابد وأن يتم فى صورة

تتحرك من نقطة انطلاق واحدة — تعالج فى الخط الاول أولويات التنمية المحلية العاجلة فى اطار خطط سريعة الامد وتضع فى الخط الثانى البرامج التفصيلية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية العمرانية للسنوات الخمس القادمة وذلك كخطط متوسطة الاجل وتضع فى الخط الثالث

كعملية مستمرة تقيم نتائجها على فترات زمنية محددة لتعود نتائجها لاثراء العملية التخطيطية ... والمجددة والموحدة الشكل والمضمون .

ونواجه الادارة المحلية لكل محافظة فى هذا الشأن جانبين اساسيين فى العملية التخطيطية أولا فى تحديد التكامل

د. ... إبراهيم

رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

بناءاً على توجيهات الرئيس السادات انتقلت السلطة التنفيذية إلى المحافظين تأكيدا لمبدأ الحكم المحلى للأقاليم وبذلك أصبح المحافظون مسئولين مسئولية كاملة عن تنفيذ برامج التنمية الإقليمية والعمرانية لمحافظاتهم . ولابد وأن يكون النظام الجديد للحكم المحلى قادرا على وضع الهيكل التنظيمى الإدارى للأجهزة المحلية وتوصيف ارتباطاتها الوظيفية الأمر الذى يهز الكيان الإدارى والتخطيطى للمحافظات لتبدأ بداية جديدة على أسس جديدة وبعقلية جديدة تساير العصر والتطور .

وهنا لابد وأن نوضح أن المرحلة الجديدة فى نظام الحكم المحلى تتطلب جهدا خارقا للمواءمة بين تنفيذ المعالجات التخطيطية العاجلة ووضع الخطط التنفيذية المتوسطة الأجل فى إطار من التخطيط الطويل الأمد .. ويعنى ذلك أن الأجهزة التخطيطية للحكم المحلى لابد وأن تتحرك على مسارات ثلاثة متوازية تتحرك من نقطة انطلاق واحدة — تعالج فى الخط الأول أولويات التنمية المحلية العاجلة فى إطار خطط سريعة الأمد وتضع فى الخط الثانى البرامج التفصيلية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية العمرانية للسنوات الخمس القادمة وذلك كخطط متوسطة الأجل وتضع فى الخط الثالث تصوراتها التخطيطية على المدى البعيد حتى عام ٢٠٠٠ والعمل فى الخطوط الثلاثة المتوازية لابد وأن يتم فى صورة متكاملة تتفاعل بينها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتتحدد فيها العلاقات التبادلية بين خطوط العمل الثلاثة . وهذا ما يعبر عنه بالهيكل التنظيمى الديناميكى للعملية التخطيطية كعملية مستمرة تقيم نتائجها على فترات زمنية محددة لتعود نتائجها لإثراء العملية التخطيطية بجانب البيانات المنظمة والمجددة والموحدة الشكل والمضمون .

وتواجه الإدارة المحلية لكل محافظة فى هذا الشأن جانبين أساسيين فى العملية التخطيطية أولا فى تحديد التكامل التخطيطى بينها وبين المحافظات المجاورة سواء منها ذات الفائض السكانى أو ما لديها وفرة من المواد الطبيعية وتحتاج إلى الفائض السكانى الذى لدى غيرها وهنا لابد وأن تكون التنمية الإقليمية مبنية على أساس استراتيجية قومية لموازنة الموارد البشرية بالموارد الطبيعية المتاحة .

والأساس الثانى فى العملية التخطيطية هو توفير الكفاءات والكوادر الفنية التى تستطيع أن تعمل فى نطاق الهيكل التنظيمى الديناميكى للعملية التخطيطية . بحيث تعرف كل من هذه الكوادر المتخصصة موقعها ودورها فى العملية التخطيطية . وتنمية الكوادر الفنية فى مجالات التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية لابد

وأن تبدأ من نفس نقطة الإنطلاق الأولى للعملية التخطيطية .

لقد تنبه كثير من الدول النامية إلى كل هذه المفاهيم وبدأت تعدل من مسارات العمل التخطيطي التقليدي في أجهزتها المحلية بحيث يصبح التخطيط عملية مستمرة ومتحركة لها ضوابطها العلمية والتطبيقية وليس موضوع دراسات وتقارير تنتهي بانتهاء اعدادها في صورة منمقة واخراج جذاب .. وهذا ما يمارسه كثير من بيوت الخبرة الأجنبية حيث تنتهي أعمالها بانتهاء التقارير التي تقدمها في الدول النامية . وتترك وراءها فراغا تنظيميا وفنيا ، يساعد على الإلتجاء إليها مرات ومرات .

ولابد أن نشير في هذا المقام إلى التجربة التخطيطية التي بدأت في مصر بعد تقسيمها إلى أقاليم تخطيطية تضم كل منها محافظات إدارية وهي تجربة في حد ذاتها تؤكد ضرورة الحركة بين المستويات التخطيطية المختلفة سواء ما كان منها على المستوى القومي أو المستوى الإقليمي أو المستوى الشبه إقليمي للمحافظات أو المستوى المحلي للمدن والقرى . وهو ما لم يتبلور بعد في الإطار المتكامل للعملية التخطيطية . كما لم تتبلور بعد مقومات التنمية الشاملة بعناصرها الثلاثة المتكاملة ، الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .. الأمر الذي يتطلب تقييما لهذه التجربة الرائدة لإيجاد الصيغة الأمثل لتحديد الأقاليم التخطيطية في مصر ، التي تختلف في خصائصها التخطيطية عن غيرها من دول العالم التي مرت بمثل هذه التجربة .. وإذا كان لابد من تطابق التقسيمات التخطيطية مع التقسيمات الإدارية ، فإن أساليب التنمية في الأقاليم التي تتوافر لها الموارد الطبيعية والبشرية تختلف عن أساليب التنمية في الأقاليم التي تتوافر لها الموارد الطبيعية ولا تتوافر لها الموارد البشرية وبالتبعية فإدارة الأقاليم الأولى لابد وأن تختلف عن إدارة الأخرى . وهذا ما نحتاجه في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر .

الأهرام ٧/ ٦/ ١٩٨٠



١٤ / ٢ / ١٩٨٢

إلى مؤتمر الاقتصاديين

كيف نحقق الاستقرار فى التنمية ؟

من اهم ماأشار اليه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه يوم ٢٦ يناير ١٩٨٢ هو الحاجة الى الاستقرار والاستمرار فى التنمية القومية ووضع خطط واقعية ترتبط بسياسة اقتصادية ثابتة لاتتبدل ولاتتغير بتغير القيادات ، الامر الذى يحتاج الى جهد كبير لتحقيقه خاصة فى مراحل النمو الاجتماعى والاقتصادى للدولة ومايرتبط به من متغيرات ثقافية وسلوكية ومؤثرات دولية الامر الذى يتطلب قدرا من الحركة والمرونة فى اطار ثابت لاستراتيجية ثابتة . وهذا مايعنى الاستقرار والاستمرار

بقلم الدكتور : عبد الباقي ابراهيم

من أهم ما أشار إليه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه يوم ٢٦ يناير ١٩٨٢م هو الحاجة إلى الاستقرار والاستمرار فى التنمية القومية ووضع خطط واقعية ترتبط بسياسة اقتصادية ثابتة لا تتبدل ولا تتغير بتغير القيادات . الأمر الذى يحتاج إلى جهد كبير لتحقيقه خاصة فى مراحل النمو الاجتماعى والاقتصادى للدولة وما يرتبط به من متغيرات ثقافية وسلوكية ومؤثرات دولية الأمر الذى يتطلب قدرا من الحركة والمرونة فى إطار ثابت لاستراتيجية ثابتة . وهذا ما يعنى الاستقرار والاستمرار .

التخطيط القطاعى والقومى

وإذا بدأنا بأجهزة التخطيط القطاعى فى كل وزارة نجد أنها تحاول بقدر امكاناتها أن تقدم دراساتها ومرئياتها المستقبلية لتطوير وتخطيط قطاعاتها .. وقد يوكل البعض منها جانبا من دراساتها إلى شركات استشارية عالمية بسبب العجز فى كوادرها الفنية وقد ظهر ذلك فى قطاعات التعمير والسياحة والإسكان والصناعة والزراعة والنقل والمواصلات .. والتخطيط لأى قطاع يتطرق بطبيعة الأمر إلى مستقبل القطاعات الأخرى . وتأثيرها المباشر وغير المباشر على هذا القطاع . وعندما تنتهى هذه الدراسات وتحدد على ضوئها الاستثمارات اللازمة لما تضمنته من مشروعات ترفع إلى وزارة التخطيط التى تجمع كل هذه الاستثمارات فى بوتقة التخطيط القومى وتخرج منها بصور أخرى تحدد فى ضوء المخصصات المتاحة لكل قطاع وترجع بها بعد ذلك إلى أجهزة التخطيط القطاعية لتعدل من خططها وبرامجها .. وهنا تتوه معالم الخطط وتتشابك البرامج وتتداخل الأرقام .. وتغرق أجهزة التخطيط القطاعى فى دوامة المخصصات والتعليمات والقرارات .. إلى أن يدخل عليها وزير جديد ليضيف إلى هذا الوضع أفكارا جديدة .

تحقيق الاستقرار والاستمرار

إن تحقيق الاستقرار والاستمرار فى التنمية القومية لضمان تنفيذ الخطط وواقعيتها لابد أن يرتبط باستقرار أسلوب العمل فى تناول هذه الخطط وبرمجتها ومتابعتها وتقييمها من جهة وتغذيتها بنتائج البحوث النوعية والبيانات الإحصائية من جهة أخرى ، الأمر الذى يتطلب بناء جديدا للهيكل التنظيمى للعملية التخطيطية على كافة المستويات القومية والإقليمية والمحلية والتفصيلية وتوحيد برامج البحوث النوعية ومحتوى البيانات الإحصائية بحيث يخرج الهيكل التنظيمى للعملية التخطيطية وارتباطه بالبرامج التنفيذية شاملا العلاقات الوظيفية .

وإذا كانت العملية التخطيطية تضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى الخطط القومية والإقليمية والمحلية والتفصيلية فهى لابد وأن تضم إليها أيضا الجوانب العمرانية وهى الجوانب المكانية وذلك فى صورة متكاملة نظرا لأهمية المؤثرات المكانية على الجوانب الأخرى فى المستويات التخطيطية المختلفة . وبذلك تتم العملية التخطيطية فى وقت واحد على الأبعاد الزمنية المختلفة العاجلة والقصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل شاملة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .

وخبراء العالم من حولنا لا يزالون يبحثون عن الصيغة المثلى لتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى بوتقة واحدة على المستويات التخطيطية المختلفة وربط نتائجها بالبرامج التنفيذية التى تتولاها الأجهزة القطاعية ، وقد وصلت بعض دول العالم إلى بعض الصيغ التنظيمية التى تضمن هذا التكامل ، والبعض الآخر مازال فى مراحل البحث .

جهاز مركزى

الحاجة إلى جهاز مركزى للتنمية القومية :

إن الاستقرار والاستمرار فى التنمية القومية يتطلب فى المقام الأول استقرارا واستمرارا لأسلوب العمل فى أجهزة الدولة فكثيرا ما تتضامن بعض الأجهزة بهدف التنسيق والتكامل وتوحيد المسئولية ثم لا تلبث أن تتحلل بمسميات أخرى بهدف التخصص وتوزيع المسئوليات . وهكذا يتعرض الجهاز الحكومى بين آن وآخر للتنظيمات الإدارية بالضم أو التقسيم أو بالتكوين أو الإلغاء الأمر الذى لم يساعد على الاستقرار والاستمرار فى العمل أو فى الإنتاج .. وإذا قسمنا العمل فى الأجهزة الحكومية إلى أعمال تخطيطية وتنفيذية ومحاسبية وإحصائية . وإذا كان العمل التخطيطى يتم رأسيا على المستويات المختلفة كما يتم أفقيا بين القطاعات المختلفة فهو فى هذه الحالة يصبح مركزيا فى التوجيه والمتابعة والتقويم ومحليا فى التطبيق والتعديل . وإذا كان العمل التنفيذى يتم قطاعيا فهو يصبح مركزيا فى البرمجة والمعايير والتوجيه ومحليا فى التنفيذ والمتابعة . وهكذا الحال بالنسبة للعمل المحاسبى والإحصائى . من هنا يأخذ العمل التخطيطى كيانا يعادل كيان الجهاز التنفيذى والمحاسبى والإحصائى ، فإذا كان للمحاسبة جهاز مركزى له فروعه الإقليمية والمحلية فى القطاعات المختلفة لتطبيق النظام المحاسبى الموحد .. فإن الجهاز المركزى للإحصاء والتعبئة لابد أن يكون له هو الآخر فروعه الإقليمية والمحلية فى القطاعات المختلفة لتطبيق نظام موحد للمعلومات وذلك عن طريق البنوك المحلية للمعلومات التى تتجمع بياناتها فى بنوك إقليمية تتجمع بياناتها بنفس الأسلوب فى بنك المعلومات المركزى كبديل للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ليغذى العملية التخطيطية . ويتطلب هذا المنطق أن يكون للتخطيط جهاز مركزى يعالج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لخطط التنمية القومية بحيث يكون له هو الآخر فروعه الإقليمية التى تعمل فى نطاق الأقاليم التخطيطية وفروعه المحلية التى تعمل على مستوى المدن أو التجمعات الريفية .

ومن هذا المنطلق يصبح جهاز التخطيط العمرانى أحد عناصر الجهاز المركزى للتخطيط والتنمية حيث تتجمع فيه قمم الكفاءات التخطيطية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتخرج عن الخطط العاجلة والقصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بمنطق واحد وبفكر واحد ويضع المعايير التخطيطية وأساليب العمل بها فى كافة المستويات . والجهاز المركزى للتخطيط والتنمية بهذه الصورة يصبح جهازاً أساسياً يتبع رياسة الدولة وتصبح بذلك المجالس المتخصصة أحد الروافد التى تغذى هذا الجهاز أو بنتاجون التخطيط إذا جازت التسمية ..

كما يصبح البنك المركزى للمعلومات هو الرافد الرئيسى الذى يغذى المستويات المختلفة للتخطيط بالبيانات الاقتصادية والسكانية والعمرانية كما يصبح الجهاز المركزى للمحاسبة والتقويم هو المقوم الأساسى للعملية التخطيطية على كافة المستويات بحيث تعمل الأجهزة الثلاثة بفكر واحد وأواصر وظيفية محددة وواضحة تظهر أساليب العمل فيها بمفاهيم موحدة فى كتيبات العمل التفصيلى فى هذه الأجهزة .

وهكذا يمكن ضمان الاستقرار فى التنمية القومية .

والله المعين ..

.. والله المعين ....

كاتب هذا المقال :
الدكتور عبدالباقى ابراهيم
استاذ التخطيط العمرانى
بجامعة عين شمس ورئيس
مركز الدراسات التخطيطية
والمعمارية وكبير خبراء
الامم المتحدة سابقا

الأخبار ١٤ / ٢ / ١٩٨٢



٢١/٦/١٩٨٢

حتى تتكامل المشروعات فى اطار خطط التنمية

فى اعقاب سياسة الانفتاح انطلقت الاجهزة المختلفة تبحث عن مجالات جديدة للتنمية والاستثمار .. واندفعت معها المؤسسات والشركات من الداخل والخارج تبحث عن اهم المواقع لتقيم فيها منشاتها وبما يحقق رغباتها واهدافها الخاصة دون النظر لاى اعتبارات اخرى تخطيطية او اقتصادية او اجتماعية .. تهم المجتمع وتؤثر عليه .. وبمعنى اخر فى غياب اى ... ملزم من ... التخطيطية .. وقد تم ذلك

هو تابع لجهاز الحكم المحلى او هو تابع للجهاز المركزى للتخطيط والتنمية . والامر لا يزال مبهما .. والخيوط لا تزال متشابكة .. واذا استمر تشابكها .. فسوف يقوم كل قطاع بتخطيط وتنفيذ مشروعاته الخاصة دون التكامل مع القطاعات الاخرى .. وبعد فترة تظهر الحقيقة وتظهر الاثار ونرجع ... الاخرى الى الوراء ... فنستوعب الدرس مرة اخرى وذلك عندما اتجهت الدولة الى تنمية المناطق الريفية بهدف الحد من الضغط السكانى على المدن ... الجامعات الاقليمية .. والم

فى أعقاب سياسة الانفتاح انطلقت الأجهزة المختلفة تبحث عن مجالات جديدة للتنمية والاستثمار .. واندفعت معها المؤسسات والشركات من الداخل والخارج تبحث عن أهم المواقع لتقيم فيها منشآتها وبما يحقق رغباتها وأهدافها الخاصة دون النظر لأى اعتبارات أخرى تخطيطية أو اقتصادية أو اجتماعية .. تهم المجتمع وتؤثر عليه .. وبمعنى آخر فى غياب أى توجيه ملزم من الناحية التخطيطية .. وقد تم ذلك بالرغم من الصيحات أو الصرخات التى يتلاشى صداها .. أمام الإغراء المالى والمنطق المادى وظهرت هذه المشروعات لتحقق أهدافها وأرباحها .. ويدفع المجتمع نتيجة لذلك الثمن فى ضغط المرور .. فى تشبع المرافق العامة .. فى تلوث البيئة .. وترتفع الأبراج شاهقة وسط الأطلال .. وبأحدث ما فى العصر من تكنولوجيا .. وبأيدى العمال الأجانب سواء أكانت مخالفة للوائح أو بتصاريح خاصة وبعد ظهور الأثار السلبية لهذا الاتجاه .. تبدأ المعالجات .. تماما مثل كل المشاكل التى تواجه خطط التنمية تسببها سرعة القرار والإندفاع نحو تحقيق أهداف خاصة .. ثم لا تلبث أن تظهر الأثار السلبية بعد فوات الأوان ..

وفى الأونة الأخيرة نرى اقبالا كبيرا على إنشاء العديد من مشروعات التنمية سواء على سواحل البحر الأحمر أو البحر المتوسط أو فى المناطق المختلفة فى سيناء .. والهدف من كل ذلك هو الامتداد العمرانى خارج الوادى الضيق الذى كاد يختنق بالضغط السكانى الذى يقع عليه .. ومرة أخرى تعود نفس الصيحة إلى ضرورة تكامل هذه المشروعات .. فقطاع السياحة يعمل على إنشاء العديد من القرى السياحية على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وقطاع التعمير من جانبه يقوم بنفس المهمة وفى خط منفصل .. ويأتى اليابانيون يقترحون إنشاء مراكز صناعية كبيرة على ساحل البحر الأحمر .. ويأتى غيرهم ليقيموا مشرؤعات زراعية وصناعية على سواحل البحر المتوسط .. ثم تأتى وزارة الثقافة لتبنى مراكز ثقافية فى مناطق معينة على البحر الأحمر وتربطها بمراكز سياحية دون النظر لأى اعتبارات أخرى .. والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو هل لكل قطاع أن يقوم بالتخطيط لمشروعاته الخاصة دون التكامل مع القطاعات الأخرى .. أو أن هناك جهازا خاصا يقوم بالتخطيط المتكامل لمشروعات متكاملة ليقوم كل قطاع بتنفيذ ما يخصه منها ؟ ..

وإذا صح الاتجاه الأخير فمن يكون هذا الجهاز .. هل هو تابع لجهاز الحكم المحلى أو هو تابع للجهاز المركزى للتخطيط والتنمية . والأمر لا يزال مبهما .. والخيوط لا تزال متشابكة .. وإذا استمر تشابكها .. فسوف يقوم كل قطاع بتخطيط وتنفيذ مشروعاته الخاصة دون التكامل مع القطاعات الأخرى .. وبعد فترة تظهر الحقيقة وتظهر الأثار ونرجع مرة أخرى إلى الوراء نستوعب الدرس مرة أخرى وذلك عندما اتجهت الدولة إلى تنمية المناطق الريفية بهدف الحد من الضغط السكانى على المدن الكبرى .. فاقيمت الجامعات الإقليمية .. والمصانع المحلية .. وغيرها من المشروعات ، فأكلت الأرض الزراعية وزادت من الضغط السكانى على مرافق وخدمات المدن الإقليمية وأصبحت هذه المشروعات نقمة وإن كان هدفها نعمة .. فالأعتراض على إنشاء جامعة الزقازيق فى الزقازيق مثلا كان فى محله .. وكان البديل هو إنشاء جامعة الشرقية فى بلبيس على الأراضى الصحراوية المتاخمة للأراضى الزراعية وبحيث تتكامل معها مشروعات صناعية وزراعية .. لإنشاء مجتمعات جديدة متكاملة على

أطراف الرقعة الزراعية .. ثم تبدأ عمليات التعمير المتكاملة زراعيا وصناعيا تزحف على الأراضى الصحراوية .. بدلا من إنشاء مدن جديدة منعزلة .. فالتجمعات السكنية المتوسطة مثلا لا يمكن أن تعيش فى عزلة عن غيرها من التجمعات الأخرى الصغيرة والكبيرة فى نسيج عمرانى متكامل .

ومرة أخرى وبعد عشرات السنين نعيد نفس الدرس .. ونحن نلاحظ الآن اندفاعا للتعمير نحو سواحل البحرين المتوسط والأحمر وسيناء دون تكامل تخطيطى بين قطاعات التنمية المختلفة . وأقرب الأمثلة مشروعات القرى السياحية التى بدأ التخطيط لها منعزلة عن غيرها من الأنشطة التى تساعد على إنشاء مجتمعات جديدة وإن كان الهدف الأساسى من إنشاء هذه القرى هو التنمية السياحية .. لذلك لابد من البحث عن مجالات أخرى للتنمية الإنتاجية مع التنمية الخدمية التى تخدم التنمية السياحية فى نفس الوقت ، وتوفر الاستقرار السكانى من جهة أخرى . وتختلف مجالات التنمية الإنتاجية والخدمية باختلاف الموقع والامكانات المتاحة . فالموقع المتميز من الوجهة السياحية قد تتوفر له مقومات أخرى للتنمية الإنتاجية أو الخدمية .. وبذلك تقام مشروعات البنية الأساسية بهدف الاستيطان السكانى المتكامل . وليس بهدف خدمة مشروعات منعزلة .

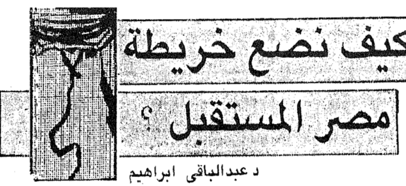
د . عبد الباقى ابراهيم
أستاذ التخطيط العمرانى
بهندسة عين شمس

الأهرام ٢١/ ٦/ ١٩٨٢

...ل البحر الأبيض
...ثقافية فى مناطق معينة
...سياحية دون النظر لاى
...ن يفرض نفسه الان هو ..
...ط لمشروعاته الخاصة دون
... او ان هناك جهازاً خاصا
...ات متكاملة ليقوم كل قطاع

...من يكون هذا الجهاز .. هل

...خدم الت... ...ياحية فى نفس
الوقت ، وتوفر الاستقرار السكانى من جهة اخرى وتختلف
مجالات التنمية الانتاجية والخدمية باختلاف الموقع
والامكانات المتاحة . فالموقع المتميز من الوجهة السياحية قد
يتوفر له مقومات اخرى للتنمية الانتاجية او الخدمية ..
وبذلك تقام مشروعات البنية الاساسية لهدف الاستيطان
السكانى المتكامل . وليس بهدف خدمة مشروعات منعزلة .
د . عبد الباقى ابراهيم
استاذ التخطيط العمرانى
بهندسة عين شمس





١٩٨٢/٧/٧

كيف نضع خريطة مصر المستقبل ؟

د عبدالباقى ابراهيم
استاذ التخطيط العمرانى
جامعة عين شمس

يظهر أن التخطيط قد أصبح من مظاهر العصر يأخذ به المتخصصون ليبنوا عليه برامجهم التنفيذية . ويأخذ به غير المتخصصين ليستكملوا به الصورة المظهرية . وإن كانوا فى واقع الأمر يأخذون قراراتهم التنفيذية بعيدا عن أى تخطيط . وكثيرا ما تسير العمليات التنفيذية فى مشروع ما جنبا إلى جنب مع الدراسات التخطيطية على أمل اللقاء عند الانتهاء من هذه المشروعات فيصبح هناك تخطيط قد تم ومشروع قد نفذ كما أصبح التخطيط مشاعا بين المتخصصين فى المجالات المختلفة ..

ولنأخذ هنا مثالا فى جانب واحد من جوانب التخطيط وهو التخطيط العمرانى الذى أخذت به الدولة منذ عام ١٩٥٦ .. وصار بعد ذلك حقلا خصبا للتجارب يمارس فيه المسئولون عن قطاعات التعمير والإسكان هوايتهم الخاصة .. كما أصبح سلعة رائجة فى سوق الاستشارات الفنية .. اقبلت عليها الشركات من كل أنحاء العالم تعرض كل منها خبراتها الدولية والعالمية فى مجلدات فاخرة ومخططات مبهرة تأخذ بألباب غير المتخصصين وتستهوى سماسرة الأعمال الاستشارية من أصحاب النفوذ والسلطان القديم وفى النهاية تصبح الصورة كالآتى :

مجموعات من الشركات الاستشارية انجليزية وأمريكية وأوربية فى تكتلات مع شركاء محليين من أهل الثقة لتخطيط مدن القناة بمفاهيم علمية عتيقة لا ترتبط أو تتناسب مع الواقع المحلى فى مصر أو فى غيرها من الدول النامية ، هذا فى الوقت الذى يقيم فيه الخبراء المصريون مفاهيم معاصرة تطبق فى دول عربية مرت بنفس التجربة بعد التعامل مع الشركات الأجنبية . وبعد أن انتهت مخططات مدن القناة بدأ – بعكس الحال – التخطيط الإقليمى لإقليم القناة تولته شركات انجليزية من قبل الأمم المتحدة .. بهدف تحديد اتجاهات التنمية العمرانية فى المنطقة ومن ثم تحديد مستقبل مدنها التى سبق أن وضعت مخططاتها . هذا فى الوقت الذى يقوم فيه الخبراء المصريون بتوجيه العمليات التخطيطية بالأسلوب المتكامل فى دول عربية مجاورة .. سبقتنا كثيرا جدا فى هذا المجال .. وتصرف الأموال وتقدم الدراسات وينتهى المهرجان .

وعلى الجانب الآخر تقوم الشركات الهولندية بوضع التخطيط الإقليمى للساحل الشمالى مع شركاء محليين من أهل الثقة وذلك لتوجيه التنمية العمرانية فى هذا الجزء المترامى الأطراف من الاسكندرية حتى السلوم .. وتصرف الأموال وتقدم الدراسات وينتهى المهرجان . وبعد فترة تقوم الشركات الألمانية بوضع تخطيط عمرانى لمنطقة من الساحل مع شركاء مصريين ثم لا تلبث ان تنتهى .. لتبدأ دراسات تفصيلية أخرى يشارك فيها الجميع وذلك فى الوقت الذى تقوم فيه جهات أخرى بأعمال تنمية أخرى فى نفس المكان .. دون استئذان .. كل فى واد يمرحون . وتظهر المشاكل التنفيذية فى تنمية الساحل الشمالى وتبدأ العمليات التخطيطية مرة أخرى من جديد .

وفى جنوب الوادى تقوم شركة أمريكية ومعها شركة لبنانية وتحت رعاية الأمم المتحدة بإجراء دراسات لتخطيط الإقليم الجنوبى من الوادى وللشركة اللبنانية فرصة أخرى فهى تعمل أيضا فى عديد من المشروعات فى مصر .. مستخدمة الخبرات المصرية فى ديارهم دون وكيل أو كفيل .. والعمل فى اقليم جنوب مصر يتم مع وزارة التخطيط فى الوقت الذى تعمل الشركات السابقة مع وزارة التعمير .

وعلى ساحل البحر الأحمر قامت الشركات الفرنسية أيضا بدورها لوضع دراسات للتنمية الإقليمية انتهت فيها إلى أن مقومات التنمية فى هذا الجزء من مصر لا يتطلب كل هذه الأهمية .. فموارها محدودة وتنميتها محدودة ولا يوجد فيها إلا مناطق محدودة للتنمية السياحية .. وانتهى

مهرجان البحر الأحمر وقدمت الدراسات وصرفت المعونات ..

وإلى الجنوب قليلا فى أسوان بدأت شركة أمريكية بدراسات لتنمية وادى كركر عسى أن تجد فيه خيرا تمتد إليه يد التنمية والتعمير ولا زالت الدراسات جارية .. إلى أن تنتهى إلى كتيبات رشيقة وخرائط جميلة .

وفى قلب العاصمة تقوم شركة فرنسية بوضع تصورها لتخطيط المرور بالقاهرة الكبرى كمقدمة لوضع مخططات شبكات مترو الأنفاق .. وعلى الجانب الآخر من القاهرة تقوم شركة دانماركية بتخطيط الجيزة .. بعيدا عن القاهرة فلكل مخططها الخاص وكأنهما لا يمثلان كيانا واحدا ..

ومع كل هذا التشتت فى الدراسات والتباين فى الاتجاهات يفطن المسئولون إلا أنه لابد من وضع دراسة قومية لتعمير مصر بمدنها وأقاليمها شمالا وجنوبا وشرقا وغربا .. وكلفت شركة أمريكية بوضع هذه الدراسة الموسعة لتحديد خريطة مصر المستقبل .. وقدمت الدراسات ووضعت البدائل والتصورات لتنمية سيناء والوادى الجديد وساحل البحر المتوسط وساحل البحر الأحمر ومدن مصر .. خاصة القاهرة والاسكندرية .. وانتهت الدراسة إلى نتيجة واحدة .. وهى ليس فى الإمكان أحسن مما كان .. ولا داعى للتوسع العمرانى ففى الوادى ومدنه متسع لأربعين مليونا آخرين ومست بذلك المدن الجديدة التى بدأت تظهر قبل هذه الدراسة واكتشفت الحقيقة واتهمت الشركة الأجنبية بعدم الصلاحية والبعد عن الواقعية ، بعد ثلاث سنوات من دراسات متواصلة ..

هذا فى الوقت الذى تقوم فيه شركات أمريكية أخرى .. بإنهاء دراساتها للتنمية الإقليمية لشبه جزيرة سيناء – والتى تقول فيها ان سيناء يجب ألا تستوعب أكثر من ثلاثمائة ألف نسمة أى ثلث عدد سكان مصر الجديدة .. لأن الموارد غير متاحة والمؤشرات الاقتصادية كلها تؤيد هذا .. ويلتقى هذا الاتجاه بالدراسات الشاملة لتعمير مصر ..

وبعد كل هذه التجارب وهذه المفارقات تتعاقد وزارة التعمير على دراسة التخطيط الإقليمى للوادى الجديد . بعد أن أشارت الشركات الاستشارية الأجنبية إلى أنه لافائدة من التنمية لأن كمية المياه الجوفية فيه غير محددة المعالم واقتصاديات التنمية فيه أكبر من طاقة الاقتصاد المصرى عام ٢٠٠٠ .. ولكنها المكاتب الاستشارية ذات النفوذ والسلطان القديم .. عندها المبررات لكل شيء .. والشركات الهولندية حاضرة دائما وجاهزة للقيام بالعمل ..

ومع ذلك فكل هذه الدراسات لا تزال مخزونة لا يمسها إلا المقربون .. بعيدة عن الرأى العام الفنى أو التخطيطى .. وقد حان الوقت لنشرها على العلماء والجامعات والطلبة والطالبات ليروا ماذا يدور فى بلدهم من دراسات ومنجزات .. لقد حان الوقت لعرضها على المجالس المتخصصة لتقول رأيها فيها .. فى الوقت الذى استغرقته .. فى المال الذى أنفق عليها .. فى النتائج التى توصلت إليها .. ربما تحل المشاكل الاقتصادية أو تخفف من مشاكل التعمير والإسكان .. أو تساعد على تحديد النسل ..

ويبدأ التخطيط .. والعمران منه .. مرحلة جديدة بتجارب جديدة .. وذلك بعد صدور قانون التخطيط العمرانى ملزما المحافظات بضرورة وضع مخططات المدن فيها . ويبقى التساؤل عن تعريف المدن دون إجابة هل هى عواصم المحافظات أو عواصم المراكز أو المدن الريفية .. أو كلها مجتمعة بما فيها القاهرة والاسكندرية .. والعجيب فى هذا القانون أنه يؤكد عدم اعتماد أى تخطيط تفصيلى لأى منطقة فى مدينة ما إلا بعد اعتماد تخطيطها العام الذى يحدد مستقبلها لمدة عشرين عاما مثلا .. كما يؤكد عدم اعتماد التخطيط العام لأى مدينة إلا بعد التخطيط الإقليمى الذى تقع فيه المدينة .. والأقاليم التخطيطية حتى اليوم لم تستقر حدودها .. ولكل شيخ مجتهد طريقته .. ويعنى ذلك أن تخطيط منطقة ميدان محطة طنطا لن يعتمد إلا إذا اعتمد تخطيط طنطا وتخطيط الإقليم الذى تقع فيه مدينة طنطا .. وهل هو محافظة الغربية أو وسط الدلتا أو الدلتا .. وهذا علمه عند المجتهدين .. وتبقى منطقة ميدان محطة طنطا .. تنتظر هذه السلسلة من التخطيطات . هذا هو قانون التخطيط العمرانى الذى صدر أخيرا وتمت مناقشته على كل المستويات ويظهر تساؤل آخر .. عن كيفية وضع كل هذه المخططات هل هى الأجهزة المحلية التى لم تتهيأ لهذا العمل بعد .. أو هى المكاتب الاستشارية المحلية أو الأجنبية التى تؤدى خدماتها بنفس النمط التقليدى للمخططات العامة .. ثم متى يمكن تغطية هذه الأعداد الكبيرة من المدن التى يبلغ عددها حسب تقدير المجتهدين ١٥٠ مدينة يبدأ فى ثلاثين منها .. كيف ؟ هنا يظهر سؤال آخر .. هل هناك استراتيجية عمرانية عامة لتوجيه هذه المخططات ؟

وتستمر التساؤلات وتستمر التجارب .. والمشاكل تتفاقم .. ويهرب أهل الخبرة يعمرون فى الدول العربية التى سبقتنا فى هذا المجال .. ويبقى أهل الثقة يتعلمون من التجارب .

الأهرام ٧/ ٧/ ١٩٨٢



تعمير سيناء .. استراتيجية قومية

د . عبدالباقى ابراهيم
استاذ بهندسة عين شمس

اعدت هيئة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة ندوة عن الدراسات الاستراتيجية لتعمير سيناء ، استهلها المشير عبد الحليم ابو غزالة بكلمة موجها فيها الانظار إلى ان سيناء قد تعرضت للعديد من الغزوات كما تعرضت ايضا للعديد من الدراسات التى حان لها الوقت لان تنتقل إلى حيز التطبيق والتنفيذ .

فقد تعاقبت على سيناء مجموعات من الخبراء ... برنامج عمل خاص له ...

غيرها من اقاليم مصر بمدنها وقراها فالاستراتيجية الحضرية القومية التى وضعت لمدن مصر دون قراها لم يكن لها ان تتعامل مع الاستراتيجية ولذلك فان نتائج هذه الدراسة انصبت على العوائد الاقتصادية قبل العوائد الاجتماعية .. ... المدن المصرية وعلى ...

أعدت هيئة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة ندوة عن الدراسات الاستراتيجية لتعمير سيناء ، استهلها المشير عبد الحليم أبو غزالة بكلمة موجهاً فيها الأنظار إلى أن سيناء قد تعرضت للعديد من الغزوات كما تعرضت أيضا للعديد من الدراسات التى حان لها الوقت لأن تنتقل إلى حيز التطبيق والتنفيذ .

فقد تعاقبت على سيناء مجموعات من الخبراء والاستشاريين تعمل كل منها فى نطاق برنامج عمل خاص له مكوناته الخاصة وله أهدافه الخاصة دون أن يكون بينها رابط أو تنسيق ، فجامعة قناة السويس لها مراكزها الخاصة تليها أجهزة البحوث الأكاديمية ثم تليها أجهزة التخطيط العمرانى ثم أجهزة الدراسات والبحوث التى تتعاقد مع الشركات الأجنبية أو المحلية .. كل ذلك يدور حول التعرف على مقومات التنمية الإقليمية . وتنتهى هذه الدراسات المتناثرة والمتداخلة والمتكررة إلى مجلدات ضخمة من الورق لا يقرأها إلا القليل مع ما فيها من اهدار للطاقات والخبرات والأموال ، هذا فى الوقت الذى يوجد فيه جهاز خاص بتعمير سيناء يمكن أن يكون مركزا لكل هذه الدراسات وما ينبثق عنها من برامج واستثارات كما هو حاليا مركز لتنفيذ المشروعات .

كان الهدف من الندوة التى نظمتها القوات المسلحة خطوة على الطريق الصحيح فهى من أقدر الأجهزة التى تستطيع أن تنقل كل الدراسات إلى واقع عملى يرتكز على أساس الاستراتيجية القومية والدفاعية وفى نفس الاتجاه الصحيح توجه كل الأنشطة الصناعية والزراعية والاجتماعية وفى أولها هذه الخطوة التى أقدمت عليها وزارة الإسكان لبناء مصنعين للأسمنت الأول فى جنوب سيناء والآخر فى شمالها ، وهذه البادرة تمثل أساسا لإنطلاق عمليات التعمير التى تحقق استراتيجية التنمية كما تحقق استراتيجية الدفاع فى نفس الوقت ، وبذلك تبدأ سيناء بعد توفر البنية الأساسية فيها مرحلة أخرى أكثر تقدما وأكثر سرعة فى التعمير والتنمية . وإذا كانت سيناء تأخذ الأولوية الأولى بالنسبة للاستراتيجية الدفاعية فإن مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف تكون السند القوى لهذه الاستراتيجية . ومن هنا فإن إسنـــاد دراسات التخطيط الإقليمى أو العمرانى للشركات الأجنبية قد تم فى إطار من الأعمال التقليدية التى لا تعطى للاستراتيجية حقها فى الدراسة وهذا فى حد ذاته أحد متطلبات السيادة القومية التى لا يمكن أن توكل دراستها إلى الهيئات أو الشركات الأجنبية .

وما يقال بالنسبة للوضع الاستراتيجى لسيناء ينطبق على غيرها من أقاليم مصر بمدنها وقراها فالاستراتيجية الحضرية القومية التى وضعت لمدن مصر دون قراها لم يكن لها أن تتعامل مع الاستراتيجية ولذلك فإن نتائج هذه الدراسة انصبت على العوائد الاقتصادية قبل العوائد الاجتماعية .. وكذلك المخططات التى وضعت للعديد من المدن المصرية وعلى رأسها القاهرة والاسكندرية ومدن القناة وغيرها وإلا لما أصرت بعض الدراسات على ضرورة استنزاف كل الإمكانيات المتاحة للبناء فى المدن والقرى القائمة والتى تعانى من الضغط السكانى على مبانيها ومرافقها .. وإلا لما أصرت بعض الدراسات على ضرورة الزيادة فى ارتفاعات المبانى فى العديد من المناطق خاصة القاهرة والجيزة وكأنها خطة مدبرة تهدم استراتيجية الدفاع التى تسعى إلى خلخلة المناطق المبنية والانتشار على أكبر مسطح ممكن من الأرض مهما كان الثمن ومهما كانت التضحيات

فقيمة الأرواح هنا لا تقدر بالعائد الاقتصادى وأمن الدولة ومستقبلها لا تحكمه الحسابات الرقمية .

وإذا كانت الاستراتيجية القومية للتعمير بمقوماتها الدفاعية تهدف إلى خلخلة الرقعة المبنية من المدن والقرى وذلك بفتح آفاق جديدة للإنتشار العمرانى على الأرض الجديدة وبنفس النسيج العمرانى للأقاليم القائمة فإن هذا الهدف **لا يمكن أن يتحقق بانتشار مشروعات الإسكان بقدر ما يتحقق بانتشار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية أولا كأساس لانتشار مشروعات الإسكان ، كما أن خلخلة المدن من السكان والإسكان لن يتحقق إلا بخلخلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيها أو على الأقل وقف أى أنشطة اقتصادية أو تجارية أو اجتماعية جديدة فى المدن القائمة** فالإنسان يسعى دائما إلى مراكز العمل ومصادر الأرزاق أينما كانت ، وهنا تخرج بعض الآراء التى تنظر إلى هذا الاتجاه نظرة اقتصادية بحته فى ضوء ما يتحمله من حجم أكبر من الانفاق ، ولكن فى علم اقتصاديات التعمير والبناء العديد من النظريات التى تستطيع أن تواجه هذه الآراء وترد على تساؤلاتها وفى ذلك نفى لحجة الضعف فى الإمكانيات أو السعى وراء المعونات ، فالأمر لا يحتاج إلا إلى تغيير للمفاهيم التقليدية فى المعالجة كما يحتاج إلى تغيير فى المناخ والتربة التى يغرس فيها النبات الجديد حتى يثمر ..

الأهرام ٢٥/ ٤/ ١٩٨٥

قوات المسلحة خطوة
ھزة التى تستطيع أن
يرتكز على اساس
ل الاتجاه [illegible]
لاجتماعية [illegible] أولها
كان [illegible] مصنعين
فى [illegible] ها ، وهذه
[illegible] التى تحقق
[illegible] ع فى نفس
[illegible] ساسية فيها
[illegible] ر والتنمية .
[illegible] لاستراتيجية
وا [illegible] اعية سوف
من [illegible] فان اسناد
شركا [illegible] جنبية قد
دية [illegible] لاتعطى
ذاته اح [illegible] لبات
تها الى الهيئ [illegible]
لسيناء ينطبق على

[illegible] وامن الدولة ومستقبلها لاتحكمه الحسابات الرقمية .
[illegible] الدفاعية تهدف الى خلخلة [illegible] المبنية من [illegible] والقرى وذلك بفتح افاق جديدة للانتشار العمرانى على الارض الجديدة وبنفس النسيج العمرانى للاقاليم القائمة فان هذا الهدف لايمكن ان يتحقق بانتشار مشروعات الاسكان بقدر ما يتحقق بانتشار الانشطة الاقتصادية والاجتماعية كاساس لانتشار مشروعات الاسكان ، كما ان خلخلة [illegible] من السكان والاسكان لن يتحقق الا بخلخلة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيها او على الاقل وقف اى انشطة اقتصادية او تجارية او اجتماعية جديدة فى المدن القائمة فالانسان يسعى دائما الى مراكز العمل ومصادر الارزاق اينما كانت ، وهنا تخرج بعض الاراء التى تنظر الى هذا الاتجاه نظرة اقتصادية بحته فى ضوء ما يتحمله من [illegible] اكبر من الانفاق ، ولكن فى علم اقتصاديات التعمير [illegible] العديد من النظريات التى تستطيع أن تواجه هذه [illegible] على تساؤلاتها وفى ذلك نفى لحجة الضعف فى [illegible] او السعى وراء المعونات ، فالأمر لايحتاج الا [illegible] للمفاهيم التقليدية فى المعالجة كما يحتاج [illegible] المناخ والتربة [illegible] حتى يثمر ..



١٩٨٥/١٢/٣٠

البُعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية.. والقرار الصعب

أ . د . عبد الباقى ابراهيم

رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

كبير خبراء الامم المتحدة سابقا

ظهر البعد المكانى لأول مرة فى تاريخ التخطيط القومى فى مصر – كمحور رئيسى من المحاور الثلاثة التى تحدد الملامح الرئيسية للخطة الخمسية الثانية مع البعد السلوكى للإنسان المصرى والبعد الإقليمى والدولى لمصر – جاء ذلك فى كلمة السيد نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولى التى ألقاها فى الندوة العلمية التى نظمها معهد التخطيط القومى عن هذا الموضوع مساء الإثنين ١٦ ديسمبر ١٩٨٥ . وقد أسهب السيد وزير التخطيط فى شرح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى مجالى الإنتاج والاعتماد على الذات .. ثم حاول سيادته بعد ذلك تفسير البعد المكانى وضرورته لاستيعاب الزيادة السكانية المنتظرة فى فترة تنفيذ الخطة الثانية والمقدر لها سبعة ملايين نسمة وقد تستطيع التجمعات السكنية القائمة من مدن وقرى استيعاب مليونين منها ولكن لابد من استيعاب الخمسة ملايين المتبقية فى تجمعات سكنية جديدة تبنى على أساس المقومات الاقتصادية المتكاملة والمتنوعة الموارد بنسب تحددها المقومات الجغرافية والبيئية . وأشار السيد الوزير إلى أن التجمعات الجديدة لابد وأن تبعد عن الوادى بما يسمح بالاستقرار والاستيطان وليس فى صورة المدن الجديدة القريبة من المدن الكبرى أو الضواحى السكنية التى تزيد من المشاكل العمرانية فى المدن القائمة . على ألا يتعدى حجم المجتمع الجديد ربع مليون نسمة وبحسبة بسيطة وصل السيد الوزير إلى تحديد عدد هذه التجمعات بعشرين هذا من قبيل التقدير العام لإيضاح حجم المشكلة وليس بالضرورة اعتبار هذه الأرقام نهائية ، فالمنطق العلمى للتخطيط الإقليمى يهدف إلى إيجاد نظام حصر للتجمعات الجديدة يحدد لكل منها حجمه ووظيفته فى ضوء علاقته الوظيفية بالنظام الكلى الذى يحكم العلاقات بين مجموع التجمعات الجديدة فى المنطقة التخطيطية الواحدة .

غيبة البعد المكانى فى الخطط السابقة

والبعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية يعتبر فى حقيقة الأمر هو المحور الرئيسى للتنمية القومية على المدى القريب والبعيد فقد أثبتت السنوات الماضية أن اغفال هذا البعد المكانى من برامج التنمية القومية السابقة بالرغم من التحذيرات المتتالية قد أدى إلى تركيز كل المشاكل فى المدن والقرى القائمة التى تعانى من داء التضخم والتزاحم بالانفاق الضخم على المرافق العامة فى الخطة الخمسية الأولى ، فما هو فى الواقع إلا نتيجة لتراكمات الماضى الذى أغفل فيه المخططون البعد المكانى فى برامج التنمية المتتالية .

الأمر الذى تسبب فى معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى أصابت المجتمع ومعظم المشاكل البيئية التى أصابت المدن والقرى وأوصلتها إلى حالة من الشلل التام الذى يتطلب علاجه أموالا باهظة تؤثر بالتبعية على قدرة برامج التنمية على تحقيق أهدافها ويعنى ذلك أن استبعاد البعد المكانى من خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية على مر السنين الماضية كان هو السبب الأساسى فى تدهور مدن وقرى مصر حضاريا وبيئيا . فالمدينة ليست شوارع ومبانى صماء ولكنها عضو حى يحيا ويموت بحياة وموت المجتمع الذى يعيش فيها

مفهوم البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية

وإذا كان ذكر البعد المكانى كمحور أساسى من المحاور الثلاثة التى تبنى عليها الخطة الخمسية الثانية يبعث بصيصا من الأمل فى المستقبل المنتظر إلا أن مكونات هذا البعد فى الخطة لابد وأن يبنى على أساس علمى سليم ويأخذ حقه من العناية والدراسة فهو ليس رسم خريطة اقتصادية لكل محافظة يوضح عليها كافة مشروعاتها سواء المقامة بمعرفة القطاع العام أو الخاص أو عدم إضافة مشروعات جديدة ذات أحجام كبيرة على شريط الوادى القديم واستيعابها فى مواقع جديدة لمجتمعات جديدة ، ولكن البعد المكانى من الناحية العلمية هو حركة مستمرة تدفع الفائض السكانى من الوادى الضيق إلى المجتمعات الجديدة حركة تحكمها الروابط الاجتماعية القديمة التى تساعد على استقرار الحياة فى المناطق الجديدة .. حركة تشدها قوة الجذب فى المناطق الجديدة من طرف وتدفعها قوة الطرد من الطرف الآخر فى المدن والقرى القائمة . ويعنى ذلك أن تنمية المناطق الجديدة لابد وأن تأخذ الأولوية فى برامج التنمية حتى إذا ما استقر فيها الاستيطان يمكن أن يتبعها تنمية المناطق القديمة . وإذا كان هذا المنهج العلمى قد يتعارض مع بعض الأهداف السياسية التى تحركها مجموعات الضغط من الذين ينتمون إلى المدارس السياسية المختلفة إلا أنه هو السبيل الوحيد لإنقاذ السفينة من الغرق . ويعنى ذلك أن النشاط السياسى لابد وأن يسعى إلى إبراز الخطر الداهم الذى سوف تتعرض له المدن والقرى القائمة عاجلا أو آجلا إذا استمرت الأمور فيها تسير على نفس المنوال الذى أوصلها إلى حالتها الحاضرة .: هذا المنوال الذى اتخم المدن والقرى الحالية بمشروعات الجامعات الإقليمية والمصانع المحلية والمشروعات الخدمية وما تبعها من خدمات ومرافق زادت من معدل استقطاع الأراضى التى تغذى الإنسان المصرى حتى أصبح يستدين ليأكل . هذا المنوال الذى مزق الرقعة الزراعية بالطرق السريعة التى جذبت على جوانبها العمران فى كل مكان والذى ساعد على تركيز ٤٠ ٪ من استثمارات الدولة فى مدينة كالقاهرة تضم ربع سكان مصر . هذا الفكر الذى يواجه المشاكل بالحلول العاجلة فى سبيل ارضاء الرغبات الوقتية للشعب واكتساب تأييده السياسى .. هذا الفكر الذى يخشى الحقيقة ويخفيها عن الشعب . هذا الفكر الذى يتفاعل مع المتطلبات العاجلة لتسكينها دون إدراك للمشاكل المستقبلية المترتبة عليها .

والبعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية وهو يهدف إلى إعادة توزيع الفائض السكانى على المناطق الجديدة كاستراتيجية عمرانية لن يتأكد إلا بتوزيع الاستثمارات بالأسلوب الذى يحقق هذه الغاية .. وبذلك يمكن توجيه المشروعات الجديدة التى يقيمها القطاع العام أو القطاع الخاص على أساس نتائج دراسات الجدوى التى تحقق أكبر قدر من أهداف الاستراتيجية العمرانية أكثر منها تحقيق أكبر قدر من العائد الاقتصادى . من هنا لابد من إيجاد الصيغة الاقتصادية المتوازنة التى تحكم مواقع المشروعات الجديدة فتحقيق أكبر قدر من الدخل القومى على المدى الزمنى القصير لابد وأن يوازنه على الكفة الثانية تحقيق أكبر قدر من أهداف الاستراتيجية العمرانية على المدى الزمنى الطويل . هنا يمكن أن يمثل البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية محورا مؤثرا على مستقبل مصر . فليس بزيادة الدخل فقط تبنى الأمم .

البعد المكانى والتنظيمات الإدارية

إن فعالية البعد المكانى فى تنفيذ الخطة الخمسية الثانية لن تظهر فقط فى أرقام الخطة وخرائطها ولكنها تظهر أيضا فى التنظيمات التى تساعد على تحقيق أهداف هذا البعد المكانى . والمكان فى مصر تتجاذبه العديد من الهيئات والمؤسسات كل منها يسعى إلى تحقيق غاية واحدة تحددها اللوائح والقوانين التى تحرك هذه الهيئات والمؤسسات وإن تعارضت هذه اللوائح وهذه القوانين — كما هو حادث — بين قانون التخطيط العمرانى وقرارات تحديد الحيز العمرانى للمدن والقرى ، أو ما هو واضح من تكرار اختصاصات الهيئة العامة للتخطيط العمرانى فى تنمية القرى (اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا) — واختصاصات جهاز تخطيط وتنمية القرية — أيضا — (اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا) أو ما هو واضح فى مسئولية وزارة التخطيط عن تحديد الأقاليم التخطيطية الاقتصادية وتنميتها ومسئولية وزارة التعمير فى تحديد الأقاليم التخطيطية للتعمير وبناء المجتمعات

الجديدة فيها .. وبعد كل ذلك يظهر دور أجهـزة القوات المسلحة التى تضع الاستراتيجية الدفاعية عن كافة الأرض الصحراوية والزراعية والتى ارتأت وقف إقامة بعض المدن الجديدة لعدم مناسبة مواقعها لخططها الدفاعية .. هنا يمكن البحث عن دور وزارة التخطيط – أو بمعنى أدق الجهاز المركزى للتخطيط – الذى يضمن فعالية البعد المكانى فى تنفيذ الخطة الخمسية الثانية دون تضارب بين اختصاصات الأجهزة المعنية التى تتعامل مع المكان ، فالبعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية بهذا المنطق سوف يحول المفهوم العام لبرامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية إلى برامج للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والعمرانية معا وبهذا يتحقق التكامل بين جناحى التنمية بنفس المنهج وبنفس الهدف الذى تمخضت عنه دراسات خبراء الأمم المتحدة منذ أكثر من اثنى عشر عاما ..

البعد المكانى وسياسة الإسكان والتعمير

إن البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية سوف يؤثر بالتبعية على سياسة الإسكان فى الدولة والإسكان ، وهو يمثل العصب الرئيسى فى بناء المجتمعات الجديدة التى يتطلبها البعد المكانى فى الخطة . ومن هنا لابد وأن ترتبط مشروعات الإسكان بمشروعات الإنتاج سواء فى الوفرة أو فى المكان إذ لابد وأن تتحول مشروعات الإسكان من مجرد إعداد الأراضى للتعمير وتوفير المواد اللازمة للبناء واطلاق العنان للقطاع الخاص ليبنى كما يشاء ومن مجرد توفير اعداد من وحدات الإسكان الشعبى فى المناطق الخالية فى المدن أو فيما حولها إلى سياسة عامة للإستيطان تربط السكن بمكان العمل فى كل من المجتمعات الجديدة والقديمة مع سياسة عامة لأسس تخطيط وتصميم وبناء الإسكان الجديد بما يتناسب مع البيئة الصحراوية واستعمال المواد المحلية وتنظيم المشاركة الشعبية فى عمليات البناء وأكثر من ذلك الاعتماد على التكنولوجيا المتوافقة وتوفير الطاقة التى كادت تنضب فى مصر ، كما يتطلب الأمر إعادة النظر كلية فى نظام الإسكان التعاونى الحالى الذى تحول إلى أسلوب للمتاجرة فى المساكن بعد الحصول على القروض الميسرة للبناء فى أى مكان وبأى أسلوب وبأى نمط . من هنا يمكن ربط نظام الإسكان التعاونى بنظام الإنتاج التعاونى من ناحية ونظام الخدمات التعاونية من ناحية أخرى وذلك فى مستوطنات متكاملة حتى يتسع نظام الإسكان التعاونى ليغطى أكبر نسبة ممكنة فى خطط الإسكان وذلك على حساب حجم الإسكان الخاص وعلى الجانب الآخر يتحول إسكان ذوى الدخل المحدود إلى مفهوم آخر هو إسكان من يسعى ويعمل على زيادة الدخل من ذوى الدخل المحدود وبذلك يمكن استثمار مشروعات إسكان ذوى الدخل المحدود الذى توفره الدولة كوسيلة لزيادة الإنتاج على أساس أن الدولة تساعد من يساعد نفسه وهنا يمكن توفير أكبر عدد من الوحدات السكنية فى صورة القشرة الخارجية مع ترك المساحة الداخلية للساكن ينظمها ويبنيها كيفما يشاء تبعا لجهده الخاص وعلى قدر المدخرات التى يوفرها وبذلك تستطيع الخطة الخمسية الثانية أن تضاعف من اعداد الوحدات السكنية فى صورة القشرة بنفس تكاليف الوحدات السكنية الكاملة وهنا تكمن أهمية عامل الاقتصاد فى البناء سواء فى مشروعات الإسكان أو فى مبانى الخدمات أو المبانى العامة التى ظهر فيها الإسراف فى التصميم والتنفيذ بصورة كبيرة تمثل حجما كبيرا من الفاقد فى قطاع يمتص حوالى ٤٨ ٪ من جملة الاستثمارات القومية الأمر الذى يستدعى مراجعة كاملة لدور هذا القطاع فى ضوء البعد المكانى للخطة الخمسية الثانية .

مصادر المعلومات لتحديد البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية

والبعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية أيضا يحتم العودة إلى العديد من الدراسات التى تمت فى مصر فى هذا الشأن ومحاولة جمعها كمراجع للدراسات التفصيلية التى سوف توضع لتحدد مكونات البعد المكانى فى الخطة وهنا لابد من الإشارة إلى هذا العدد الضخم من الدراسات التخطيطية التى تمت بواسطة أجهزة مختلفة محلية وأجنبية فى مناطق مختلفة بمفاهيم وأهداف مختلفة وتمثل نماذج مختلفة لإهدار الجهد والمال فى وقت تستدين فيه الدولة لتطعم أبناءها الأمر الذى يستدعى جمع هذه الدراسات بواسطة أجهزة قادرة على التعامل مع البيانات والمعلومات التى تضمها ففيها حصيلة وافرة يمكن أن تكون قاعدة أساسية للمعلومات التى تساعد على توضيح البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية . فهناك دراسة السياسة

القومية للتعمير والتى تكلفت مليونا ونصف المليون دولار من المعونة الفنية الأمريكية ونصف مليون جنيه مصرى من الحكومة المصرية وتزدحم بها أدراج الجهاز المركزى للتعمير بوزارة التعمير . ثم هناك دراسة الإسكان وصناعة البناء فى مصر التى قام بها الأمريكيون مع جامعة القاهرة لاتجد من يستفيد منها ودراسة التخطيط الإقليمى لمنطقة القناة التى اشترك فيها برنامج التنمية للأمم المتحدة شاملة التخطيط الصناعى والتخطيط السياحى وهناك دراسات تدريب القوى العاملة فى صناعة البناء فى اقليم قناة السويس بالتعاون مع المعونة الدانمركية ودراسة جدوى التكامل الزارعى فى اقليم القناة والدراسة الإقليمية لبحيرة المنزلة بالتعاون مع الأمم المتحدة والدراسة الخاصة بالتخلص من الفضلات فى اقليم القناة ثم دراسة التخطيط الهيكلى لمحافظة السويس بالتعاون مع المعونة النرويجية ودراسة القوى العاملة فى اقليم القناة وفى جنوب مصر هناك الدراسة الإقليمية لتنمية بحيرة السد العالى بالتعاون مع أجهزة المعونة الفنية اليابانية ومشروع المزارع التجريبية بمنطقة كلابشة . وعلى الجانب الشرقى لمصر هناك دراسة التخطيط الإقليمى لمحافظة البحر الأحمر بالتعاون مع وكالة التنمية الفرنسية وفى الشمال هناك دراسة الساحل الشمالى الغربى . وفى أغلى بقعة فى مصر تمت دراسة التنمية الإقليمية لسيناء بالتعاون مع المعونة الأمريكية هذا بخلاف الدراسة الإقليمية للوادى الجديد ومخططات مدن بور سعيد والاسماعيلية والسويس والعاشر من رمضان والسادات ودمياط الجديدة ثم اقليم دمياط وتجديد مخططات القاهرة وضواحيها ثم التخطيط الإقليمى لمنطقة الفرافرة . ويجرى الآن إعداد الدراسة الإقليمية لمنطقة ميناء دمياط وما حوله . وبحسبة بسيطة يمكن القول بأن الدولة قد أنفقت على هذه الدراسات حوالى ٩ مليون جنيه بالإضافة إلى قيمة المعونات الأجنبية التى بلغت حوالى ١٣ مليون دولار و ٢ مليون استرلينى و ٩ ملايين فرنك فرنسى و ١٠,٥ مليون كرونة دانمركى و ٣,٧ جلدر هولندى ، هذا بالإضافة إلى تكاليف مشروعات أخرى تزخر بها مخازن وزارة التعمير . ثم هناك الدراسات الإقليمية التى قامت بها وزارة التخطيط من ناحية أخرى للإقليم التخطيطى لجنوب الصعيد بالتعاون مع الأمم المتحدة وهو الإقليم الممتد من وادى النيل غربا حتى البحر الأحمر شرقا . وهناك دراسات عن تخطيط النقل والمواصلات على المستوى القومى قامت بها وزارة النقل .. كما تقوم وزارة الزراعة من جانبها بتحديد حدود امتدادات المدن والقرى بالاستعانة بالخرائط الجوية التى يعدها مركز الاستشعار من بعد .. وغير كل ذلك من دراسات . وما خفي كان أعظم - ويعنى ذلك إهداراً للجهد والمال فى دراسات تمس البعد المكانى لخطط التنمية القومية دون أن تجد من يستفيد منها فى وضع برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والعمرانية التى تتحول بالتبعية إلى مشروعات واستثمارات يخصص لكل وزارة تنفيذية نصيبها منها للتنفيذ . ولن يصلح هذا الحال إلا بانشاء الجهاز المركزى للتخطيط الذى تصب فيه كل البيانات والإحصاءات والمخططات العمرانية لمصر وتخرج منه برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والعمرانية بصورة متكاملة والأمر لا يتطلب إلا التجرد من الحساسية والبيروقراطية حتى يرتفع الصالح العام فوق كل اعتبار .. هنا تظهر شجاعة القرار قبل أن تغرق السفينة بمن عليها وان فى الماضى القريب لعبرة..

ومن الغريب أن نجد عددا من الجهات الرسمية وهى تعمل منفصلة على إيجاد الصيغة العلمية والتطبيقية للبعد المكانى فى خطط التنمية القومية . ففى الوقت الذى يعد فيه معهد التخطيط القومى لعقد ندوة علمية تجمع كل الجهات التى تتعامل مع المكان سواء فى وزارة التعمير أو الحكم المحلى أو الزراعة أو القوات المسلحة بهدف البحث عن صيغة لمعالجة الاختصاصات المشتركة بينها ووضع الأسلوب الذى يضمن تنسيق العمل بينما نجد هناك لجنة وزارة التعمير للبحث عن صيغة أخرى لتأكيد البعد المكانى فى خطط التنمية القومية . كما نجد أيضا اهتماما خاصا من بعض أعضاء مجلس الشورى لإعداد دراسة أخرى تحدد محاور التنمية العمرانية خارج المناطق المأهولة بالسكان فى الوادى الضيق . كما يدعى البعض الآخر قدرتهم على اعداد مخطط شامل لمصر فى ستة أشهر إذا طلب منهم ذلك .. وغير ذلك من الاهتمامات والمحاولات المتناثرة التى لا يجمعها فكر واحد أو جهاز واحد .. ويبقى جسد مصر حقلا للتجارب .

البعد المكانى والتقسيمات التخطيطية والإدارية

ويظهر البعد المكانى فى خطط التنمية القومية بعد كل ذلك فى إطار التنمية الإقليمية للأقاليم التخطيطية التى تحددها وزارة التخطيط ويعنى ذلك أن تأكيد البعد المكانى فى التنمية القومية لابد وأن يرتبط بأجهزة التنمية الإقليمية الأمر الذى لم يتبلور بعد فى إطار الهيكل التنظيمى لأجهزة التخطيط المحلى . وإذا كان هنـــاك دراسات تجرى فى الوقت الحاضر لتنظيم أجهزة التخطيط القومى فقد سبق أن أعدت دراسات أخرى لتنظيم أجهزة التخطيط المحلى قامت بها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى أخذت فى الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية معا . والمستوى المحلى فى هذه الدراسة كان يتمثل فى التقسيم الإدارى للمحافظات لتقسيمات إدارية . وعلى صعيد آخر يناقش المجلس الأعلى للحكم المحلى إعادة النظر فى التقسيمات التخطيطية والإدارية القائمة بهدف إيجاد صيغة جديدة للتقسيمات التخطيطية الإدارية . وقد سبق ذلك دراسات عديدة فى هذا المجال ولم تلتق على صيغة واحدة . فالأقاليم التخطيطية التى رسمتها وزارة التخطيط وأجرت فى بعضها بعض الدراسات تتعارض مع أقاليم التنمية التى رسمتها وزارة التعمير وتجرى فيها دراساتها التخطيطية بمفهوم آخر ، مع أن الدراسات فى كل من الجانبين تتعرض لنفس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية أى المكانية لكل اقليم .. وهكذا تستمر مصر حقلا لكل التجارب .. وسوف يبقى البعد المكانى فى التنمية القومية خيالا ما لم تتحول الأقاليم التخطيطية إلى أقاليم إدارية تتحقق فى إطارها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .. وهنا يتحدد عدد المحافظات الإدارية بعدد الأقاليم التخطيطية ويصبح لكل اقليم مجلسه المحلى ووزارته المحلية وبرامجه المحلية وعاصمته المحلية هنا ترتبط الخطط المحلية بالخطط الإقليمية بالخطط القومية . أما المدن التـــى كانت عواصم للمحافظات ولم تختر كعواصم للأقاليم التخطيطية فتتحول إداراتها إلى البلديات المحلية وبذلك يعود نظام البلديات مرة أخرى إلى المدن المصرية ليعيد إليها وجهها الحضارى الذى فقدته على مدى القرن الماضى .. ويبقى هنا القرار الشجاع الذى يقر الخطة الخمسية الثانية ليقر التقسيمات التخطيطية الإدارية التى تضمن فعالية البعد المكانى للخطة ورسم الخريطة الجديدة لمصر المستقبل .. ولا يقوى على هذا القرار الصعب إلا الشجاع المؤمن بمستقبل بلده .

١٩٨٥/١٢/٣٠

الأهرام الاقتصادى

الخيال العلمي كأسلوب آخر في التعبير

كثيراً ما يقف الإنسان عند نقطة لا يستطيع بعدها الإضافة إلى كل ما كتبه من قبل عن موضوع محدد .. فكثيراً ما تحدثنا عن مشاكل القاهرة ومستقبلها العمرانى ، وكثيراً ما أشرنا إلى الدراسات التى أعدت لتخطيطها ، على سنوات مختلفة .. والنتيجة من كل ذلك لا تتعدى بعض المشروعات التى تعالج بعض المشاكل المرورية . وخطر ببالى أن أكتب فى هذا الموضوع ، ولكن بأسلوب الخيال العلمى .. حيث تصورت نفسى فى عام ٢٠٠٠ أصف ما آلت إليه القاهرة فى هذا الوقت . وحددت لنفسى يوم الأول من أكتوبر عام ٢٠٠٠ ، لكتابة هذا التصور ، الذى تعرضت فيه لمشاكل الامتداد العمرانى والمواصلات والإسكان والخدمات ، وكيف تكون عليه حالة القاهرة عام ٢٠٠٠ ، إذا استمرت معالجة مشاكلها بنفس المنطق السائد عام ١٩٨٥ أو ما قبله . وقد استلهم فنان المجلة من هذا المقال موضوعات للغلاف ، عبارة عن رسم لمجموعات متداخلة من الكبارى التى أصبحت تسيطر على البيئة العمرانية للقاهرة ، وكيف اختفت تحتها المعالم الحضارية للقاهرة مع استمرار الهجرة من الريف إليها ، متمثلة فى الفلاح الذى يركب الجمال داخلا القاهرة من أوسع أبوابها ، فخرج هذا الرسم تعبيراً واضحا عن الحالة العمرانية ، التى تعانى منها القاهرة .. وهكذا لا يتوقف العقل ، حينما تعجزه الحيلة ، فى الكتابة الموضوعية فيلجأ إلى التعبير بأسلوب الخيال العلمى ، الذى يضع فيه الكاتب كل تصوراته ومنطقه على لسان من يتخيلهم من الخبراء والاستشاريين والمسئولين .. وفى هذه الأثناء يمكن للكاتب أن يمزج بين المنطق السليم والخيال الساخر ، الذى يعبر عن المرارة التى يحسها الكاتب ، ولا يستطيع أن يجهر بها .



الأهرام الاقتصادى
١٩٨٥/٩/٣

القاهرة ٢٠٠٠

الدكتور عبد الباقى ابراهيم

اليوم هو الأول من اكتوبر عام ٢٠٠٠ والدولة تستعد لاحتفالاتها القومية ، ولا يزال الرقم ٢٠٠٠ وإن كان قد بدأ استعماله منذ تسعة أشهر إلا أنه لا يزال غريبا على الأسماع ، فقد تعودنا على ١٩٠٠ وكذا على مدى مئة عام انتهت فى أول عام ٢٠٠٠ ، حتى أن الإستمارات الرسمية والمكاتبات لا تزال تحمل الرقم ١٩٠٠ بالرغم من الإعلام المستمر منذ أكثر من عام والاحتفالات الصاخبة التى انتشرت فى أنحاء العالم للاحتفال بانتهاء أعوام ١٩٠٠ وقدوم عام ٢٠٠٠ .

لقد استعد العالم كله لهذه المناسبة الكبيرة بالعديد من الإنجازات التكنولوجية والتى كان من أهمها توقف استعمال البنزين كوقود للسيارات الأمر الذى أحدث تحولا جذريا فى صناعة السيارات فى العالم مع انتشار صناعة الوقود الجديد الذى لا يترك أثرا يلوث البيئة .. ومع ذلك لا تزال السيارات تتدفق فى القاهرة الكبرى تنشر هذه السموم .. بعد أن انخفضت نسبة استيراد السيارات الجديدة من الخارج بدرجة كبيرة لعدم توفر الوقود الجديد فى مصر .. الأمر الذى أضاف أعباء كبيرة على أصحاب السيارات التى بدأت تتقادم حتى أصبح إصلاح السيارات الخاصة ضرورة يومية ، وهو ما أدى إلى ازدياد انتشار الورش الصغيرة بشكل كبير فى كل مكان حتى بدأ أصحاب البوتيكات يحولون محالهم إلى ورش لإصلاح السيارات ، وذلك بالرغم من الدعوات المستمرة التى أطلقها محافظو القاهرة على مدى الخمسين عاما السابقة ، منذ عام ١٩٥٢ ، بضرورة تطهير القاهرة من هذه الورش فى مجمعات صناعية خارج القاهرة ، والتى كان من نتائجها بناء عدد من ورش الإصلاح فى صحراء مدينة نصر منذ عشر سنوات ما لبثت أن أغلقت أبوابها بسبب سوء حالة الطرق الموصلة إليها ، حتى أصبح إصلاح السيارة يحتاج إلى إعادة بعد عودتها إلى القاهرة بسبب سوء حالة هذه الطرق . وهناك اقتراح تدرسه الجهات المعنية فى محافظة القاهرة يهدف إلى بناء مستوطنات لإصلاح السيارات تتوفر فيها مناطق الورش بجوار مناطق الإسكان والخدمات مع توفير وسائل النقل السريع إليها على شبكة سليمة من الطرق على نمط المستوطنات الجديدة التى زارها المسئولون فى المحافظة منذ أكثر من خمسة عشر عاما فى مدينة أنقرة بتركيا .. فى أثناء انعقاد المؤتمر الثالث لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية فى ذلك الوقت .

وبهذه المناسبة فقد بدأت آثار تلوث البيئة بسبب عادم السيارات تظهر بصورة خطيرة على الهياكل الإنشائية للمبانى التى تقع على جوانب الكبارى العلوية ، التى أصبحت تغطى معظم التقاطعات الرئيسية فى القاهرة الكبرى . وهناك اقتراح بالاستعانة بخبراء البيئة ، اليونانيين الذين عملوا على انقاذ معبد الأكروبوليس الذى يقع على هضبة عالية وسط أثينا بعد بداية تحلل مواد بنائه من أثر تلوث البيئة فى العاصمة اليونانية منذ عشر سنوات ، وإن كانت نسبة هذا التلوث تقل عن نصف نسبة التلوث فى القاهرة الآن عام ٢٠٠٠ . وقد صحب ظاهرة تأثر الهياكل الإنشائية للمبانى على جوانب الكبارى العلوية بهذه الظاهرة ارتفاع فى أزمة الإسكان حيث بدأ معظم سكان هذه المبانى فى هجرتها إلى خارج المدينة . وصحبت ذلك بالتبعية هجرة الأنشطة الإدارية والتجارية التى انتشرت بعد ذلك عشوائية خارج العاصمة بطريقة تشبه الإسكان العشوائى الذى كان يعالج بالمعونة الأمريكية منذ أكثر من خمسة عشر عاما فى مناطق حلوان وعين شمس .

ونتيجة لهجرة معظم الأنشطة التجارية والإدارية والمالية والسكنية ، بدأ مثلث وسط القاهرة يعانى من هبوط اقتصادى ملحوظ بعد أن تفاقمت فيه مشاكل التلوث والمرور وانتظار السيارات والنقل والتفريغ ، وبالتبعية بدأت الجراجات المتعددة الطوابق التى أقامتها محافظة القاهرة فى أواخر القرن الماضى فى منطقة الوسط تعانى من هذه الظاهرة . وهناك تفكير فى إعادة استعمال بعض أدوارها كأسواق مجمعة لموازنة الهبوط التجارى الذى أصاب هذه المنطقة . وبهذه المناسبة تقوم محافظة القاهرة بدراسة إنشاء كوبرى أعلى شارع رمسيس يوازى كوبرى ٦ اكتوبر أعلى شارع الجلاء ، ويمتد فى اتجاه واحد مخترقا ميدان رمسيس ثم شارع رمسيس حتى ميدان العباسية وذلك بعد أن تم انشاء الكوبرى العلوى فى الاتجاه الآخر أعلى مترو مصر الجديدة حتى محطة كوبرى الليمون مخترقا ميدان رمسيس حتى بداية كوبرى ٦ اكتوبر العابر للنيل . وهناك اقتراح آخر بمد الكوبرى المقترح عبر بيدان التحرير أعلى شارع القصر العينى حتى مجرى العيون . ونظرا للضغط المرورى الرهيب على طريق صلاح سالم فهناك اقتراح بإزالة الكبارى العلوية على طوله من مصر القديمة حتى مطار القاهرة الجديد وإنشاء طريق علوى بطول هذه المسافة ، وبذلك تصبح القاهرة الكبرى أكبر مدينة فى العالم تتمتع بالطرق العلوية والكبارى .

ومن ناحية أخرى فقد فطنت هيئة الآثار إلى الآثار الوخيمة لتلوث البيئة على المبانى الأثرية التى

بدأت حالتها تتدهور بعد المجهودات الكبيرة التى بذلتها الهيئة منذ خمسة عشر عاما وأنفقت فيها الكثير من الجهد والمال ، وبدأ التفكير فى نقل المسجد القائم عند تقاطع شارع الأزهر بشارع بور سعيد إلى مكان آخر بعد أن وصلت حالته إلى درجة كبيرة من التدهور ولم يعد صالحا لأداء الصلاة فيه ، وربما تستعمل هيئة الآثار مادة حديثة من البلاستيك لتغطية المبانى الأثرية ، وهى مادة تم اكتشافها وتجربتها فى إيطاليا فى نهاية التسعينات ، وبهذه المناسبة أصدرت محافظة القاهرة بعد الاتفاق مع هيئة الآثار أمرا بعدم تسيير المركبات الثقيلة فى منطقة الجمالية ، حيث تتركز معظم الآثار الإسلامية .. وطلبت هيئة الآثار إعادة رصف الطرق الداخلية لهذه المنطقة بأحجار البازلت وترك قنوات لصرف مياه الأمطار والرشح فى محاور هذه الطرقات على نمط رصف الطرق القديمة فى أوربا . ولكن الصعوبة لا تزال قائمة بسبب عدم الانتهاء من شبكة المجارى فى هذه المنطقة والتى بدأ التفكير فيها منذ أكثر من عشرين عاما .. ومع ذلك فإن إنشاء الهيئة العامة لتطوير القاهرة القديمة سوف يساعد على الارتقاء بهذه المناطق ، إذ يجرى الآن إعداد الهيكل الإدارى والتنظيمى والمالى لهذه الهيئة التى بدأ التفكير فى إنشائها منذ عشرين عاما من الدراسات الإدارية والتنظيمية والفنية . وقد عاون البنك الدولى فى هذا المجال إلى أن أصبح قيام هذه الهيئة ضرورة ملحة ، وقد يعرض أمر إنشائها على مجلس الوزراء قريبا حتى تبدأ أعمالها فى إطار الخطة الخمسية (٢٠٠٠/ ٢٠٠٥) . وهناك اقتراح بأن تحتل الهيئة الجديدة لتطوير القاهرة القديمة مبنى إدارة جامعة الأزهر ، وذلك فى ضوء المشروع الجديد الذى اقترحه أحد المكاتب الاستشارية الأجنبية لامتداد جامعة الأزهر على المنطقة الجنوبية للجامع الأزهر بعد نزع ملكية منطقة الباطنية بأكملها واحلال الفضيلة محل الرزيلة فى هذه المنطقة الكبيرة التى استمرت أكثر من قرن مرتعا لتجار المخدرات دون أن يتخذ فى أمرها قرار .

وفى نفس الاتجاه اقترح المكتب الاستشارى الأجنبى أسلوبا جديداً لتفريغ العاصمة من المنشآت الاقتصادية والخدمية بعد نقل وزارات التعمير والتخطيط والصناعة إلى مدينة السادات ، فاقترح نقل وزارات التموين والتجارة والزراعة إلى مدينة العاشر من رمضان ، ووزارات الصحة والتأمينات والقوى العاملة إلى مدينة ١٥ مايو . وأضاف فى اقتراحه نقل جامعة عين شمس من العباسية إلى مدينة العبور التى بدأ العمل فيها منذ عشر سنوات بإنشاء شبكات الطرق والمرافق العامة مع بعض المنشآت المتفرقة من مبانى الإدارة والخدمات ، ويعلن قريبا عن فتح باب الحجز فى المجاورة السكنية الأولى فى مدينة العبور على طول الطريق الصحراوى الموصل بين القاهرة وبلبيس والتى تعتبر امتدادا طبيعيا لمدينة السلام التى أنشئت منذ عشرين عاما شمال مدينة المرج . أما منشآت جامعة عين شمس الحالية فهناك اقتراح من قبل وزارة الثقافة لتحويل مبنى الإدارة والحدائق المحيطة به إلى مركز ثقافى يحتوى على متحف لآثار أسرة محمد على . أما باقى الكليات فتتحول إلى مدارس للتعليم الأساسى والثانوى والفنى يسد النقص فى المنشآت التعليمية لمنطقة الوايلى والعباسية والقبة .

وعلى الجانب الغربى للقاهرة امتد شارع ٢٦ يوليه ليعبر مدينة المهندسين حتى الطريق الصحراوى الموصل بين القاهرة والاسكندريــــة . ويعاد النظر حاليا فى تخطيط المنطقة بين هذا الطريق شمالا حتى طريق الهرم جنوبا كمنطقة سكنية سياحية . وبهذا الشكل تبدأ المناطق المبنية للقاهرة الكبرى تطل على طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى غربا ، كما تمتد على طريق القاهرة السويس شرقا حتى الكيلو ٥٠ لتلتحم بنائيا بمدينة بدر التى بدأت تظهر بعض منشآتها على هذا الطريق . هذا بالإضافة إلى الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية فى محافظة القليوبية بشمال ترعة الاسماعيلية وشبرا ، ويصل تعداد القاهرة الكبرى بذلك الآن وفى عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٨,٥ مليون نسمة وليس ١٦ مليونا كما جاء فى الدراسات التخطيطية التى وضعها الخبراء الأجانب فى أوائل الثمانينيات منذ عشرين عاما .

وبهذه المناسبة تقوم الجهات المسئولة بالاتفاق مع مجموعة من المكاتب الاستشارية الألمانية لإعادة تقييم المخطط العام للقاهرة الكبرى الذى وضعه الفرنسيون منذ سبعة عشر عاما وبالتحديد عام ١٩٨٣ . وتشير الدراسات الأولية للمجموعة الاستشارية الألمانية إلى أن امتداد مترو الأنفاق فى الاتجاه الجنوبى الشمالى للقاهرة قد ساعد على امتداد المدينة أكثر شمالا بعد مدينة المرج . وتحاول

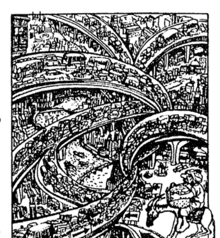
المجموعة الألمانية توجيه امتداد مترو الأنفاق شمالا فى المناطق الصحراوية مارا بمدينة السلام ثم مدينة العبور حتى يصل إلى مدينة العاشر من رمضان . وتعترض الدراسات الأولية للمجموعة الألمانية على المقترحات الفرنسية بمد شبكة مترو الأنفاق فى الاتجاه المتعامد على العاصمة من شرقها إلى غربها تحت مجرى نهر النيل ، وذلك لعدة اعتبارات فنية توصلت إليها المجموعة من تقييمها للمرحلة الأولى من مشروع مترو الأنفاق سواء من ناحية التشغيل أو الصيانة أو المساهمة فى حل مشاكل المرور فى منطقة وسط المدينة . وتقترح المجموعة الألمانية إنشاء حزام من خطوط المترو فوق الأرض حول القاهرة تتفرع منها عند محطات متعددة خطوط تصل السويس شرقا ومدينة العاشر من رمضان شمالا و ١٥ مايو جنوبا و ٦ اكتوبر والفيوم غربا ، وهو مشروع طموح ربما تساهم فيه مجموعة الدول الأوربية والبنك الدولى واليابان ، ويتم كهربة هذ الخطوط من شبكة كهرباء الضغط العالى بعد تنفيذ مشروع منخفض القطارة الذى بدأ الخبراء الألمان يضعون مواصفاته لطرحه فى مناقصة عالمية .

أما على الجانب الإدارى للعاصمة فيقترح خبراء البنك الدولى الذين يعملون حاليا فى مشروع التنمية العمرانية فى القاهرة منذ خمسة عشر عاما .. ضرورة ضم محافظة القاهرة ومدينة الجيزة وشبرا الخيمة فى كيان ادارى واحد ، بتأسيس المجلس التنفيذى للقاهرة الكبرى برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء لإقليم القاهرة الكبرى ويضم سبعة وزراء للشئون البلدية والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والأمن والتخطيط المحلى والتموين ، وذلك على ضوء الدراسات الأولية التى تقدر عدد سكان القاهرة الكبرى بعد خمسة وعشرين عاما من الآن أى عام ٢٠٢٥ بحوالى ٢٨ مليون نسمة .

ونظرا للامتداد العمرانى الكبير الذى شهدته القاهرة الكبرى حتى الآن فى عام ٢٠٠٠ وعلى مدى عشرين عاما .. فقد أصبح من المتعذر تشغيل مطار القاهرة الدولى الذى أنشأته الشركات الفرنسية والذى أصبح داخل الرقعة العمرانية للعاصمة . فمع التطور الذى طرأ على صناعة الطيران فى العالم واستعمال أنواع جديدة من الوقود الذى أدى إلى استعمال طائرات أصغر حجما وأخف حملا وأكبر سرعة مما يزيد من معدل الرحلات فى النقل الجوى وما يثيره ذلك من مشاكل مرورية فى الأجواء العليا ، فقد قامت بعض الشركات الاستشارية اليابانية فى إعداد دراسة أولية عن مستقبل الطيران فى مصر وتوزيع شبكة المطارات الدولية والمحلية فيها بحيث تبدأ المرحلة الأولى منها بإنشاء مطار دولى قرب مدينة بدر على طريق القاهرة السويس وآخر قرب الكيلو ٤٥ على طريق القاهرة الاسكندرية ، مع توفير رحلات منتظمة للتاكسى الطائر بين المطارين ، وذلك بالإضافة إلى المطارات المحلية مثل مطار بلطيم ليخدم شمال الدلتا بعد تنفيذ كورنيش البحر المتوسط بين دمياط ورشيد .

ومع الزيادة السكانية للقاهرة الكبرى وعدم وجود مناطق خضراء داخل التجمع السكانى الكبير لخلخلة الرقعة البنائية ، يعد خبراء الدفاع الوطنى دراسة هامة عن خطط الدفاع لهذا البحر الممتد من العمران البشرى ، الأمر الذى يستدعى تفريغ مناطق شاسعة فى قلب المدينة خاصة فى مناطق المدافن التى أصبحت داخل الرقعة العمرانية للمدينة وتحويلها إلى مناطق خضراء وإنشاء أحزمة أمان حول الأحياء السكنية . وتقوم وزارة الرياضة – وهى وزارة جديدة أنشئت بعد الدورة الأولمبية الرابعة والعشرين التى أقيمت فى سيول عاصمة كوريا الجنوبية عام ١٩٨٨ – تقوم هذه الوزارة بالاستفادة من هذه الدراسات وذلك لإنشاء مناطق رياضية فى أحزمة الأمان حول الأحياء السكنية مما سوف يساعد على تنمية هذه المناطق واستثمارها الاستثمار الأمثل ، الأمر الذى قد يغير من وجه القاهرة تغييرا واضحا عام ٢٠٢٥ . وقد أبدت بعض الدول ومنها كوريا واليابان واستراليا – التى تستعد لأولمبياد عام ٢٠٠٤ – أبدت هذه الدول استعدادها للمساهمة فى تصميم وتنفيذ المنشآت الرياضية الجديدة فى أحزمة الأمان حول أحياء القاهرة الكبرى .

وفى مجال النقل العام بالقاهرة الكبرى ، أبدت بعض الشركات اليابانية لوزارة النقل والمواصلات استعدادها لتحويل مركبات قطاع النقل العام لتسير بالموتورات الكهربائية كما هو مطبق حاليا فى معظم بلاد العالم بدلا من الموتورات الحالية التى تعمل بالبنزين . وتتولى الوزارة دراسة الجدوى



الاقتصادية لهذا الاقتراح بدلا من استيراد مركبات جديدة لتحل محل اسطول النقل العام فى القاهرة الكبرى . وقد استبعد الاقتراح المقدم لاستعمال المركبات ذات الدورين لزيادة كفاءة النقل فى القاهرة الكبرى نظرا لكثرة الكبارى والطرق العلوية التى تغطى معظم أنحاء المدينة ، الأمر الذى لا يتناسب مع تصميم المركبات ذات الدورين بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المركبات من نظام خاص للصيانة والتشغيل . وقد تقدمت بعض الشركات اليوغوسلافية بنموذج جديد لمركبات النقل العام بالقاهرة تشبه إلى حد كبير عربات الترام المكشوف الذى كان مستعملا فى القاهرة منذ أكثر من ٥٠ عاما من الآن أى فى نهاية الأربعينيات ، وهى مركبات مكشوفة الجوانب وتتكون من صفوف متراصة من المقاعد الخشبية ، وهو نموذج يتناسب مع البيئة المحلية والاستعمال العام وأكثر كفاءة من ناحية التشغيل والصيانة ، وإن كان له متاعب فى التحصيل وهو ما يحتاج إلى تنظيم خاص لحركة الصعود والنزول .

ونظراً لما تعانيه القاهرة الكبرى من مشاكل صحية فى المرافق العامة ونظرا للزيادة المستمرة فى منسوب المياه الجوفية ، فقد بدأت وزارة الشئون البلدية للقاهرة الكبرى ، التى أنشئت لتضم هيئات المياه والصرف الصحى والطرق والكهرباء ، بدأت دراسة توفير المرافق العامة للتجمعات السكنية الجديدة خاصة التى انتشرت على جوانب طرق القاهرة السويس والقاهرة الاسماعيلية والقاهرة الفيوم ، وذلك باستعمال النظم الأمريكية الحديثة التى لا تعتمد على الشبكات العامة ، وهى نظم تخصص فيها وحدة مرافق لكل مجموعة سكنية تقوم بتوفير المياه الجوفية وتجميع الصرف الصحى ومعالجته كيماويا وكهربائيا وإعادة استعمال مخلفاته فى زراعة الحدائق ونظافة الشوارع . هذا فى الوقت الذى تعد فيه وزارة الشئون البلدية المحلية لوائح صحية جديدة تحدد فيها ضرورة استعمال ماكينة القمامة الحديثة التى توفرها البلدية لكل وحدة سكنية ، وهى ماكينات تقوم بتجفيف المخلفات المنزلية وضغطها فى قوالب جافة يسهل تخزينها ثم تجميعها بالوسائل الجديدة ، وقد تقدمت بعض شركات الاستثمار الأمريكية بعروض لإنشاء مصانع لأجهزة القمامة المنزلية ينتج منها حوالى نصف مليون وحدة سنويا ، ويبدأ تركيب هذه الوحدات فى مناطق مصر الجديدة وجاردن سيتى والزمالك ومدينة نصر والمعادى والمهندسين والدقى على أن يستمر استعمال الأسلوب التقليدى القائم فى جمع القمامة بالسيارات الخفيفة التى بدأ تشغيلها عام ١٩٩٤ بدلا من العربات التى تجرها الحمير وذلك فى الأحياء الأخرى من القاهرة الكبرى .

وفى مجال آخر تدرس وزارة التموين المحلية التى أنشئت بالقاهرة الكبرى ، نظرا لعدم كفاية المجمعات الاستهلاكية ، اقتراحا لبعض الشركات الصينية بتسيير عربات خاصة لنقل المواد الغذائية المركزة أو المغلفه والمقننة فى بطاقات التموين لتوزيعها على مستحقيها فى مساكنهم كل أسبوع وذلك باستعمال نظام النقط فى البونات التموينية التى يحصل عليها المواطنون شهريا ، وهى عربات تشبه إلى حد كبير السيارات التى كانت تحمل صناديق زجاجات المياه الغازية حتى نهاية القرن الماضى . ويمكن استبدال صناديق زجاجات التموين الفارغة بغيرها مملوءة وهى من البلاستيك الأحمر والأخضر تبعا لنوعية التموين المدعم أو النصف مدعم . وهو نظام تم تطبيقه فى عديد من المدن الكبرى فى الصين ودول جنوب شرق آسيا . وقد يؤدى هذا النظام خلال عشر سنوات وحتى عام ٢٠١٠ إلى اختفاء عربات اليد ومحلات الخضار والجزارة وبعض محلات البقالة والمخازن والمجمعات الاستهلاكية التى قد تتحول إلى مخازن ومراكز تحميل لسيارات التموين كما حدث فى العديد من دول أوربا الشرقية . ومع ذلك لا تزال وزارة التموين المحلية تدرس امكانية نقل سوق الجملة من السبتية إلى عدد من أسواق الجملة على الحزام الخارجى للقاهرة الكبرى يجرى الآن إعدادها بالتعاون مع مؤسسة أسواق الجملة بالنمسا .

هذا وتظهر فى جريدة القاهرة اليومية التى بدأ صدورها فى يناير عام ١٩٩٩ الارشادات اليومية عن استعمال المياه والكهرباء فى ضوء المقننات المخصصة يوميا للأحياء المختلفة للقاهرة الكبرى بعد أن زاد معدل الاستهلاك منها عن المعدل العالمى ، بحيث تخصص لكل حى الأيام الخاصة بالغسيل أو الاستحمام أو تشغيل موتورات رفع المياه إلى الخزانات العليا ، كما تظهر فيها مواعيد مرور عربات التموين فى الشوارع المختلفة ومواعيد تحصيل

استهلاك المياه والكهرباء والتليفونات وذلك باستعمال نظام النقط فى البونات التى يحصل عليها المواطنون من الإدارات المختصة . وقد أصبح نشر هذه الارشادات لازما لبرامج الإذاعة والتليفزيون بقنواته الأربع بعد إضافة قناة خاصة بالارشادات الإدارية والصحية والتموينية المعمول بها فى أجهزة الحكومة المحلية ، والارشادات الفنية فى التشغيل والصيانة والتجديد وهى برامج بدأت تنتشر فى الدول الآسيوية والأفريقية ، وقناة أخرى لمحو الأمية بعد صدور القرارات الجديدة لعدم سفر العمال المصريين إلى الخارج إلا بعد اجتيازهم للمرحلتين الأولى والثانية من برنامج محو الأمية وعدم تشغيل العمالة فى الداخل إلا بعد اجتيازهم للمرحلة الأولى من هذا البرنامج ، وذلك بالإضافة إلى برنامج الارشادات الخاصة بسلوكيات العمال فى الخارج والزى المناسب لهم ، وذلك بعد القرارات الأخيرة التى اتخذتها بعض دول جنوب أوربا وبعض الدول المستوردة للعمالة المصرية بعدم السماح بدخول العمال إلا بزى خاص توافق عليه هذه الدول الأمر الذى زاد من أعباء مصانع الملابس الجاهزة للعمال .

ومع التقدم الملحوظ فى نظم التحكم فى حركة المرور فى مدن العالم وانتشار استعمال الأجهزة الأتوماتيكية والإشعاعية فى هذا المجال الأمر الذى أدى إلى اختفاء رجل المرور من معظم دول العالم ، إلا أن حالة المرور بالقاهرة لم تتغير كثيرا منذ تشغيل خريجى الجامعة لتنظيم حركة المرور فى القاهرة الكبرى بدلا من عساكر المرور منذ بداية عام ١٩٩٧ ، والذى صحبه تغيير فى زى رجل المرور والشرطى والذى أصبح يتكون من بنطلون أزرق فاتح وقميص لبنى بكم طويل شتاء وبنصف كم صيفا مع كاب وحذاء أسود شتاء وكاب أبيض وحذاء أبيض صيفا وذلك مثل الصورة التى كان عليها شرطى المرور فى اليونان وإيطاليا وسويسرا فى الأربعينات من القرن الماضى والذى تحولت ملابسهم الآن فى عام ٢٠٠٠ ليحملوا الأجهزة اللاسلكية مع أجهزة الانطلاق الرأسى والأفقى مثل الرجل الطائر الذى ظهر فى حفل افتتاح أولمبياد لوس أنجلوس منذ تسعة عشر عاما فى أمريكا . ومع تفاقم حركة المرور فى القاهرة الكبرى وما تسبب عنه من زيادة فى اعداد السيارات القديمة التى أنتجت قبل عام ١٩٩٦ عندما بدأ التحول فى استعمال الوقود الجديد للسيارات ، بدأت تظهر فى شوارع القاهرة بعض السيارات الكهربائية اليابانية الصغيرة التى تجرى على ثلاث عجلات مثل سيارة مستر شميث التى أنتجتها ألمانيا فى الخمسينات من القرن الماضى ، وإن كان هذا النوع من السيارات لا يزال مرتفع الثمن وقليل السرعة نسبيا إلا أن الدولة فى صدد إصدار قانون بخفض الجمارك عليها إلى ٢٥٪ من ثمنها حتى يمكنها أن تنافس السيارات الأخرى وتحل محلها مستقبلا وهو ما يتناسب مع حالة الطرق وسعتها فى القاهرة الكبرى . هذا وتعيد وزارة الصناعة النظر فى مشروع انتاج السيارة المصرية والذى بدأته منذ خمسة عشر عاما أى عام ١٩٨٥ وتعثر انتاجه عام ١٩٩٥ عندما تحولت صناعة السيارات فى أوربا وأمريكا واليابان إلى انتاج النوعيات الجديدة التى تستعمل الوقود الجديد بعد أن حدد اتحاد صناعة السيارات الدولى عام ١٩٩٦ فى القرن الماضى موعدا لاستعمال السيارات الجديدة وابطال استعمال السيارات القديمة التى لا تزال تسير فى شوارع القاهرة الكبرى . وتسعى مراكز البحوث التكنولوجية المصرية حاليا للبحث عن البدائل المناسبة للمستقبل العلمى فى مصر بعد كل هذه التحولات التكنولوجية الكبيرة التى شملت كافة أنحاء العالم مع بداية عام ٢٠٠٠ .

ولا تزال مشكلة الإسكان فى القاهرة الكبرى تطفو على معظم المشاكل الآن فى عام ٢٠٠٠ ، فقد ازدادت مناطق الإسكان العشوائى بدرجة كبيرة حول القاهرة وعجزت عنها أجهزة التنظيم وشرطة المبانى وهذا اختراع جديد ظهر فى نهاية القرن الماضى ، كما احتدمت مشكلة الأيدى العاملة ومواد البناء إلى درجة أن بعض المناطق فى مدينة نصر خاصة المنطقة العاشرة منها لم تصلها المرافق حتى الآن فى عام ٢٠٠٠ وبعد ما يقرب من عشرين عاما من تخطيطها .. وبالمثل المناطق ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ الممتدة جنوب طريق القاهرة السويس الصحراوى . هذا وقد تقدمت العديد من الشركات اليوغسلافية والتركية والتونسية واللبنانية بعروض إلى وزارة الإسكان لبناء آلاف الوحدات السكنية المصنعة من مواد خرسانية وحوائط من الصوف الزجاجى المقوى ، وهى مادة بدأت تنتشر فى صناعة البناء فى أوربا وأمريكا فى نهاية القرن الماضى ، مع الهياكل

الحديدية ، كما عرضت بعض الشركات الفرنسية والانجليزية على الوزارة أسلوبا جديدا فى التعمير يهدف إلى إنشاء الوحدات السكنية من الهياكل الحديدية والحوائط الخارجية فقط من الصوف الزجاجى مع التمديدات الرئيسية ، وتسلم الوحدات السكنية لأصحابها بالبيع نصف جاهزة كفراغ كبير دون تقسيم داخلى ، وبذلك توفر الشركات ما يقرب من ٥٠ ٪ من الاستثمارات الأساسية فى تكاليف الانشاء وتترك الوحدات النصف جاهزة بعد ذلك لأصحابها لاستكمالها بمعرفتهم وبجهودهم الذاتية من مدخراتهم وفى فترات عطلاتهم ، على أن تبيع لهم الشركات نفسها التجهيزات الداخلية اللازمة وذلك فى مجمعات استهلاكية للبناء تبنى على أطراف الأحياء السكنية ، يستطيع الساكن أن يجد فيها حمام القدم أو الحوض أو التمديدات الكهربائية التى يمكنه تركيبها بسهولة ومعظمها من البلاستيك كما يجد فيها الحوائط الجاهزة الذى يستطيع أن يقسم بها الفراغ الكبير الذى تسلمه إلى حجرات أو مطابخ بتوجيهات بسيطة من الشركة القائمة على المشروع ، وغير ذلك من مواد التشطيب . وتهدف هذه الشركات الأجنبية أيضا إلى تطبيق هذا النظام على الإسكان القديم بصورة تنظيمية وفنية أخرى .. الأمر الذى يفتح لها أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها عندما يبدأ المشروع وتثبت جدارته التنفيذية فتقوم هذه الشركات بتصنيع التجهيزات الداخلية فى مصر برأس مال مشترك .. وقد انتشر هذا الأسلوب فى بعض الدول الغربية عندما بدأ الشباب يطالب بعدم التقيد بالأنماط العقيمة والمتكررة النماذج من الوحدات السكنية المصنعة ، وأن يترك له الحرية فى تشكيل عشه الداخلى بالأسلوب الذى يناسبه . وقد قامت شركة الهابيتات الانجليزية بتبنى هذا الاتجاه منذ سبع سنوات أى عام ١٩٩٣ وانتشرت الفكرة فى مشروعات اسكان الشباب فى العالم . هذا وتقوم محافظة الاسماعيلية حاليا بالاتفاق مع إحدى هذه الشركات لبناء القرى والمدن السياحية شرق البحيرات المرة باستعمال الطابع الأندلسى أو التونسى فى العمارة السياحية وهو طابع انتشر منذ قرن فى المدن الساحلية للبحر المتوسط وفى أمريكا الجنوبية .

وفى هذا المجال تساهم القوات المسلحة بمجهود كبير بعد أن أنشىء فيها جهاز خاص بمشروعات الإسكان الكبرى ، وكانت قد بدأت بهذه التجارب حول منطقة الاستاد بمدينة نصر وشمال المطار الدولى وتستمر التجربة الآن فى مدينة العبور وعلى الأراضى الممتدة غرب وشمال طريق القاهرة الاسماعيلية الصحراوى وعلى جانبى طريق مصر الاسكندرية الصحراوى . وفى هذه الاتجاهات بدأت تظهر المجمعات التجارية الكبيرة التى يغطى الواحد منها مساحة حوالى عشرة أفدنة تجد فيها الأسرة كل احتياجاتها من الابرة حتى السيارة وحولها مواقف شاسعة للسيارات ، وهى تقع قرب مواقع محطات المترو المقترحة من قبل الشركات الألمانية لتصل القاهرة بمدينة السلام مروراً بمدينة العبور التى التحمت الآن كحى من أحياء القاهرة ، أو تصل القاهرة بمدينة ٦ أكتوبر غربا . ونظرا لوجود معظم المنشآت العسكرية الآن داخل الرقعة السكنية للقاهرة الكبرى فقد بدأ التفكير الآن فى انشاء مدن عسكرية خارج القاهرة وعلى أبعاد كبيرة منها حتى لا تتكرر الصورة مرة أخرى عام ٢٠٢٥ وتمتد القاهرة لتبتلع ما حولها من منشئات عسكرية كانت أو صناعية كما يظهر الآن على صورتها الحالية فى عام ٢٠٠٠ .

هذه هى صورة القاهرة الكبرى الآن فى عام ٢٠٠٠ لم نتعرض فيها إلى التحولات السياسية أو التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على المجتمع فيها كما لم نتعرض إلى القيم الحضارية التى طرأت على الإنسان المصرى الذى دخل القرن الحادى والعشرين منذ تسعة أشهر .. ودخل بذلك عالما جديدا بكل الأبعاد ..

إذا كانت هذه صورة القاهرة الكبرى الآن فى اكتوبر عام ٢٠٠٠ فيا ترى كيف تكون صورة القاهرة العظمى عام ٢٠٥٠ .

٣ / ٩ / ١٩٨٥

الأهرام الاقتصادى



القاهـرة ٢٠٠٠

الدكتور عبد الباقي ابراهيم

الكتابة عن العمارة

بدأت الكتابة عن العمارة المصرية المعاصرة فى ١٥/ ٨/ ١٩٦٣ ، عندما كتبت أول مقال ، أعالج فيه موضوع الاغتراب ، الذى أصاب العمارة المصرية ، وضرورة البحث عن الشخصية المصرية ، فى العمارة المعاصرة .. والعودة إلى التراث الحضارى المعمارى ، كمنبع للعلم والمعرفة ، وليس كمنبع للمحاكاة أو التقليد . وأشرت إلى التجارب التى قام بها المعماريون الأجانب فى المنطقة العربية ، محاولين إبراز الشخصية المحلية فى العمارة ، فى الوقت الذى نحى فيه المعماريون العرب ، نحو التشبع بالعمارة الغربية .. وفى هذا المقال ربطت بين العمارة ، والمؤثرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، التى تعرضت لها الحضارة المصرية المعاصرة . ونشر هذا المقال تحت عنوان كبير امتد على خمس أعمدة من الجريدة .. وكانت أول محاولة لى أطرق فيها هذا الموضوع الهام .. الذى أصبح موضوع الساعة فى أوائل الثمانينيات .. وقد تلقيت تعليقات مضادة للفكر الذى تضمنته هذه المقالة .. وكان التساؤل فى ذلك الوقت ، عن كيفية الوصول ، إلى الصيغة المعاصرة للعمارة المصرية ، المرتبطة بالتراث القومى من جهة ، وبتقدم وسائل ومواد البناء من جهة أخرى .. ولم أستطع الرد على هذا التساؤل الهام .. إلا من خلال التجربة الشخصية .. فلم يكن أصحاب العمارات أو المساكن ، التى نضع تصميماتها ، مقتنعين بهذا الاتجاه لاسيما أنه لم يكن هناك أمامهم أمثلة حية يرجعون إليها .. فأقمت لنفسى مسكنا استغرق تصميمه سنة كاملة (١٩٦٦) ، حتى وصلت إلى الصيغة المطلوبة فى ذلك الوقت ، تعبيراً عن مقومات التراث المعمارى القومى ، واستعمال وسائل ومواد البناء السائدة .. بل وبنفس مستوى العمالة المتوفرة فى ذلك الوقت . وكان هذا المسكن هو النواة التى امتدت منها أدوار عليا فى الامتداد الرأسى .. ثم مبنى مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية بعد ذلك فى الامتداد الأفقى .. وهذا يعتبر مثلاً حياً فى تطبيق نظرية المسكن النواة ولكن بمقياس أكبر .. هنا بدأت أستقل فى الفكر المعمارى ، وأعمقه بالاطلاع والمشاهدة والمناقشة .. ثم بالبحث والكتابة حتى نشرت كتابى عن « تأصيل القيم الحضارية فى بناء المدينة الإسلامية المعاصرة » وكان ذلك فى عام ١٩٨٢ .

ولم يتوقف القلم عن الكتابة فى هذا الموضوع على المستوى العام فى الصحف والمجلات . فهو موضوع يهم العامة كما يهم الخاصة ، من المفكرين والمعماريين . واستمرت بحوثى فى مختلف المؤتمرات والندوات .. وكتبت فى أثناء عملى بالأمم المتحدة بالسعودية فى ٧/ ٨/ ١٩٧٨ مقالا تحت عنوان « نحو عمارة إسلامية معاصرة » .. أشرت فيها إلى ما كتبته منذ خمسة عشر عاما ، وبالتحديد مقالى السابق الذى نشر فى عام ١٩٦٣ عن هذا الموضوع . كما أشرت فيها أيضا إلى اهتمام الدول العربية المجاورة بهذا الاتجاه .. وكنا نستعد فى ذلك الوقت لإصدار مجلة « البناء » السعودية ، التى أشرفت على إعداد الأعداد الستة الأولى منها تحريراً وإخراجاً ، حتى وقفت على قدميها بعد ذلك . وفى هذا المقال أسهبت فى مناقشة موضوع الأصالة فى العمارة المصرية المعاصرة .. وأن العمارة لا تكون إسلامية إلا إذا مارس المجتمع ، تعاليم الإسلام ، منهجا عمليا وتطبيقيا . وحينئذ تظهر عمارته معبرة عن قيمه الحضارية الإسلامية .. من هنا بدأت التفكير فى فصل الصفة الإسلامية عن العمارة ، وربطها بالمجتمع نفسه لتسمى عمارة المسلمين ، حيث يقوم الشكل على أساس المضمون ، ومن هنا نضمن الدعوة إلى إحياء القيم الإسلامية فى الإنسان ، وبالتبعية تظهر القيم الإسلامية فى العمران الذى

يقيمه .. واستمر الفكر يناقش هذا المنطق تخطيطيا ومعماريا ، حتى أصبح موضوعا للنشر فى كتب تعالج هذا الجانب الإسلامى الهام .

ولقد أثار قرار الدولة ممثلة فى وزارة الثقافة والإعلام ، والخاص بإحياء التراث المعمارى الإسلامى فى ذلك الوقت ، عدداً من التساؤلات ، لأنه لم يوضح السبيل لتطبيق هذا القرار ، من النواحى المهنية أو العلمية .. بل بقى القرار ، فى صورة توصية ، من التوصيات ، التى لا تجد من يأخذ بيدها إلى حيز التطبيق ، أو التنفيذ . وفى ٢/ ٢/ ١٩٨٢ كتبت مقالا عن العمارة والثقافة ، فى محاولة لإبراز الدور الحضارى والثقافى للعمارة ، التى يقولون عنها ، إنها أم الفنون .. كما حاولت أن أبرز دور العمارة ، الذى أغفلته الصحف بالنسبة للجوانب الأخرى للثقافة التى تهتم بها ، وتنشر عنها بصفة منتظمة .. والتقصير هنا ليس تقصير الصحف ، بقدْر ما هو تقصير المعمارى المصرى نفسه ، الذى لم يستطع أن يفرض نفسه ، بعمله وانتاجه المميز ، على الساحة الثقافية .

وفى مجال آخر ، انتهزت ظاهرة انهيار العمارات فى مصر ، لأنبه إلى الدور الهام الذى يجب أن يقوم به المعمارى ، فى البناء الحضارى لمصر .. وأشرت فى هذا المقال إلى التخلف الذى أصاب المهنة المعمارية ، وحاولت وضع بعض الأسس لتنظيم المهنة المعمارية فى مصر ، أسوةً بما هو قائم فى الدول المتقدمة ، والدول النامية من حولنا ، على حد سواء ، وكان ذلك فى ١٨/ ٦/ ١٩٨٣ . وموضوع تنظيم المهنة الاستشارية ، يثار على صفحات الجرائد ، وفى المحافل العلمية والمهنية ، وكان أول مقال يطرح هذا الموضوع على الرأى العام . ثم بدأ الفكر يتعرض لانهيار التنظيم المهنى للمعماريين ، الأمر الذى كانت نتيجته الطبيعية انهيار العمارات .. وفى هذه الأثناء بدأ الإعداد لانعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد الدولى للمعماريين فى القاهرة فى يناير ١٩٨٥ ، وكان موضوع المؤتمر « رسالة المعمارى فى الحاضر والمستقبل » .. وكان لابد من الإشارة إلى المعمارى المصرى ، الذى لا يدرك رسالته فى الحاضر ، أو فى المستقبل .. وإلى ضعف التنظيمات المهنية القائمة وإلى تشتيت الجهود فى أكثر من جمعية وشعبة لا يجمعها فكر واحد أو هدف واحد .. وإن ارتباط المهنة المعمارية ، بنقابة المهندسين ، قد أضعفها وكاد يقضى عليها . فقد تاهت التخصصات ، وكلها تحت مسمى واحد ، هو المهندس الاستشارى .. وبعد ذلك تتلاشى التخصصات وتتداخل .. وتهبط المهنة المعمارية .. وفى المقال الذى نشر فى ٢٠/ ١/ ١٩٨٥ لأول مرة ، دعوت إلى إقامة تنظيم مهنى علمى متكامل ، لا تتقاسمه نقابة المهندسين من جانب ، وجمعية المهندسين من جانب آخر .. تنظيم قادر على جمع المعماريين فى مصر على هدف واحد .. وكنت فى ذلك الوقت أدعو إلى إجتماع موسع ، يحضره كبار المعماريين فى مصر لمناقشة وضع العمارة والمعماريين . واجتمعت هذه النخبة الممتازة من المعماريين فى مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية يوم ٢٣/ ١٢/ ١٩٨٤ ، الذى سمى بعد ذلك يوم صحوة المعمارى المصرى .. وكانت البداية لإنعقاد المؤتمر الأول للمعماريين المصريين ، فى ٢١ أبريل ١٩٨٥ .. والذى انبثقت عنه لجان العمل التى أعدت للمؤتمر الثانى فى ٢٦ أبريل ١٩٨٦ .. فكانت البداية لأكبر حركة معمارية فى مصر .. وهكذا تقوم الكلمة المكتوبة ، بدورها ، فى تنبيه الرأى العام المعمارى ، حتى يقف على الطريق الصحيح .. وقد نشر نفس المقال فى الأهرام الاقتصادى فى ٧/ ١/ ١٩٨٥ تحت عنوان « المعماريون آخر من يعلم » وانعقد المؤتمر الخامس للاتحاد الدولى للمعماريين بالقاهرة ، يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥ . وكان ما توقعناه من قصور فى التنظيم والإدارة ، الأمر الذى أثار العديد من المشاركين فى المؤتمر ، الذين قل عددهم إلى سبعمئة مشترك . وكان

المنتظر اشتراك سبعة آلاف .. فكانت أول بادرة لفشل المؤتمر .. وكما قلنا من قبل .. لابد من تنظيم الدار قبل دعوة الجار .. فكان الأجدى ، أن نستثمر الأموال ، التى أنفقت على عقد المؤتمر الدولى ، فى إصلاح حالة المهنة فى مصر أولا ، حتى تقف على قدميها ، ثم بعد ذلك ندعو العالم ليرى ما أنجزنا ، أو ما أنتجنا .. وفى ٣١/ ١/ ١٩٨٥ نشرت مقالا عن المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين .. « المهزلة والمأساة » ، شرحت فيه مظاهر فشل المؤتمر ، بسبب فشل المنظمات المحلية ، فى القيام بدورها الأساسى لصالح معماريى مصر أولا .. وكان هذا المقال بداية لإعداد الرأى المعمارى المصرى ، للمشاركة فى المؤتمر الأول للمعماريين المصريين ، الذى قام مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، بالإعداد له على أحسن مستوى ممكن .. وكان نجاحه حديث كل المعماريين فى مصر . وعنه كتبت مقالا فى ٢/ ٥/ ١٩٨٥ تحت عنوان « حول المؤتمر الأول للمعماريين المصريين » ، شرحت فيه مجريات العمل فى المؤتمر ، والنتائج التى توصل إليها بإقامة لجان عمل تقوم بدراسة موضوعات محددة ، لتقدم إلى المؤتمر الثانى ، لاتخاذ القرارات التنفيذية بشأنها .. وهكذا أصبح اتحاد المعماريين المصريين ، حقيقة فى قلوب المعماريين المصريين ، يسعون إلى إظهاره إلى حيز الوجود .

ولم يترك القلم موضوعاً آخر ، يمس المعماريين أو العمارة ، إلا وطرقه . فعندما صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، الذى يساوى فيه بين الأعمال الاستشارية وتجارة المواشى ، بالنسبة للمناقصات والممارسات .. كتبت مقالا عن هذا الموضوع فى ٧/ ٧/ ١٩٨٥ تحت عنوان « الأعمال الاستشارية وتجارة المواشى » مشيراً إلى الإهانة ، التى ألحقت بالأعمال الاستشارية .. وقد صدر هذا القانون فى غفلة المنظمات المهنية القائمة ، التى لم تحرك ساكنا .. ولم نتردد فى الكتابة عن هذا الوضع ، والسعى لتصحيحه ..

وفى مجال التعليم المعمارى ، ساهم القلم فى توجيه الرأى العام إلى ضرورة الارتقاء بالعمارة مهنيا وعلميا .. ولم تتطرق المقالات ، التى نشرت إلى تفاصيل المناهج العلمية لتدريس العمارة ، فهى لا تهم القارىء العادى .. وقد ظهر هذا الفكر فى عدد من الدراسات والبحوث ، التى قدمت إلى المؤتمرات المحلية والدولية ، وبخاصة مؤتمر الاتحاد الدولى للمعماريين ، الذى عقد فى باريس عام ١٩٨٥ ، وكان موضوعه تكوين المعمارى ، كما سبق أن قدمت دراسة مقارنة لمناهج العمارة فى الجامعات العالمية والمصرية ، إلى مؤتمر المهندسين العرب ، الذى عقد فى بغداد عام ١٩٦٤ ، وقد أثار كلا البحثين مقاومة قوية ، من بعض الجهات العلمية ، فى مصر ، تعرضت بسببها لبعض الضغوط النفسية ، مع حداثة عملى كمدرس بالجامعة . وأذكر بهذه المناسبة الوقفة الشجاعة ، التى وقفها الأستاذ حسن فتحى ، دفاعا عن حرية الفكر ، وحرية الكلمة ، وذلك فى اجتماع موسع حضره كبار المعماريين المصريين ، فى مقر جمعية المهندسين المعماريين عام ١٩٦٥ ، وهكذا تصبح الكلمة الحرة كالسهم الجاد ، تصيب المتخلفين والمتخاذلين .. والبقاء فى النهاية للأصلح ولكلمة الحق ، المنبعثة من الضمير الحى ، والقلب المفعم بالحب والصدق .

وفى هذه المناسبة ، لابد وأن أذكر كلمة قصيرة ، كتبتها فى ١٩٥٦/٨/١١ ، عن ضرورة إنشاء معهد عال لتخطيط الأقاليم والمدن والقرى .. وبالرجوع إلى هذه الكلمة ، التى نشرت منذ حوالى ثلاثين عاما .. ومع ما أنشىء من معاهد وأقسام لتخطيط المدن .. فإننى مع ذلك لا زلت أرى أن ما نشر فى هذا الوقت ، لا يزال هو الصيغة الأصلح والأوفق بالنسبة لتعليم التخطيط فى مصر ، والسارية فى معظم جامعات العالم .


الأهرام
١٥ / ٨ / ١٩٦٣



محاولة للكشف عن الفلسفة التى تختفى وراء "عماراتنا" الحديثة

بقلم الدكتور
عبد الباقى ابراهيم

في هذا المقال يرتاد الدكتور عبد الباقى ابراهيم مدرس التخطيط بكلية الهندسة بجامعة عين شمس مجالا جديدا لربط الفلسفة الاشتراكية بفن العمارة فى مدننا وقرانا وذلك من خلال التطورات السريعة التى تحدث لمجتمعنا .

فى الوقت الذى تعمل فيه الدولة جاهدة على إحياء تراثنا الحضارى حتى تتبلور الشخصية القومية للشعب ، تخطو الجهات المعنية فى هذا السبيل خطوات واسعة موفقة فى مجالات الفنون المختلفة . ولم يتخلف عن هذا الركب سوى العمارة المصرية الحديثة لا كعلم فقط ولكن كفن تنعكس عليه صورة المجتمع الاشتراكى الذى تحددت مقوماته وتبلورت معالمه . وفى الوقت الذى تسير فيه حركة التعمير والبناء فى الدولة بسرعة فائقة لترسم ملامح الصورة الطبيعية للدولة فى مدنها وقراها نجد هذه الملامح وقد فقدت قدرتها فى أن تعبر عن مجتمعنا الجديد أو أن تنبع من تراثنا الحضارى العميق . وهكذا تكاد تفقد العمارة المصرية الحديثة شخصيتها وسط هذا الخضم من الفلسفات المعمارية المعاصرة ، الأمر الذى لا تستطيع معه أن تعبر عن الذوق المعمارى العام للمجتمع المتجه نحو الاشتراكية .

لقد دأبت العمارة المصرية الحديثة على أن تحصل على مقوماتها من العمارة الأجنبية وتستمد أصولها مما تجود عليها به المؤلفات الغربية دون ما تعمق أو تبصر بما قد يجود به تراثنا القومى من ذخيرة فنية وافرة . ذلك فى الوقت الذى تركنا فيه رواد العمارة المعاصرة ينهلون من حضاراتنا وفلسفاتنا وتراثنا القومى ويقدمون لنا أروع الأمثلة لإمكانياتنا المعمارية التى تستمد جذورها من تراثنا العربى ومن ملامح مجتمعنا الجديد بالإضافة إلى المؤثرات المناخية المحلية فتخرج عمارة كعمارة المدينة الجامعية ببغداد والتى خططها جروبيوس وصممها مع [illegible] عمارة كعمارة مبنى السفارة الأمريكية فى بغداد للمهندس جوزيه سيرت . ولا عجب بعد ذلك فى أن نجد كبار المعماريين الذين زاروا القاهرة وعلى رأسهم المهندس الراحل فرانك لويد رايت وقد أبدوا أسفهم العميق لإهمالنا لتراثنا المعمارى القديم .

العمارة المعاصرة

وطالما تردد المفهوم السطحى لاستنباط الملامح المعمارية المستمدة من التراث الحضارى على أنه طراز قومى له صفاته وقواعده . ولكن العمارة المعاصرة لم تعد تعتمد على قواعد تحدد كيانها أو تقيد حريتها فهى وإن استمدت ملامحها من التراث القومى لا تفقد حريتها وتجاوبها مع أحدث الطرق الإنشائية ومع آخر ما يتوصل إليه العلم من المواد الحديثة للبناء .

والدولة وهى تسيطر على عملية البناء فى البلاد ، تستطيع بأجهزتها الفنية أن توجه العمارة المصرية الحديثة فى الطريق الذى تستند فيه على تراثنا الفنى فى روحه وفلسفته وليس فى الشكليات السطحية . والمجال يتسع لهذا السبيل فى المشروعات المعمارية المتكاملة سواء أكان ذلك فى مناطق الإسكان كما هو بالنسبة لمثل مدينة الفاطميين المزمع بناؤها والتى بنيت عمارتها على أساس التبسيط السطحى للطرز العربية . أو فى المبانى العامة التى تقوم بها الدولة كما هو الحال بالنسبة لمشروع مثل مدينة الأزهر الجامعية أو غيرها من المشروعات التى يخشى من أن تجمع أطرافها من تصميمات معمارية متباينة أو ألا



عمارتنا الحديثة

كيف يصبح للمدينة طابعها التخطيطي المميز

يخضع تخطيطها أو تصميمها إلى مجموعات متضافرة من المصممين . ومسئولية الجامعات هنا لا تقل عن دور الأجهزة الفنية فى الدولة فى هذا المجال . فالتعليم المعمارى لا يزال متخلفا عن غيره من الفنون . كما أنه يعتمد إلى حد كبير على ما تقدمه المراجع الأجنبية دون اعتبار للظروف المحلية . ذلك فى الوقت الذى يعانى فيه الإنتاج الفنى نقصا كبيرا فى مجال التأليف أو الأبحاث المعمارية التى تستمد أصولها من التراث القومى .

إن العمارة المصرية الحديثة لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الانفعالات الشخصية والإحساسات الفردية ، الأمر الذى لا تستطيع معه أن تلحق بالركب الاشتراكى فى الدولة أو أن ترسم البيئة الطبيعية التى ينمو فيها المجتمع الاشتراكى . وإذا كانت ملامح الاشتراكية فى العمارة قد ظهرت فى كثير من المناطق الجديدة للإسكان الاقتصادى أو المتوسط إلا أنها قد اختفت من مناطق الإسكان الخاص ، وإن كانت الملامح المعمارية فى كلتا الحالتين لا تزال بعيدة عن أعماق تراثنا الفنى شأنها فى ذلك شأن المبانى العامة التى تنمو فى مدننا وقرانا وتكاد تفقدها طابعها التخطيطى .

الملكية الفردية والعمارة

والطابع التخطيطى للمدينة المصرية مثله مثل الطابع المعمارى للعمارة المصرية المعاصرة تتبلور شخصية الشعب فى ثقافته وفنه وفى طريقة حياته فى المجتمع الاشتراكى الذى تندمج فيه قطاعات الشعب المختلفة . وإذا ما تفاعلت هذه العوامل مع العوامل الطبيعية والمناخية ، أصبح للمدينة طابعها التخطيطى المميز . ولما كان التقدم العلمى يجر خلفه تغييرا فى الحياة الاجتماعية التى تنعكس على التخطيط الطبيعى للمدينة فإن استقرار الطابع يعتمد على الآثار التى تمليها الظروف الطبيعية والمناخية أو المقومات التى تستمد من التراث القومى . فالطابع التخطيطى للمدينة المصرية فى تاريخها المعاصر قد تأثر بالعوامل الاقتصادية فى صور الملكية الخاصة وفى نظام تقسيم الأراضى للبناء كما تأثر بالشخصية المعمارية الفردية ، وبالامكانيات المادية لعمليات البناء الفردى ، الأمر الذى خلق هذه الصورة المشوهة للمدينة المصرية لاسيما فى مناطق الامتداد الحديثة التى اختفت منها الأسس السليمة للتخطيط أو الإسكان ، ، أصبحت الأرض الزراعية التى كانت مصدرا هاما


محاولة للكشف عن الفلسفة التى تختفى وراء عمارتنا الحديثة

بقلم الدكتور عبد الباقى إبراهيم

من مصادر غذاء المدن مسرحا للإرتجال فى التخطيط .

الكرنفال

أما الأحياء القديمة فقد ارتفعت فيها المبانى الحديثة ضاربة عرض الحائط جميع القيم الإنسانية لتراثنا القومى . فاختفت البواكى المظلة للمشاه والفاصلة بينهم وبين حركة المرور السريع وخرجت الأبراج والشرفات مكونة نماذج مختلفة من التشكيلات والألوان والانفعالات المتباينة . وفى وسط هذا الكرنفال تلاشت أهمية المسجد كمركز للنشاط الثقافى والاجتماعى فى المدينة المصرية واقتصر على اعتباره مكانا للعبادة فقط ، بعد أن حجبه عن الأنظار كثير من المبانى التى آن لها أن تُزال لتسترد المساجد مكانتها ولتكون مع الأسواق المجاورة حول الساحات الكبيرة مراكز إدارية وثقافية واجتماعية تخدم الأحياء المختلفة من المدينة .

وإذا كانت البلاد قد تعرضت على مر السنين لكثير من الفتوحات والحضارات بسبب موقعها بين القارات الثلاث ، وإذا كانت شخصية الشعب العربى فى مصر قد تأثرت كثيرا بهذه الفتوحات وهذه الحضارات التى تركت آثارا عميقة فى المجتمع المصرى وخلقت هذا التباين الظاهر بين طبقاته المختلفة . إلا أن الأمة وقد رسمت لنفسها طريق المستقبل وأخذت فى بناء شخصيتها الاشتراكية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، فلا شك فى أن ذلك سوف ينعكس على الكيان الاجتماعى للمدينة ومن ثم على كيانها الطبيعى وطابعها التخطيطى . والطابع فى مفهومه هنا ليس فى تقليد الماضى أو نقلا صريحا لعمارته وتخطيطه أو تبسيطا لعناصره ، ولكنه احياء لوحيه وفلسفته إما عن طريق الإختزال الفنى لخصائصه المعمارية أو عن طريق تطبيق مبادئه العامة فى التصميم والتخطيط بما يتناسب مع الحاضر والمستقبل .

وإذا كان التعليم المعمارى فى مصر لا يزال متخلفا عن غيره من الفنون لحداثة عهدنا به فإن تخطيط المدن كعلم لا يزال يمثل إحدى المواد الثانويه فى التعليم المعمارى بالرغم من مرحلة التطور السريع التى تمر بها البلاد وتنمو فيها عشرات المدن وآلاف القرى التى تحتاج إلى جيش كبير من المخططين ليعاونوها على تحديد مستقبلها على هدى السياسة العامة للدولة .

الأهرام ١٥ / ٨ / ١٩٦٣



١٩٧٨/٨/٧

نحو عمارة اسلامية معاصرة

ماذا بعد القرار ؟

كثر الكلام اخيرا حول قرار الدولة الخاص باحياء التراث المعمارى الاسلامى وقد دعا بعض الكتاب على صفحات الجرائد اليومية الى ضرورة الاسهام بخطوات فنية وعلمية لتعزيز هذا الاتجاه .. وبدا الكتاب يدلون بآرائهم فى هذا الشان .

وهذا الكلام يعيدنا الى ما كتبناه على صفحات نفس الجرائد منذ خمسة عشر عاما بالتحديد للدعوة الى هذا الاتجاه ، وقد اتهمنا اصحابنا وقتها بالرجعية تارة وبالتخلف تارة اخرى .

بقلم الدكتور
عبد الباقى ابراهيم
استاذ تخطيط المدن
بجامعة عين شمس

وكان منطقهم فى ذلك ان لا عودة الى الوراء بل تجب مسايرة التقدم ...

لدواع سياحية اكثر منه اقتناعا بالقيم الاسلامية العميقة !!

كثر الكلام أخيرا حول قرار الدولة الخاص بإحياء التراث المعمارى الإسلامى . وقد دعا بعض الكتاب على صفحات الجرائد اليومية إلى ضرورة الإسهام بخطوات فنية وعلمية لتعزيز هذا الاتجاه .. وبدأ الكتاب يدلون بآرائهم فى هذا الشأن .

وهذا الكلام يعيدنا إلى ما كتبناه على صفحات نفس الجرائد منذ خمسة عشر عاما بالتحديد للدعوة إلى هذا الاتجاه ، وقد اتهمنا أصحابنا وقتها بالرجعية تارة وبالتخلف تارة أخرى .

وكان منطقهم فى ذلك أن لا عودة إلى الوراء بل يجب مسايرة التقدم العلمى والتحول الاجتماعى الذى يحدد السمات المعمارية للعمارة المعاصرة .

وقد بدأنا تجاربنا فى تحقيق هذا الاتجاه كبرهان عملى أمام المعماريين بأن الدعوة ليست إلى التخلف ولكن إلى التقدم العلمى والاجتماعى والعقائدى ، فظهرت لنا بعض الأعمال ثم اتبعناها بكتاب نشرته حكومة الكويت عن إحياء التراث الحضارى للمدينة العربية المعاصرة سردنا فيه الفكر التخطيطى والمعمارى الذى يحقق هذا الاتجاه عمليا .

ثم بدأت التجربة تظهر عمليا فى الكويت ثم فى المملكة العربية السعودية . فالأمثلة الحية أقدر على الإقناع من الحديث عنها .. فان من رأى ليس كمن سمع .. ونحن بصدد إصدار مجلة « البناء » السعودية التى تسعى إلى تأكيد هذا الاتجاه .

القرارات .. ليست السبيل

لقد أثير هذا الموضوع كثيرا فى مؤتمرات عربية ومحلية ولكن لم يظهر أثر واضح فى واقع الحياة .. ومدننا تبنى مساحة كبيرة لا نستطيع معها مواكبة هذا الفكر الجديد لإحياء التراث المعمارى الإسلامى ، فاصدار القرارات أو انشاء الهيئات ليس هو السبيل إلى تحقيق هذا الهدف .

فالمشكلة أساسا فى الوعى القومى والانتماء العقائدى إلى التعاليم الإسلامية أكثر منه تعبيرا عن الجوانب المظهرية .

والعمارة فى جميع العصور هى انعكاس طبيعى للمقومات الاقتصادية والحضارية والدينية للشعوب .

فإذا تعمقت فى الشعب الروح الإسلامية الصحيحة انعكس ذلك تلقائيا على المكونات الطبيعية للمدن والعمارة ..

لماذا العمارة بصفة خاصة ؟ . وما بالنا بالأزياء .. وهى الأخرى تمثل كرنفالا مظهريا لا ينتمى إلى أصالتنا وعقيدتنا .

القيم الحضارية لا تهم !!

وواضع القرار لإحياء التراث المعمارى الإسلامى لا يستطيع أن يطبقه على نفسه أو حياته الخاصة وهو لا يزال يكتسى بالزى الغربى . فلماذا تكون العمارة هى الجديرة بالانتماء ؟ .

إن المشكلة أعمق من هذا بكثير .. وإذا كان



نحو عمارة إسلامية معاصرة

ماذا بعد القرار؟

كثر الكلام اخيرا حول قرار الدولة الخاص باحياء التراث المعمارى الاسلامى وقد دعا بعض الكتاب على صفحات الجرائد اليومية الى ضرورة الاسهام بخطوات فنية وعلمية لتعزيز هذا الاتجاه .. وبدا الكتاب يدلون بآرائهم فى هذا الشان .

وهذا الكلام يعيدنا الى ما كتبناه على صفحات نفس الجرائد منذ خمسة عشر عاما بالتحديد الدعوة الى هذا الاتجاه ، وقد اتهمنا اصحابنا وقتها بالرجعية تارة وبالتخلف تارة اخرى .

عبد المنعم الصاوى دعوة .. الى الالتزام

بقلم الدكتور عبد الباقى ابراهيم

قرار الدولة بإحياء التراث المعمارى الإسلامى لم يطبق على المدن الجديدة التى تقيمها الدولة نفسها فكيف يطبق على الأفراد والجماعات ؟ .

فإذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع .. والدعوة إلى هذا الاتجاه ليست بالكلام أو بالكتابة ولكن بالعمل وبالمثل وبالقدوة . ثم يأتى الإقناع ثم الإقتناع . إن متخذى القرار السياسى فى كثير من الأحيان لا يهمهم القيم الحضارية بقدر ما يهمهم سرعة الإنجاز والظهور وقضية هضبة الأهرام دليل على ذلك .

صندوق مراكب الشمس

لا شك فى أننا نعيش فترة من التخلف العلمى والحضارى وإلا لما ظهر هذا الكرنفال المعمارى فى مدننا .. إننا ما زلنا نبحث عن الاقتراض من الخارج .. ليس فقط فى مجال المال ولكن أيضا فى المجالات الفنية والحضارية .. وإلا لما وجدنا هذا الصندوق الزجاجى الذى يضم مراكب الشمس قابعا بجوار الهرم الأكبر كوصمة فى جبين المعمارى الإيطالى الذى أقامه أو المسئول الذى كلفه بذلك ..

ولماذا نجد من جهة أخرى تراثنا الإسلامى يستعمل فى إيواء المهجرين أو ضحايا سقوط العمارات .. أو تستعمل بعض الأمثلة القيمة من الدور الإسلامية كمقار الاتحاد الاشتراكى ؟ .

إننا فعلا نعيش فترة من التخلف العلمى والحضارى .. إننا نشاهد وزارة الإعلام تصدر التصريحات لإصدار المجلات الفكاهية والفنية التى تظهر لنا المعجزات الحضارية للكواكب .. وعلى الصفحات العريضة للصحف اليومية تظهر أخبار الإنجازات الحضارية للمطربين والمطربات والراقصين والراقصات .. وبعد ذلك تصدر وزارة الإعلام قرارا لإحياء التراث المعمارى الإسلامى للقاهرة .. ربما كان ذلك لدواع سياحية أكثر منه اقتناعا بالقيم الإسلامية العميقة .

يجب .. يجب !!

وأخطر من ذلك فهم بعض الكتاب لمفهوم العمارة الإسلامية، فالبعض يراها تبسيطا للعمارة العربية القديمة والبعض يدعو إلى ضرورة استعمال الحجر فى البناء .. والبعض يراها فى الزخارف والعقود والمشربيات .. والبعض يراها فى تأكيد القيم الحضارية للعمارة الإسلامية شكلا وموضوعا وتقدما علميا .

والبعض يكرر كلمة يجب ويجب .. دون أن يقدم المثل العملى لما يقول . وكم من يجب ظهرت فى قرارات المؤتمرات وعلى صفحات الجرائد والمجلات ولم يتحقق من ورائها شىء .. فلتقدموا أيها السادة الأمثلة الحية التى تعبر عن أرائكم تصميما أو بناء وإلا فليس هناك داع لضياع الوقت فى المجادلة .. فلتجتمعوا ولتناقشوا أعمالكم الفنية معا .. عسى أن تخرجوا بأفكار أكثر تقدما وأعمق فهما .

تناقض فكرى وفنى !

ومرة أخرى إلى قرار الدولة بإحياء التراث الإسلامى لعمارة القاهرة .. الذى صدر عن وزير الإعلام . هل هو قرار ملزم كقوانين تنظيم المبانى **أو هو دعوة عامة إلى الالتزام كلما أمكن ذلك ..** أو هو تعبير عن عدم الارتياح للحالة التى وصلت إليها العمارة فى مصر .. وماذا بعد القرار ؟ .

هل تنوى الوزارة إقامة مهرجانات معمارية كمهرجانات السينما تمنح فيها المعماريين جوائز التقدير الذهبية على لفائف البردى كالتى أهديت إلى الرواد فى عالم التمثيل أخيرا ؟ .

هل تقوم المؤسسات العلمية بتنظيم عروض معمارية تمثل الفكر الإسلامى كما تقوم بعض الجمعيات الخيرية بتنظيم عروض الأزياء على أنغام الموسيقى وموائد المشروبات ؟

إننا فعلا نعيش مرحلة من مراحل التناقض الفكرى والفنى والعلمى . ربما توجه الدعوة هنا إلى الحزب الجديد الذى يقيمه الرئيس السادات لوضع برنامج عملى لبناء الدولة العصرية تخطيطيا ومعماريا .. مع بنائها علميا وحضاريا وإسلاميا .. حتى تظهر آثار الدعوة أو قرار الدولة لإحياء التراث المعمارى الإسلامى عمليا — والله ولى التوفيق .

الأخبار ٧/ ٨/ ١٩٧٨



٢/٢/١٩٨٢

العمارة والثقافة

د . عبد الباقى ابراهيم

دائما ما تتردد العبارة التى تقول إن العمارة أم الفنون حيث تحتوى الفنون التشكيلية والموسيقية والمسرحية . ولكنها فى واقع الأمر لم تعد كذلك بعد أن فقدت العمارة المعاصرة مقوماتها الحضارية .. وإذا كانت العمارة على مر العصور تعتبر المرآة التى تنعكس على صفحاتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات فى كل عصر ، وإن كانت فى الوقت الحاضر قد فقدت مقوماتها الحضارية فهى بذلك تعبر عن فقدان المجتمع لجانب من مقوماته الثقافية .

فالعمارة المعاصرة لم تعد جزءا من الكيان الثقافى للمجتمع بل قوالب من الخرسانة والطوب والبياض تؤدى وظيفتها المادية دون مراعاة للجوانب الحضارية . فالإنسان المعاصر لم تعد تهمه العمارة بقدر ما تهمه الأغنية أو الرقصة أو الصورة أو القطعة الموسيقية .. من هنا كان اهتمام وسائل الإعلام بهذه الجوانب التى أصبحت المحرك الأول للحركات الثقافية فى الدول النامية — وبقيت العمارة المعاصرة بعد ذلك بعيدة عن الصورة .. لا يهتم بها أبناؤها ولا يرعاها أهلها .

إن ارتباط العمارة بالثقافة ليس ارتباطا وجدانيا أو معنويا ولكنه كذلك ارتباط عضوى ، ففيها يعيش الإنسان بجسمه ووجدانه معا . والتعايش بين الإنسان والعمارة هو تعايش مستمر سواء فى مكان السكن أو مكان العمل أو مكان الترويح عن النفس .. فالعمارة إذن هى حيز يحتوى الإنسان فى حركته الداخلية أو الخارجية ..

وارتباط العمارة بالثقافة كذلك ارتباط علمى يعرفه الخاصة والعامة .. هى ملتقى العلوم الهندسية فى الإنشاء والبناء .. فى المواد والتجهيزات وهى ملتقى العلوم الفنية فى التأثيث والتنسيق فى التكوين والتشكيل . فهى فعلا ام الفنون خاصة إذا كانت ملتزمة بالخط الإسلامى فى تصميمها وتخطيطها .. فأين كل هذا مما يقام أو يقال ..

إن العمارة عند المثقفين حضارة تشيّد .. وعند العلماء تاريخ يكتب .. وعند الحكماء كتاب يقرأ ، وعند الحكام صروح تبنى .. وعند المتخصصين انجاز وابتكار .. فأين كل هذا مما يقام أو يقال ..

طالما نسمع عن الجوائز الأدبية والمعارض الفنية .. والمهرجانات الوطنية والإقليمية للسينما والمسرح والموسيقى .. وطالما نرى الأضواء تسلط على الآهات والرقصات .. وطالما نقرأ الصفحات فى الصحف والمجلات عن الممثلين والمثالين وعن الشعراء والناثرين ، والعمارة فى كل ذلك مهجورة متروكة ليس لها من راع أو معين .. فقد أصبحت عند العامة حوائط صماء .. وعند الخاصة موردا للرزق .. وعند الحاكمين نصبا تقام ..

يقول المتخلفون إن العمارة للمعماريين وهى بذلك لا تحتاج إلى عون أو معين .. بينما يرى المتقدمون أن العمارة لكل المجتمع وكل المواطنين .. فهى الأولى بالرعاية والعناية لأنها مقياس التقدم .. ومعيار الأصالة والحضارة ..

الأهرام ٢/ ٢/ ١٩٨٢



١٨/٦/١٩٨٣



د عبد الباقى ابراهيم
رئيس مركز الدراسات
التخطيطية والمعمارية

مهما قيل عن اسباب انهيار العمارات سواء بالغش فى مواد البناء او بعدم التقيد باصول الصنعة او بعدم وضع حديد التسليح الكافى او بزيادة الادوار عن المسموح به او بسبب وجود المياه الجوفية او التربة الطفلية او بسبب التواطؤ فى الاجراءات التنظيمية كل هذه الاسباب هى نتيجة حتمية لانهيار تنظيم مهنة الهندسة المعمارية والانشائية فى مصر والمقارنة هنا ليست بالدول المتقدمة التى بلغ فيها تنظيم المهنة مستوى رفيعا سواء فى النواحى التعاقدية او الفنية او الرقابية

مهما قيل عن أسباب انهيار العمارات سواء بالغش فى مواد البناء أو بعدم التقيد بأصول الصنعة أو بعدم وضع حديد التسليح الكافى أو بزيادة الأدوار عن المسموح به ، أو بسبب وجود المياه الجوفية ، أو التربة الطفلية ، أو بسبب التواطؤ فى الإجراءات التنظيمية ، كل هذه الأسباب هى نتيجة حتمية لإنهيار تنظيم مهنة الهندسة المعمارية والإنشائية فى مصر . والمقارنة هنا ليست بالدول المتقدمة التى بلغ فيها تنظيم المهنة مستوى رفيعا سواء فى النواحى التعاقدية أو الفنية أو الرقابية ، ولكن المقارنة هنا بالدول المحيطة بنا والتى بدأت تقفز أمامنا بعد أن أنهكت قوانا وبعد أن اتجهت المنظمات المهنية المحلية إلى توظيف مواردها فى المشروعات الإنتاجية وليس فى تنمية الكفاءات الإنتاجية ولا فى تنمية الكفاءات الفنية والهندسية والتنظيمية لأعضائها .. ويؤلمنا أن تتقهقر المهنة فى مصر بعد أن كانت ركيزة التقدم الهندسى فى المنطقة .

هذا فى الوقت الذى تقوم فيه الجمعيات الهندسية فى الدول المحيطة بنا بعقد الندوات التى تسعى فيها بجدية وإصرار إلى تنظيم المهنة والارتقاء بكفاءة المهندس العربى فنيا وعلميا .. وتقوم فيه الجامعات فى هذه الدول بتنظيم المؤتمرات الهندسية التى تسعى فيها إلى التطوير الجذرى فى التعليم والتدريب الهندسى والارتقاء بالمهنة ، مواكبة بذلك التقدم العلمى فى العالم .

إننا هنا لا نقف عند حد التغنى بالماضى والتحسر على الحاضر .. ولكننا نتقدم بمؤشرات للحل لمن يتبناها :

● تسعى نقابة المهن الهندسية بتوظيف مواردها فى تنمية الكفاءات الفنية والهندسية لأعضائها باعتبار أن الاستثمار فى التنمية البشرية لا يقل أهمية عن الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية .

● يعدل قانون المهن الهندسية لتنظيم الجمعيات الهندسية المتخصصة بحيث تمثل الشعب المتخصصة بالنقابة الجناح المهنى للنقابة وتمثل الجمعيات المتخصصة الجناح العلمى للنقابة بعد إلغاء تبعيتها لوزارة الشئون الاجتماعية وتصدر بذلك اللوائح التنفيذية المنظمة لمسئوليات كل منها فى الارتقاء بمستوى المهنة تنظيميا وعمليا .

● لا يجوز للمهندس ممارسة المهنة إلا بعد سنتين من تخرجه وحصوله على شهادة خبرة من إحدى المصالح أو المكاتب الاستشارية ثم على شهادة ممارسة المهنة من الجمعية الهندسية التى ينتمى إليها ويصدق عليها من نقابة المهن الهندسية .

● لا يحق للمهندس فتح مكتب لممارسة الأعمال الهندسية إلا بعد خمس سنوات من تخرجه وحصوله على شهادة ممارسة المهنة من الجمعية التى ينتمى إليها والمصدق عليها من نقابة المهن الهندسية ومن ثم يحق له القيام بالأعمال الاستشارية التى لا تتعدى الحجم أو القيمة التى تقرها نقابة المهن الهندسية .

● يحق للمهندس التسجيل فى قائمة الاستشاريين المتخصصين وذلك بعد عشر سنوات من تخرجه أو من ممارسته للمهنة ويمكن أن تقل هذه المدة سنة عند حصوله على درجة الماجستير وسنة عند حصوله على درجة الدكتوراه على أن يتقدم المهندس بطلب مع نسخ من أعماله وأبحاثه إلى لجنة تسجيل الاستشاريين بنقابة المهن الهندسية التى تقرر منحه هذا اللقب بشهادة رسمية يعلن عنها فى الصحف اليومية فور اعلانها وذلك نظير الرسوم التى تقررها النقابة .

● يحق للمهندس الاستشارى بمفرده أو مع

مجموعة من المهندسين الاستشاريين التقدم لتسجيل مكتبهم أو شركتهم فى سجل المكاتب الاستشارية وذلك بعد أكثر من خمسة عشر عاما من تخرجه وممارسته المهنة وتسجيله كمهندس إستشارى ويمكن أن تقل هذه المدة سنة عند حصوله على درجة الماجستير وسنة عند حصوله على درجة الدكتوراه وعلى أن يتقدم بسابقة أعماله أو أعمالهم على اللجنة المختصة لتسجيل المكاتب الاستشارية بنقابة المهن الهندسية وتمنح شهادة تسجيل المكتب الاستشارى نظير الرسوم التى تقررها النقابة ويعلن عن ذلك بالصحف اليومية فور إعلانها .

● لا يجوز للمهندس الممارس أو المهندس الاستشارى أو المكتب الاستشارى التعاقد مع صاحب العمل إلا بأحد العقود المعتمدة من النقابة والتى تضعها للتخصصات المختلفة وللنوعيات المختلفة من الأعمال على أن يتم اعتماد العقد من سكرتير عام النقابة وتسجيله بالشهر العقارى .

● لا يجوز للمهندس الاستشارى الأجنبى أو المكاتب الاستشارية الأجنبية العمل أو التعاقد على العمل فى مصر إلا بالمشاركة مع مهندس استشارى أو مكتب استشارى مصرى بحيث لا يقل نصيب الجانب المصرى عن ٥٠٪ (خمسين فى المائة) من قيمة العقد و ٥٠٪ (خمسين فى المائة) من حجم النوعيات المختلفة عن التخصصات الفنية على أن تكون هذه المشاركة عن طريق العقد الموحد المعتمد من النقابة لهذا الغرض موضحا التزامات كلا الجانبين فى الأعمال المختلفة وإيداع صورة منه بسجل العقود بالنقابة .

● لا يجوز للمهندس التعاقد مع المكاتب الاستشارية الأجنبية سواء للعمل فى مصر أو الخارج إلا عن طريق المكتب الاستشارى الذى يعمل أو يشارك فيه أو جهة العمل الرسمية التى يعمل فيها على أن يخطر المكتب المختص بتسجيل حركة المهندسين فى النقابة ، ويعتمد التعاقد الشخصى للمهندس الذى لا يعمل بمكتب استشارى أو جهة رسمية من نقابة المهن الهندسية وذلك بعد دفع الرسوم المقررة .

● لا يجوز للمكاتب العربية أو الأجنبية الإعلان فى مصر عن وظائف مهندسين من التخصصات المختلفة إلا من خلال وسائل الإعلام أو المجلات أو النشرات الفنية المصرية وذلك على اساس النظام الذى تحدده النقابة . وفى حالة طلب الإعلان فى الصحف المحلية يتم ذلك باعتماد النقابة لصيغة الإعلان وتقييد ذلك فى سجل الإعلانات عن طلب المهندسين للخارج .

● تعد النقابة سجلا للاستشاريين والمكاتب الاستشارية المسجلة لديها موضحا فيه البيانات الأساسية لمجالاتهم التخصصية ونماذج أعمالهم وتطبع فى صورة راقية ترسل نسخا منها إلى المكاتب التجارية المصرية فى الخارج للإعلان عنها وتقديمها للجهات الرسمية والخاصة فى الخارج وحض المكاتب التجارية المصرية فى الخارج للعمل على مساعدة مندوبى المكاتب الاستشارية المصرية فى تسويق أعمالهم . كما تطلب النقابة من وزارة الخارجية بموافاتها بحالات الاستشارات الهندسية التى يعلن عنها فى الخارج وذلك من خلال المكاتب التجارية المصرية فى الخارج .

● يعفى المهندس الممارس أو الاستشارى من الضرائب لمدة ثلاث سنوات من بداية ممارسته لعمله الاستشارى وليس من تاريخ التخرج كما هو فى قانون الضرائب الحالى . كما تعفى الأجهزة


١٩٨٣/٧/١٨

بعد انهيار العمارات !

د . عبد الباقى ابراهيم
رئيس : مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

والأدوات الهندسية المستوردة من الجمارك خلال السنوات الثلاث الأولى من ممارسته المهنة .

● تصدر نقابة المهندسين الكتيبات الخاصة بتنظيم المهنة مثل اعداد برنامج عمل المشروعات – التنظيم الإدارى والمالى للمكتب الهندسى – كتاب العملية – العقد الموحد للأعمال الإنشائية – العقد الموحد للأعمال المعمارية – العقد الموحد للأعمال الصناعية – نظام الترقيم لإعداد التصميمات التنفيذية – شروط التعاقد مع المقاول والمكتب الأجنبى والعمل بالخارج – سجل المهندسين الاستشاريين والمكاتب الاستشارية وتخصصاتها .

● لا يجوز للمهندس الاستشارى الجمع بين العمل الاستشارى والمقاولات وعليه اخطار النقابة بتحويل نوعية النشاط خلال شهر واحد من تاريخ بدء العمل الجديد وإلا تعرض للمساءلة النقابية . وعلى المهندس المقاول تقديم صورة من تسجيله كمقاول لدى الغرفة التجارية فى سجل المهندسين المقاولين بنقابة المهندسين .

● يصدر وزير الدولة للتعليم قرارا بتعيين رؤساء الجمعيات الهندسية المتخصصة أعضاء فى اللجنة العليا للتعليم الهندسى بالمجلس الأعلى للجامعات ولجانها المتخصصة التى تنظر فى معادلات الشهادت وتطوير التعليم فى التخصصات الهندسية المختلفة بعد اعتمادها من اللجنة العليا للتعليم الهندسى .

● تقوم نقابة المهندسين بالتأمين على المهندسين العاملين فى المواقع النائية أو ذات الطبيعة الخاصة وذلك ضد الحوادث والمرض كما تقوم بالتأمين على المكاتب الاستشارية العاملة فى الخارج ضد الخسارة أو الحوادث .

● تضع النقابة حدود المسئولية القانونية عن أعمال المهندس الممارس والمهندس الاستشارى والمكتب الاستشارى ، ونظام الإجراءات التأديبية لمخالفة القانون بتنظيم المهنة وتحديد المسئولية الرقابية لممثلى النقابة فى المحافظات أو الأحياء فى المدن الكبرى وذلك لضمان تنفيذ بنود القانون بالتعاون مع أجهزة الحكم المحلى .

● تقوم نقابة المهن الهندسية بمراجعة قيمة اشتراك أعضائها العاملين فى داخل حدود مصر أو الخارج وكذلك رسوم التسجيل ونظم التأمين فى الداخل والخارج .

الأهرام ١٨ / ٦ / ١٩٨٣



١٩٨٥/١/٢٠

رسالة المعمارى الى الحاضر والمستقبل

ينعقد فى الشهر القادم يناير عام ١٩٨٥ المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين وهو أكبر تجمع معمارى عالمى يعقد كل عامين ومن المتوقع ان يقوم رئيس الوزراء بافتتاح المؤتمر الذى دعى له معظم وزراء الاسكان فى العالم ... يناقش المؤتمر موضوع رسالة المعمارى فى الحاضر والمستقبل بعد أن أدر... الدور الهام الذى يقوم به المعمارى فى بنا... لتكون مقرا لهذا المؤتمر اعترافا م... وقد اختيرت ... فى بناء الحضارة ...

والتمتع بدفء الجو فى شتاء مصر .. هنا فقط ينتقل الحديث الى تنشيط السياحة وتصبح رسالة المعمارى المصرى فى ... قبال

بقلم الدكتور

عبدالباقى محمد ابراهيم

رئيس قسم العمارة

جامعة عين شمس

ينعقد فى الشهر القادم يناير عام ١٩٨٥ المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين وهو أكبر تجمع معمارى عالمى يعقد كل عامين . ومن المتوقع أن يقوم رئيس الوزراء بافتتاح المؤتمر الذى دعى له معظم وزراء الإسكان فى العالم .. ويناقش المؤتمر موضوع رسالة المعمارى فى الحاضر والمستقبل بعد أن أدرك العالم الدور الهام الذى يقوم به المعمارى فى بناء حضارة الإنسان . وقد اختيرت القاهرة لتكون مقرا لهذا المؤتمر اعترافا من العالم بأهمية دور المعمارى المصرى عبر التاريخ فى بناء الحضارة .. إلى أن توقف هذا الدور منذ ما يقرب من خمسة قرون تعرضت فيها مصر للغزوات العسكرية والثقافية التى أفقدت العمارة المحلية طابعها وقيمها الحضارية وفتحت الأبواب للأنماط المعمارية الأجنبية التى أفقدت المدينة المصرية المعاصرة شخصيتها العمرانية ، حتى أصبحت المدينة المصرية حقلا خصبا للدارسين والباحثين الذين يفدون من أنحاء العالم بحثا عن الاصالة تحت أنقاض التاريخ .

ويحضر المؤتمر وفود رسمية من كل دول العالم وفى مقدمتهم نجوم المؤتمر وهم خمسة من المعماريين من أمريكا وانجلترا والهند ، وكأنه لم يظهر بعد نجم واحد فى سماء المعمارى العربى شرقا وغربا بعد أن سيطر المعمارى الغربى على سوق العمارة فى العالم العربى فأقام فيه صروحا معمارية تخلد دوره التاريخى فى البناء والتعمير .. ثم تفد الوفود الأجنبية بعده تنتقد ما شيده من بناء لا يحترم البيئة أو الثقافة أو التاريخ .. والمعمارى العربى فى كل هذه التحركات يقف موقف المتفرج .. متوقف الحركة قليل التأثير .. مرجعه الوحيد هو ما تخرجه مطابع الغرب من أعمال معمارييها ، تاريخهم ، نظرياتهم ، انجازاتهم . ثم تفد الوفود الأجنبية مرة أخرى لتغرف من نهر المعرفة المعمارية المدفون تحت أنقاض التاريخ .. تحت أقدامنا .. ونحن نطلع دائما إليهم تبهرنا حضارتهم المادية والتكنولوجية .

جميل أن تجتمع وفود المعماريين من أنحاء العالم فى مدينة القاهرة تبحث عن رسالة المعمارى فى الحاضر والمستقبل .. فى مصر .. فلا تجدها فى المنظمات المهنية التى لا تستطيع أن تصدر نشرة شهرية توزعها على المعماريين فى مصر .. لا تجدها فى التعليم المعمارى الذى يرتبط بالتعليم الهندسى .. الذى يعد المهندسين المعماريين .. حتى سقطت صفة المعمارى عن المهندس فاختلطت التخصصات دون تمييز فى المهنة أو الأداء .. فأستاذ الميكانيكا يعمل مقاولا معماريا .. ومهندس الرى يقوم بدور المخطط العمرانى .. والمقاول يعمل فى الاستشارات المعمارية .. لا تجدها .. فى المنظمات المعمارية العلمية التى لا نشاط لها إلا فى السفريات المتكررة لبعض أعضائها حول العالم على نفقة الدولة بحجة الإعداد لاستقبال الضيوف الأعزاء .. وليس فى جعبتها قائمة بالمعماريين الذين تمثلهم فى مصر ..

— لقد رصدت الدولة ما يقرب من ربع مليون جنيه مصرى فى ميزانيتها لصالح الهيئة الهندسية العليا للإنفاق على استقبال ضيوف المؤتمر ، وميزانية شعبة العمارة فى نقابة المهندسين تساوى صفرا .. فأى منطق هذا الذى يدعو معماريى العالم إلى مصر ليناقشوا رسالة المعمارى فى الحاضر والمستقبل ، والمعمارى فى مصر لا يدرك رسالته لا فى الحاضر ولا فى المستقبل .. وأصبحنا كأطفال القرية تبهرنا المهرجانات التى تمر بالقرية فنغنى معها ونصفق لها ثم نجرى فى أذيالها .. كيف ندعو معماريى العالم إلى مصر ليشاهدوا هذه التشوهات المعمارية التى أصابت مصر بعد أن انحرفت منظماتها المهنية إلى الأعمال التجارية وتركت المهنة المعمارية تنعى

حاضرها ومستقبلها .. اللهم إلا إذا كانت دعوة معماريى العالم إلى نزهة سياحية بين الآثار الفرعونية والإسلامية والتمتع بدفء الجو فى شتاء مصر .. هنا فقط ينتقل الحديث إلى تنشيط السياحة وتصبح رسالة المعمارى المصرى فى الحاضر والمستقبل هى الاستقبال والترجمة والإرشاد ..

قد لا يعلم معظم المعماريين فى مصر بهذا الحدث الكبير فالإعداد له يدور فى أروقة مغلقة .. وإذا كان قد نفذ إليها بعض عشرات من المعماريين المصريين يحاولون البحث عن رسالة المعمارى المصرى فى الحاضر والمستقبل .. إلا أنهم لا يجدون إلا الحديث عن رسالة المعمارى المصرى فى الماضى والماضى .. تمجيدا وتخليدا فهم لا يجدون لرسالة المعمارى المصرى حاضرا .. أو مستقبلا فى إطار التنظيمات المعمارية القائمة ..

وإذا كان المؤتمر يعد فرصة للمعمارى المصرى أن يرى نفسه فيه فالأمل معقود فى النهاية عليه ليبدأ عهدا جديدا من العمل الجاد لإستعادة أمجاده السابقة التى بهرت ضيوف المؤتمر .. عهدا يفتح فيه خمسة عشر ألف معمارى مصرى صفحة جديدة من التنظيم المهنى الذى يستطيع رعاية المعمارى بعد تخرجه مهنيا وعلميا .. باعداد نظام جديد للممارسة المعمارية كما هو فى كل دول العالم المتقدم ، بإصدار المجلات والكتيبات التى تقدم للمعمارى كل جديد فى عالم البناء ، بالمساهمة فى تطوير التعليم المعمارى ، بالارتقاء بالمستوى المعمارى .. بتأصيل القيم الحضارية فى بناء العمارة للمدينة المصرية .. مع ربط الماضى بالحاضر والمستقبل .. لاستعادة الشخصية المعمارية للمدينة المصرية .. الأمل معقود فى تنظيم مهنى علمى متكامل لا تتقاسمه نقابة المهندسين من جانب وجمعية المهندسين من جانب آخر .. تنظيم قادر على العطاء .. على الحركة .. على جمع معماريى مصر نحو هدف واحد هو بناء الصورة الحضارية لمصر المستقبل ..

والعبرة فى كل ما يعقد من مؤتمرات أو يقام من ندوات ليس بالنتائج والتوصيات بقدر ما هى فى ما تفرزه من حركة فكرية مع نشاط علمى ومهنى . لقد مج المعمارى المصرى أن يكون متفرجا فى مهرجان كما كان فى ندوة البيئة أو مساندا لفرقة كما كان فى ندوة الأغاخان .. فالمعمارى المصرى يريد أن يكون هو المحرك لمثل هذه اللقاءات .. هو الداعى لها .. هو الموجه لموضوعاتها ولا بأس بعد ذلك من دعوة العالم ليشارك فيما نقدمه من دراسات ويشاهد ما نبجزه من أعمال .. ويرى ما نقدم عليه من تحديات لإزالة مسحة القبح التى أصابت مدن مصر .. وتحت أقدامنا كل مقومات الحضارة المعمارية .

الأخبار ٢٠ / ١ / ١٩٨٥



رسالة المعمارى الى الحاضر والمستقبل

بقلم الدكتور :
عبدالباقى محمد ابراهيم
رئيس قسم العمارة
جامعة عين شمس



٣١/١/١٩٨٥

المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين « المهزلة .. والمأساة »

بدأت أعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين فى القاهرة يوم الأحد ٢٠ يناير ١٩٨٥ وحضر الافتتاح السيد رئيس الوزراء نيابة عن السيد رئيس الجمهورية .. وانتهت أعمال المؤتمر يوم الخميس ٢٤ من نفس الشهر فى هدوء كامل لم يحس به أحد ولم يسمع عنه انسان ، وكأنه حدث هامشى على صفحات التاريخ ولا يمثل أكبر تجمع للمعماريين فى العالم .. انتهى المؤتمر بعد فشل ذريع أساء إلى مصر وشوه صورتها أمام الأجانب بالرغم من أن الدولة قد خصصت له ما يقرب من ربع مليون جنيه للإنفاق عليه .

لقد ذكرت مطبوعات المؤتمر أنه من المنتظر أن يشارك حوالى ٧٠٠٠ معمارى فى أعماله فلم يصل منهم من الخارج غير ٧٠٠ فقط انضم إليهم عدد أقل من المعماريين المصريين الذين ينادون بضرورة التحقيق فى هذه المأساة ، فصورة مصر لا يمكن التفريط فيها حتى إذا أنفقنا كل هذه الآلاف من الجنيهات .

وبدأت مهازل المؤتمر من اليوم الأول عند تسجيل الأعضاء .. والبحث عن مطبوعات المؤتمر التى لم تكن معدة مسبقا .. فبطاقة العضوية يتسلمها العضو ويكتب اسمه عليها فى حينه .. ثم ينتظر العضو إذا كان سعيد الحظ فى التعرف على اسمه فى القوائم المعدة للمشاركين لاستلام المطبوعات ، وهى عبارة عن كتيب فى أسوأ نوعية من الورق وأسوأ تصوير وطباعة ، وإذا سأل عن بطاقات الدعوات يحال إلى المقرر العام .. وإذا سأل عن المحافظ الجلدية يقال له لم تصل بعد من فرنسا ، وكأن مصر ليس فيها من يستطيع أن يعد البطاقات أو المحافظ أو الكتيبات .. وتنتهى المهزلة لتبدأ مهزلة أخرى فى حفل الافتتاح بينما جلس رئيس الوزراء وعلى يساره سكرتير الاتحاد الدولى للمعماريين بدلا من رئيس الاتحاد الذى تأخر عن الحضور .. وبعد بداية مراسم الافتتاح يحضر رئيس الاتحاد الدولى وينسحب سكرتيره العام .. فقد تأخر سيادته لأنه لم يجد من يستقبله أو يصاحبه ، فانتظر أحد المعاونين طويلا ثم اضطر لإستئجار تاكسى ينقله إلى قاعة الاحتفالات الكبرى لجامعة القاهرة ..

ويبدأ اليوم الثانى بمهزلة جديدة .. حيث صعد أول المتحدثين وهو من نجوم المؤتمر ليقدم أول بحث فى المؤتمر .. وبدأ كلامه بالاعتذار عن عدم إلقاء كلمته لأنه ليس هناك الاستعدادات المناسبة ولا يستطيع أن يتحدث فى هذه الفوضى التنظيمية .. فلا شاشات لعرض الشرائح المصورة أو أجهزة الإسقاط اللازمة .. فيخرج المؤتمرون غاضبين فى أول ساعة عمل من ساعات المؤتمر .. انتظارا للشاشات وأجهزة الإسقاط وأجهزة الترجمة .. ويستأنف المؤتمر جلساته ويضيع الوقت على المتحدث الأول نجم المؤتمر .. ويضطر رئيس الجلسة إلى إنهاء كلمته .. فيبدأ المؤتمرون بالتصفيق المتواصل طالبين استمراره فى الحديث .. فيستمر .. وتؤجل الكلمات التالية إلى الجلسة التالية ..

وتبدأ الجلسة التالية بمهزلة أخرى حيث ينادى

على رئيس الجلسة فلا من مجيب .. فيتطوع أحدهم لرياسة الجلسة .. ثم يصعد المتحدث الأول فيجد شاشة العرض ولا يجد أجهزة الاسقاط .. فقد تلاشت .. فيلقى كلمته بدون الصور الإيضاحية التى هى أساس العرض والتقديم .. ويخرج المؤتمرون بعد الجلسة طالبين مكانا لتناول الغذاء والمرطبات .. فيقال ان الوجبات محددة للضيوف فقط أما المشاركون المصريون وغيرهم فعندهم منازلهم .. والسيد المقرر يحتفظ ببطاقات الأكل يوزعها على من يشاء من أتباعه .. ويتوجه بعض المؤتمرين بعد ذلك إلى حيث تعرض الأفلام المعمارية ، وبعد البحث والسؤال عن المكان ليجدوه فى أحد مدرجات كلية الحقوق .. وبعد أن ينتظم الجميع ويبدأ العرض تحترق لمبة الإسقاط فيتوقف العرض وينصرف الجميع .. إلى أى مكان آخر أو جلسة فرعية أخرى ..

وفى صباح اليوم الثالث يحضر المتحدث الأول وهو من مصر ومعه أجهزة الاسقاط والشاشة الخاصة به بعد مشاهدته للمهازل السابقة .. ويبدأ فيلمه التسجيلى عن العمارة التاريخية فى مصر .. ويتبعه متحدث أجنبى . وهكذا إلى أن صعد المتحدث المصرى التالى ليلقى كلمته فيطيل وفى حدود الوقت المخصص له فى البرنامج .. ولكن المؤتمرين يصفقون حتى ينزل وينهى كلمته .. وكانت مهزلة .. وبعد فترة تبدأ مهزلة أخرى حيث توقف المترجمون عن الترجمة بسبب مشكلات ماليه .. فيصعد مقرر المؤتمر على المنصة معلنا أنه سوف يبلغ رئيس الوزراء بهذا التوقف .. ويتصل بالنائب العام لإجبار المترجمين على العمل .. وقد كان .. واستأنف المترجمون أعمالهم .. ويخرج المؤتمرون من القاعة بحثا عن الجديد من مطبوعات المؤتمر فيقال لهم انها فى المطار .. أعداد خاصة عن عمارة القاهرة أعدت فى لندن ونقلت بالطائرة .. وكأنه لاتوجد فى مصر مطابع أو ناشرون ..

وفى اليوم الرابع والأخير بدأ مندوب الإقليم الخامس الذى يضم دول شرق آسيا فى إلقاء كلمته .. ولكن بمقدمة أشار فيها إلى الفوضى وعدم التنظيم الذى أصاب المؤتمر .. وكل يلقى اللوم على الآخرين .. وكانت كلماته القوية الجارحة تشق قلوب الحاضرين من المصريين .. هكذا بدأ المؤتمر .. وهكذا انتهى فى صورة مزرية سوف يذكرها المؤتمرون من الأجانب تعززها الصور التى التقطوها لأحياء القاهرة وشوارعها ومبانيها التى فقدت كل مقومات النظافة والجمال ..

والسؤال الذى تبقى على ألسنة المؤتمرين من المصريين بعد هذه المأساة هل من مسئول يسأل .. هل من تحقيق يجرى .. هل من مجيب .. ؟ لقد ضاع المال .. وأكثر من ذلك ضاعت صورة مصر التى لاتقدّر بمال ..

الأخبار ٣١/ ١/ ١٩٨٥

وشوارعها ومبانيها التى فقدت مقومات النظافة والجمال ..
والسؤال الذى تبقى على ألسنة المؤتمرين من المصريين بعد هذه المأساة هل من مسئول يسأل .. هل من تحقيق يجرى .. هل من مجيب ..؟ لقد ضاع المال .. وأكثر من ذلك صورة مصر التى لا تقدر بمال ...

كاتب هذا المقال الدكتور عبد الباقى ابراهيم رئيس قسم العمارة بهندسة عين شمس

حول المؤتمر الأول للمعماريين المصريين
العمــارة الديمقراطية . . والأمــل



١٩٨٥/٥/٢

بقلم
د. عبد الباقى ابراهيم

انعقد المؤتمر الأول للمعماريين المصريين فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ ابريل ١٩٨٥ م ، واشترك فيه حوالى أربعمائة معمارى مصرى حضروا من كل أنحاء مصر ، ولأول مرة فى تاريخ العمارة المصرية ، ليتدارسوا حاضر العمارة المصرية ومستقبلها ، بعد فشل مؤتمر الاتحاد الدولى للمعماريين الذى عقد فى القاهرة فى يناير ١٩٨٥ فى إيصال رسالته للمعمارى المصرى الذى استضافه على أرضه .. لقد أظهر المؤتمر الأول للمعماريين المصريين قدرة المعمارى المصرى على العطاء الذاتى دون توجيه خارجى أو دعم مالى .. كما أظهر قدرة المعمارى المصرى على تحريك القوالب التنظيمية الراكدة مهنيا وعلميا ودفعها إلى الأمام بحثا عن مستقبل أفضل للعمارة والمعماريين المصريين . والمؤتمر بهذه الصورة المشرفة وبهذا المستوى العالمى فى العطاء والتنظيم يعتبر علامة فى تاريخ العمارة المصرية ، فهو يفصل بين مرحلة الركود الذى خيم على الحركة المعمارية فى مصر منذ ثلاثين عاما ومرحلة الانطلاق المهنى والعلمى الذى بدأته لجان العمل المختلفة المنبثقة عن المؤتمر الأول لتقدم دراساتها إلى المؤتمر الثانى للمعماريين المصريين فى ابريل من عام ١٩٨٦ م .

هذا المؤتمر تعبير ديمقراطى عما يجيش فى نفوس المعماريين المصريين من مرارة وألم ، لما أصاب التراث المعمارى المصرى من تحلل واندثار ، ولما أصاب الثروة البنائية القائمة من تخلف واضمحلال ، ولما أصاب المنظمات المهنية والعلمية القائمة من تعثر وانغلاق . فى هذا الجو القاتم قامت مجموعة من المعماريين المصريين بهذه الصحوة المعمارية تدعو إلى التجمع فى مؤتمر يكون بداية لمؤتمرات سنوية مستقبلة ، وهذا ما حدا بهم إلى تسمية تجمعهم بالمؤتمر الدائم للمعماريين المصريين ، واندفع خلفهم جموع المعماريين من كل أنحاء مصر مشاركين بالاشتراكات والتبرعات ، ونظمت المجموعة القيادية برنامج المؤتمر وأبحاثه ومطبوعاته ثم دعت المنظمات المهنية والعلمية القائمة للإنضمام لها فى هذه المسيرة المعمارية المباركة فلبت الدعوة وأيقنت أن الجميع يتبارون فى العطاء ولا يتبارون إلى المناصب .. وإن هدفهم الأسمى هو الارتقاء بالمستوى الحضارى للعمارة والمعماريين فى مصر .

بدأت جلسات المؤتمر تشرح الحالة المهنية التى وصلت إليها حالة العمارة والعمران فى مصر تنظيميا ومهنيا وفنيا وعلميا وتبحث عن وسائل الخروج من هذا المنحدر الحضارى ، فقد تمت مراجعة ما هو قائم فى أنحاء العالم من نظم مهنية وعلمية وتعليمية وما يجرى حولنا فى المنطقة العربية من متغيرات وتطورات مهنية وعلمية .. وذلك بهدف إضاءة بصيص من الأمل أمام شباب المعماريين المصريين الذين شاركوا فى أعمال المؤتمر وعبروا عن يأسهم وآلامهم لما يجرى على الساحة المعمارية فى مصر . كما عبروا عن حالة الضياع التى يعانون منها فى الحاضر القاتم والمستقبل الغامض ، واستمرت جلسات المؤتمر بمشاركة موضوعية بناءة من جميع المشاركين من شباب المعماريين وشيوخهم بل ومن طلبة العمارة وأساتذتهم ، فقام شباب المعماريين الذين عبروا عما أصابهم من يأس فى بداية أعمال المؤتمر ليعبروا عما أحسوا به من أمل فى نهايته التى اعتبرت بداية للأعمال التحضيرية للمؤتمر الثانى للمعماريين المصريين الذى سوف يعقد فى القاهرة فى ابريل ١٩٨٦ . بل والأكثر من ذلك سارع بعض شباب المعماريين إلى التبرع بمئات الجنيهات للإعداد للمؤتمر القادم . وهكذا حولت ديمقراطية العمل وحرية الفكر والقدوة الحسنة .. حولت الجمود إلى عمل كما حولت اليأس إلى أمل .. أمل فى مستقبل أفضل

للعمارة والمعماريين المصريين ، هذا الأمل الذى تبلور فى الإقبال الشديد على مجموعات العمل السبع التى حددها المؤتمر لتقوم بنشاطها على مدى عام كامل تقدم فى نهايته أعمالها إلى المؤتمر الثانى للمعماريين المصريين .. ولم ينس المؤتمر فى جلسته الختامية أن يذكّر شباب المعماريين بالراحلين من رواد العمارة المصرية الذين كرموا على ما بذلوه فى سبيل الارتقاء بالعمارة المصرية المعاصرة . وهكذا بدأ شباب المعماريين المصريين وكأنهم يصنعون التاريخ المعمارى فى مصر المعاصرة بهذه الصحوة المباركة .. وما ذلك إلا فى ظل حرية الفكر وجدية العمل وطهارة القصد والاعتماد على الله ثم على النفس .. وهكذا بدأ المعماريون المصريون يجمعون أنفسهم على قلب رجل واحد ولخير وطنهم ، بعد أن كانت تجمعهم المنظمات الأجنبية التى تدّعى العالمية أو الدولية ليتدارسوا حالهم فى ماضيهم وحاضرهم ..

لقد أجمع المؤتمرون على ضرورة عرض المشروعات المعمارية والتخطيطية ذات الصبغة القومية على جمهور المعماريين ليقولوا رأيهم فيها وليؤكدوا ديمقراطية القرار الذى يتخذ بشأنها .. كما أجمع المؤتمرون على ضرورة تطوير التعليم المعمـارى ، وإنشاء كليات مستقلة للعمارة فى بعض الجامعات بالتوازى مع أقسام العمارة فى الجامعات الأخرى مع ضرورة زيادة سنوات الدراسة المعمارية واختيار الراغبين فيها ، مع إمكانية تخريج فئة المساعد المعمارى الذى يشرف على تنفيذ الأعمال المعمارية بعد دراسة ثلاث سنوات جامعية فى هندسة المبانى ، ثم يستمر المؤهلون بعد ذلك فى استكمال الدراسة المعمارية لمدة عامين أو ثلاثة أعوام أخرى .. كما أجمع المؤتمرون على أن ممارسة المهنة لابد أن تسبقها سنتان يتدرب فيها المعمارى قبل أن يؤهل للممارسة حتى يتعرف على الجديد فى عالم البناء . ولم يترك المؤتمرون موضوع الجوائز المعمارية فأجمعوا على ضرورة إنشاء جوائز معمارية بشروط معينة يتقدم لها المعماريون المصريون لتكون دافعا لهم على الإبداع والعطاء والبحث العلمى .. وهكذا بدأ المعماريون المصريون مرحلة جديدة فى تاريخ العمارة المصرية ..

ومع نهاية أعمال المؤتمر الأول للمعماريين المصريين بدأ العمل للتحضير للمؤتمر الثانى ، فقد تم اختيار السكرتير العام للمؤتمر الثانى ، كما تشكلت اللجنة التنفيذية التى انبثقت عنها اللجان السبع ، تبحث الأولى فى التنسيق بين المنظمات القائمة والمكونة للمؤتمر الدائم للمعماريين المصريين ، وتبحث الثانية فى اعداد ميثاق شرف المهنة ، وتبحث الثالثة فى دراسة وتطوير نظم الممارسة ، وتبحث الرابعة فى اعداد المستندات والعقود المهنية ، وتبحث الخامسة فى التعليم المعمارى ، وتبحث السادسة فى التأليف والترجمة والنشر ، والسابعة فى نظم الجوائز والمسابقات المعمارية .

ومن خلال اللجنة التنفيذية انبثقت مجموعة عمل تسعى إلى إنشاء دار للعمارة تتسع للمؤتمرات السنوية والمعارض المعمارية ومواد البناء واستعمالاتها .. وطرق المساهمة الذاتية فى الإسكان ، وغير ذلك من أنشطة تسعى إلى تغيير الوجه المعمارى القائم إلى وجه مشرق بالأمل .. كما تبحث مجموعة العمل أيضا طرح المشروع فى مسابقة بين شباب المعماريين مع إمكانية مساهمة طلبة العمارة فى الجامعات المصرية وهم حوالى ثلاثة آلاف طالب فى عمليات البناء فى أثناء العطلات الصيفية كجزء من تدريبهم العملى ، وهم بذلك يساهمون فى بناء مستقبلهم المهنى والعلمى ، وسوف يمول المشروع بتبرعات المعماريين المصريين فى مصر والخارج ، هذا بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة للتأليف والنشر المعمارى لملء فراغ الساحة المصرية والعربية من الكتب والدوريات حتى تنبع النظرية المعمارية المحلية من تراب مصر .. أم كل الحضارات .

هكذا تنبه المعماريون المصريون إلى أن أرض مصر هى نبع لكل خير .. ولكل أمل فى مستقبل أفضل .. هكذا بدأ المؤتمر الأول للمعماريين المصريين باليأس الذى ما لبث أن تحول إلى أمل .. ثم إلى عمل فى جو من ديمقراطية الفكر وطهارة القصد والاعتماد على الله .. ثم على النفس ..

الأخبار ٢ / ٥ / ١٩٨٥



حول المؤتمر الأول للمعماريين المصريين
العمارة .. الديمقراطية .. والأمل

بقلم د. عبد الباقى ابراهيم

انعقد المؤتمر الاول للمعماريين المصريين فى الفترة من ٢٠ الى ٢٢ ابريل ١٩٨٥ م ، واشترك فيه حوالى اربعمائة معمارى مصرى حضروا من كل انحاء مصر ولأول مرة فى تاريخ العمارة المصرية ليتدارسوا حاضر العمارة المصرية ومستقبلها بعد فشل مؤتمر الاتحاد الدولى للمعماريين الذى عقد فى القاهرة فى يناير ١٩٨٥ ، فى ايصال رسالته للمعمارى المصرى الذى استخف به على ارضه ..

كاتب هذا المقال
الدكتور عبد الباقى ابراهيم
رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية



١٩٥٦/٨/١١

معهد عالي لتخطيط الأقاليم والقرى والمدن

أعتقد أن مصر فى أشد الحاجة إلى خبراء وفنيين ملمين بحالتها الجغرافية والطبيعية والجيولوجية ، وكذلك حالتها الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية والصناعية والزراعية . كل ذلك فى سبيل البيئة الصالحة للمجتمع الصالح . ومصر كذلك فى حاجة لمن يقوم بدراسة وتنفيذ مشروعاتها العمرانية الضخمة ، أعنى انها فى حاجة إلى جيل من المخططين Planners نشأوا فى مصر وأحسوا باحتياجاتها .

وعلم تخطيط الأقاليم والمدن والقرى علم جامع للموضوعات السابقة الذكر . وهو يلاقى فى البلاد المتقدمة فى الحضارة اهتماما بالغا .. فما أحوجنا نحن إليه ونحن فى مستهل نهضتنا المباركة .

إن معظم ما بيدنا الآن من هذا العلم مبنى على بيئات تختلف عن بيئتنا ، الأمر الذى يحتم علينا أن ننشىء لهذا العلم معهداً يقوم برنامج الدراسة فيه على أسس قومية مصرية ثابتة ، مع الافادة من غيرنا من علماء هذا العلم .

وإنشاء هذا المعهد لن يكلف الدولة ما فوق طاقتها ، فالأساتذة والمدرسون متوفرون فى الكليات الجامعية المختلفة وغيرهم فى المصالح الحكومية إلى جانب من تستعين بهم من الخبراء العالميين فى التخطيط ، على أن يلتحق بهذا المعهد خريجو أقسام العمارة أو الاقتصاد أو الجغرافيا أو الاجتماع من الجامعات ، ويقضى الطالب بهذا المعهد عامين دراسيين يحصل بعدهما على الماجستير فى التخطيط ، كما تشرف على وضع البرنامج الدراسى العام لهذا المعهد هيئة ممثلة لمجلس الانتاج القومى والخدمات العامة وادارات التخطيط والمبانى فى وزارة الشئون البلدية والقروية وأساتذة الجامعات .

من ذا الذى يقوم بتخطيط أقاليم مصر وتوجيه المشروعات العامة بها غير أبناء مصر ؟ من ذا الذى يبنى مصر غير أبنائها ؟

إننا ما زلنا نضع الأساس فى بناء مصر العظيمة الناهضة .. فلتتضافر الجهود فى هذا السبيل والله ولى التوفيق .

الأهرام ١١/ ٨/ ١٩٥٦

د . عبد الباقى إبراهيم
مدرس العمارة وتخطيط المدن بكلية الهندسة
جامعة عين شمس





الأعمال الاستشارية وتجارة المواشى !

الدكتور / عبدالباقى ابراهيم
رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

تهتم الدول المتقدمة بتنظيم الأعمال الاستشارية فيها ، وهى بذلك تفتح لها أسواقا خارجية تغطى الساحة الدولية ، فهى تصدر الخبرة كما تصدر منتجاتها الصناعية والزراعية والحيوانية . ويظهر أن مفهوم مساواة الخبرة الاستشارية بتجارة المواشى قد انطبع فى ذهن المشرع المصرى من هذا المنطلق فأصدر بذلك القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والذى جاء فى المادة (٥) منه ما يلى خاصا بالممارسة :

يكون التعاقد عن طريق الممارسة فى الأحوال التالية :

١ – الأشياء المحتكر صنعها أو استيرادها .
٢ – الأشياء التى لا توجد إلا لدى شخص بذاته .
٣ – الأشياء التى يمكن تحديدها بمواصفات دقيقة .
٤ – الأعمال الاستشارية أو الفنية التى تتطلب بحسب طبيعتها إجراءها بمعرفة فنيين أو أخصائيين أو خبراء معينين .
٥ – الحيوانات والطيور والدواجن على اختلاف أنواعها المطلوبة لأغراض غير التغذية .
٦ – التوريدات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل وتقديم الخدمات التى تتصف بالاستعجال .. الخ

ومعروف أن هذا القانون صدر فى غفلة من الزمن فأصاب قطاع المقاولات كما أصاب قطاع الاستشارات أكثر مما أفادها باعتبارها من أعمال المقاولات أو من أعمال التوريدات أو كتجارة المواشى والدواجن . ويظهر أن الأمر قد اختلط على المشرع ولم يعد يميز بين هذه النوعيات ، وأن مطبخ التشريعات لم يعد لديه الطاقة الكافية إلا

لسلق القوانين ولوائحها التنفيذية وهكذا تتأخر البلاد خطوة أخرى إلى الوراء .. بل ويصاب الاقتصاد القومى بنكسات أخرى من نوع آخر .. فإن أرخص الأسعار الاستشارية سوف ينجم عنها أقل مستوى من الإنتاج الفنى أو العطاء العلمى الأمر الذى لا يسيء فقط للمهنة الاستشارية بل إلى الناتج النهائى بعد تنفيذ الأعمال ، خاصة وإن الدولة بها جهاز لتقييم المكاتب الاستشارية أو تصنيفها كما فى كل بلاد العالم ، وأقرب الأمثلة على ذلك يمكن الرجوع إليها فى الدول العربية المحيطة بنا التى أصبح تنظيم الأعمال الاستشارية فيها مواكباً لأكثر الأنظمة تطوراً ، وبما يتناسب مع الأوضاع المهنية والتشريعية السائدة ، وهذا ما يمكن أن تطرقه أجهزة وزارة التخطيط بعد أن أصبح التعاقد مع المكاتب الاستشارية المحلية والعالمية يتم من خلالها . وعلى الجانب الآخر يظهر أن الجهات الإدارية المسئولة هى أيضا لا تتوفر لها القوائم المصنفة والمقيمة للمكاتب الاستشارية حتى تحدد سلفا من يتقرر اشتراكهم فى الممارسة بين المقيدين فى سجلاتها ، كما أنه ليس لديها الكوادر الفنية العالية التى تستطيع تقييم الخبراء والفنيين الذين تتوافر لديهم الكفاءة والخبرات الفنية التى تتلاءم مع طبيعة وأهمية موضوع التعاقد ، كما جاء فى قرار السيد الدكتور وزير المالية فى هذا الشأن والذى يقول فيه بالحرف الواحد :

« إن المادة (٧) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ قد أجازت التعاقد بطريق الاتفاق المباشر فيما لا تزيد قيمته على ٢٠٠٠ جنيه بالنسبة للتعاقد على مثل هذه الأعمال ، وبالتالى فيمكن التعاقد مع المكاتب الاستشارية والتخطيطية والمعمارية بطريقة الاتفاق المباشر فى هذه الحدود فى الحالات التى تقضى بذلك » .

والتساؤل هنا كيف يمكن أن تكون هذه الأعمال الاستشارية التخطيطية والمعمارية التى لاتزيد قيمتها عن ٢٠٠٠ جنيه ، اللهم إلا إذا كان ذلك ثمن الورق أو تجليد الدراسات .. فرحمةً بعقل الإنسان المصرى ..

ويستطرد السيد الدكتور وزير المالية قائلا ليس هناك ما يحول دون قيام الجهات الإدارية المتخصصة بإجراء مسابقات بين المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة أو دعوتها لتقديم سابقة أعمالها وتقييمها وذلك كاجراء تحضيرى للتعاقد ، ويلى ذلك دعوة الناجحين فى المسابقة أو الذين تسفر عملية تقييم سابقة أعمالهم عن توافر الكفاءة المطلوبة لديهم للاشتراك فى الممارسة للتعاقد مع أفضلهم من حيث الشروط والأسعار .. حيث أنه فى هذه الحالة تكون قد اقرت عناصر الكفاية الفنية المطلوبة . هكذا .. دون أن يكون هناك ضوابط للتقييم أو حتى معرفة متخصصة بأسلوب الدعوة للدخول فى هذه المشروعات .. وكم من دعوات أعدتها أجهزة البحوث والدراسات فى إحدى الوزارات التى تتعامل مع مثل هذه المشروعات وانتهت إلى إلغاء المشروع نظرا لضحالة محتوى الدعوة التى دائما ما يعدها غير المتخصصين .

وإذا كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ يختص بتنظيم المناقصات والمزايدات بما فى ذلك الاعمال الاستشارية التى تتساوى مع تجارة المواشى ، فإن هناك من النقابات المهنية التى تصدر القرارات التى تنظم الأعمال الاستشارية وتضع اللوائح التى تحدد أتعابها فى محاولة لتنظيم مهنتها ، ومع ذلك فلا وجود لهذه القرارات أو هذه اللوائح فى التطبيق بل إن بعض هذه النقابات هى أول من يخالفها .. فكيف إذن تستوى الأمور ، وكيف يمكن أن تكون الثقة بين الفرد والمؤسسات المهنية أو التشريعية فى هذا الخضم من التناقضات التشريعية والتنظيمية .. وكيف يمكن أن تنبت البذور الطيبة فى هذا المناخ غير المستقر وهذه التربة الضعيفة .. لقد غرقت البلاد فى بحر من القوانين واللوائح ، ويظهر أن البعض يجد أن الخلاص من الغرق فى هذا البحر هو فى إصدار المزيد من القوانين واللوائح .. والنتيجة أن تزيد المياه ويغرق الجميع .

ويزيد من العجب أن المسئولين عن قطاعات المقاولات أو الأعمال الاستشارية لم يكن لهم دور فى وضع فقرات هذا القانون الذى صدر فى الظلام بين ليلة وضحاها دون أن يشعر به أحد .. وإذا كان هذا هو أسلوب إصدار القوانين بدون دراسة متعمقة أو تطبيق تجريبى لإثبات صلاحيته من حيث الإمكانيات الإدارية والتنظيمية أو من حيث المشاركة الشعبية .. فكيف إذن يرجى لنا التقدم ، ففى عديد من الدول المتحضرة تطرح اقتراحات القوانين للمناقشة ليس فقط بين أعضاء المجالس التشريعية بل أيضا بين أفراد الشعب والمتخصصين فى مختلف المجالات ، حتى يتكامل الفكر العلمى مع الفكر السياسى لتأكيد الديمقراطية فى اتخاذ القرار ..

وكما تنتهى كل الأمور إلى حيث لا عودة .. فإن الأمر مرفوع إلى السيد وزير المالية لاتخاذ اللازم .

الأهرام الاقتصادى ٧ / ٧ / ١٩٨٥

كلماتى بأقلام الصحفيين

لقد وجدت أنه من المفيد ، أن يتضمن هذا الكتاب بعض التحقيقات الصحفية ، التى شاركت فى إعدادها وذلك فى الفترة بين عام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ .. عندما انعقد فى مصر عدد من المؤتمرات المحلية والدولية ، اشتركت فيها بأبحاثى فى مجال تخطيط المدن والقرى .. وقد حظيت هذه المؤتمرات ، باهتمام الصحافة اليومية والأسبوعية ، ونشرت بعض الصحف اليومية صفحات كاملة عنها .. كما نشرت الصحف الأسبوعية عدداً أكبر من التحقيقات الصحفية ، التى أرى تضمينها هذا الكتاب .. حتى يطّلع أبناء الجيل المعمارى ، والتخطيطى ، على الحركة الفكرية ، التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، واهتمام الصحافة والرأى العام بما كان يجرى فى قاعات المؤتمرات والندوات . وأخص بالذكر هنا أربع تحقيقات للكاتب الصحفى رءوف توفيق ، فى مجلة روز اليوسف ، عن الإسكان الحضرى والريفى ، وتحقيقا خاصا لجمال سليم فى نفس المجلة .. وأترك التعليق على هذه التحقيقات للقارىء الكريم .. ففيها الأرقام والبيانات ، وفيها الرأى الحر والكلمة الصادقة .. وفيها أيضا أسماء من كانوا يساهمون فى تلك الحركة الفكرية بالجامعات والإدارات الحكومية .. وفيها الكاريكاتير المعبر عن مضمون هذه التحقيقات .. كان هناك اهتمام كبير من الصحافة ، وكان هذا الاهتمام نتيجة لحركة المعماريين ، الذين ساهموا بالبحث والدراسة والكلمة ، فى هذه الحركة الفكرية فى هذه الفترة من الزمان .

هذه لمحات سريعة عن انعكاس الحركة الفكرية فى كمجال العمارة والتخطيط والإسكان ، على صفحات الجرائد اليومية ، والمجلات الأسبوعية ، عسى أن يكون فيها دافع لقراءة التاريخ القريب ، والانطلاق من الحاضر إلى المستقبل ، بقوة الإيمان والعزيمة والصبر .. مع الإصرار والاستمرار .. وهذا هو سر الحياة .. والتقدم ..





حنبنى ! بيوتنا الجديدة

عندما تنسحب الشمس .. ويصبح كل شىء مظلما .. ساكنا عندما تموت الحركة .. إلا من أصابع تلعب على عيون مزمار . ورجل يخرج صوتا فيه كل همومه .. طول ما معاك مال تلاقى الناس فى إيدك ..

يرحبو بك قوى .. وإن خف من يدك ..
حتى حبيبك حمامه يطير من إيدك

ويطول الليل .. والأصابع تسد عيون المزمار وتفتحها .. والمواويل تحرك هواء القرية .. وتملؤه بالنغم الحزين .. آه .. آآآه .. آآآآآه ..

ويقولون إن الفلاح حزين ..
ويقولون أيضا – يقول أبناء المدينة – إن القرية حزينة .. حتى انظروا إلى بيوتها .. فهى دائما داكنة .. لونها كالتراب .. مظلمة .. متساندة على بعضها فى عجز ..

ويمصمص أبناء المدينة مشاهداتهم .. ثم .. يركبون عرباتهم .. ويعودون إلى المدينة .. والضجيج .. والأنوار الملونة .. والبيوت الفاوهة .. وينسون المزمار الحزين .. والقرية ذات البيوت الكئيبة ..

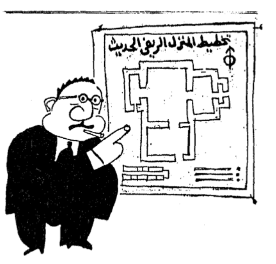
منذ أيام وصلنى خطاب من طبيب حديث التخرج ، انتهى من تعليمه ومن فترة الامتياز فى جامعة الاسكندرية .. هذا الطبيب عاش طول حياته فى المدن .. تعود النور .. وتعود الضجيج .. وتعود رؤية آخر موديلات العربات والفساتين .. وآخر الأفلام الأجنبية .. ثم صدر قرار بتعيينه فى إحدى قرى محافظة البحيرة .. قضى فيها أسبوعا ..

ثم أرسل لى هذا الطبيب خطابا .. فيه يومياته يوما بيوم فى الريف .. الريف الذى يعيشه ويراه على حقيقته لأول مرة .. ويحكى مشاهداته التى عنونها تحت اسم « يوميات طبيب فى الأرياف » ..

« دخلت بيوتا كأنها مقابر .. كشفت عن طفلة مريضة .. وجدتها تلفظ آخر أنفاسها .. وحولها سبعة من أخواتها يلعبن فى الطين والذباب يلعب بهم .. بحثت عن الطعام الذى يقدم لها .. فلم أجد غير الجبن القريش وشيئا أسود . قالوا لى انه الخبز .. ثم سمعت شيخ الحارة يلعلع صوته بين جدران بيوت القرية المتربة .. « ياللى عنده عيان يقول عليه .. فرصة كبيرة .. الدكتور هنا .. » ..

ويقول الطبيب الشاب .. انه شعر بالحزن والاختناق . لأنه عاش طول حياته فى المدينة يلتقى بالوجوه المغسولة والبدل المكوية .. ولم يحس بآلام الألوف الذين يعيشون فى القرى إلا فى هذه اللحظات فقط .. التى التقى فيها وجهاً لوجه مع القلوب الطيبة المنسية !!

ليس من المعقول أن تعيش المدينة بثوب القرن العشرين .. وتعيش القرية بثوب من آلاف السنين .. ولكن عندما يتكلف الثوب الجديد للقرية ١٥٠٠ مليون جنيه .. فهنا المشكلة .. ومن هنا يبدأ الموضوع ..



ـ د «الفرن .. ودى أوضة النوم ودى أودة البهايم ودى أوضة البلهارسيا..

يمصمص أبناء المدينة مشاهداتهم .. ثم . ثم ماذا .. لا شىء .. إلا القليل .. والريف يحتاج للكثير .. الكثير جدا ..

ولكننا نعمل ، ونفكر ، ونثور .

أمامى الآن ثلاثة أبحاث . فيها مناقشات هامة جداً .. لأخطر مشروع ثورى . يجب أن نفكر فيه بعد مشروع السد العالى ..

الأبحاث عن تخطيط وتنظيم القرية العربية وإصلاح حالها ..

المشكلة .. هى مشكلة ٤٠٠٠ قرية و ١٥ ألف عزبة بها أكثر من ٣ مليون مسكن يعيش فيها حوالى ١٤،٥ مليون من السكان ..

فى بحث المهندس توفيق عبد الجواد ، مدير عام المشروعات بمؤسسة الأبنية العامة .. تقرير صدر عن إحدى المؤسسات الصحية العالمية بعد دراسة أربعة أعوام ونصف عن القرى العربية ..

التقرير يقول إن هذه القرى أشد الأماكن المسكونة فى العالم المتمدين بعداً عن النظافة ، وأشدها افتقارا إلى الوسائل الصحية بالرغم من المجهودات التى تبذل .

فالقرية العربية ينتشر فيها الدوسنتاريا والبلهارسيا وأمراض العيون الحاده التى تؤدى إلى ضعف البصر .. وسجل التقرير ان الذباب هو الشر الأكبر فى نشر الأمراض الوبائية حيث ان درجة انتشاره تبلغ من ٩٠ إلى ١٠٠ ذبابة فى الياردة المربعة !! ..

والذباب ليس إلا جزءاً من المشكلة .. فقد وجد ان كل ١٢ أسرة من بين ١٠٠ أسرة تعيش على الخبز المخمر واللبن الرايب والجبن ..

والمهندس توفيق عبد الجواد – صاحب البحث – يعلق على تقرير هذه المؤسسة الصحية العالمية فيقول : « إن الصورة التى رسمها التقرير منذ سبع سنوات ، تغيرت .. بفضل المجهودات الطبية والصحية التى تبذل أخيراً .. ولكنها فى الواقع تبين لنا فى وضوح تام « **ضخامة المشكلة** » .. وسواء بحثنا مشكلة القرية أو مشكلة الفلاح . فسوف نلتقى عند نقط مشتركة هى التخلف فى كل منهما ..

فعند الفلاح .. تخلف مادى وثقافى ..

وتخلف الفلاح ينعكس أثره على القرية ليجعل منها التعبير المجسم لحالته الراهنة .. فالمساكن – وهى التى تكون الجزء الأكبر من سطح القرية – غير وافية بالاحتياجات الضرورية للانسان من شمس وهواء نقى .. غير مستوفية للشروط والوسائل والتركيبات الصحية !

والدكتور عبد الباقى إبراهيم مدرس التخطيط بجامعة عين شمس .. يقول فى بحثه عن القرية العربية .. ان هناك احتمالا بأن التخطيط الحالى للقرية لا يختلف كثيراً عما كانت عليه منذ آلاف السنين !!

قلت للدكتور عبد الباقى : كيف عرفت هذا ..

قال لى : أنظر إلى تخطيط القرية من الجو ..

تجدها مدورة .. وكل الأشكال الفرعونية والتاريخية القديمة ، خرجت مدورة .. والقرية أخذت شكل الدائرة بسبب تجمع السكان فى مكان واحد ولسهولة الأمن وسهولة الدفاع ضد الفيضان والسرقات .. والشكل المعمارى لبيوت القرية . مازال بدائياً .. كما كان منذ مئات السنين !

ومشكلة القرية عندنا .. انها ارتبطت ارتباطاً كبيراً بمجتمع ظل فترة طويلة من الزمن ساكناً .. بطيء التطور .. محدود الإمكانيات .. بعيداً عن الحركة والتقدم .. بعيداً عن أحداث المدينة وتتبعها لمختلف التطورات التى تحدث .. تطورات سواء فى الاقتصاد أو الاجتماع أو الثقافة ..

ما معنى كل هذا ؟!!

الدكتور عبد الباق يقول .. معناه أن تنظيم القرية العربية وتخطيطها أصبح من أصعب المشاكل التى تعترض المخططين .. فالقرية عضو حساس جداً فى مجتمعنا .. يتطلب العناية التامة فى معالجة مشاكلها وتنظيمها وتخطيطها ! .

أنت تتمنى .. أنا أتمنى .. أن تصبح القرية فى بلدنا .. نظيفة .. على أرضها بيوت بيضاء جديدة .. على أرضها أبناء أصحاء .. يتمتعون بالمياه النقية .. والكهرباء .. والحدائق ..

أنت تتمنى .. أنا أتمنى .. أن تخلع القرية رداءها المهلهل القديم .. الكئيب .. الحزين .. وترتدى زى الشباب والقوة ..

أنت تتمنى .. وأنا أتمنى ..

ولكن إعادة تخطيط القرى عندنا .. مشكلة – هكذا يقول خبراء التخطيط .. !

هل يمكن أن نسأل .. لماذا هى مشكلة .. الجواب فى اختصار .. انها مشكلة اقتصادية .. المستوى الاقتصادى لأهالى الريف منخفض ، لأنه إذا كان متوسط دخل الفلاح فى الريف يتراوح بين ٢٥ و ٣٥ جنيه سنوياً .. وإذا كان ٩٠ ٪ من سكان الريف يملكون ملكيات زراعية أقل من خمسة أفدنة ..

وإذا كان ١٤ مليون نسمة يعيشون على ٦ مليون فدان .. وإذا كان ربع عدد سكان الريف تقريبا يعيشون عالة على باقى السكان وهم الذين يعملون فعلا فى الزراعة .. و .. إذا كانت هذه **الصور مجتمعة تحكى المشكلة الاقتصادية فى الريف .. فكيف تتوقع أن تجد الفلاح يعيش فى بيت نظيف أبيض .. وله أطفال أصحاء أقوياء ؟!**

إذن لا حل لمشكلة القرية .. إلا برفع مستوى معيشة الفلاحين .. وللوصول إلى المستوى المرتفع هناك ثلاث طرق رئيسية ..

- عمليات استصلاح أراضى جديدة ..
- رفع انتاجية الأرض المزروعة بواسطة الأسمدة وأنواع جديدة من البذور ..
- تصنيع الريف يفتح أبعاداً هائلة لفرص العمل ..

وعندما يرتفع دخل الفلاح ويصل مستواه المادى إلى المستوى المعقول سيفكر – بحكم التطور – أن يغير حياته .. وثقافته .. وبيته وبتغير شكل القرية التى لم تتغير منذ آلاف السنين .. !

وفى محاولات البحث .. عن الطرق التى يمكن أن تساهم بها الدولة فى إعادة تخطيط القرى الحالية .. ظهرت عدة آراء ..

- رأى يقول .. بهدم القرى الحالية وتصميم قرى نموذجية وتعميمها ..
- رأى ينادى .. ببناء قرى جديدة تسمى قرى انتقال .. ينتقل إليها المجتمع الذى يعيش فى القرى القديمة .. لأنه غير منطقى . بناء قرى نموذجية الآن .. وتعميمها فى كل الريف ..
- ورأى ثالث ينادى .. بترك القديم يتلاشى تدريجيا مع الزمن وبناء مساكن جديدة فى منطقة امتداد القرية ..

والمهندس توفيق عبد الجواد – مدير المشروعات بمؤسسة الأبنية العامة – يقول .. ان هذه الآراء كلها تتجمع حول هدف واحد . هو ضرورة الإصلاح .. ولكن كيف نبدأ الإصلاح ..

السؤال يجيب عليه الباحث .. فيقول ..

إن إعادة بناء ٣ مليون مسكن جديد .. وتزويد القرى بما يلزمها من خدمات ومرافق يتكلف نحو ١٥٠٠ مليون جنيه .. وهذا مبلغ ضخم جداً بالنسبة لميزانية الدولة .. وبالنسبة لمقدرة أبناء الريف على البناء ..

إذ أن ٨٥ ٪ من سكان القرى ، لا يستطيعون دفع تكاليف بناء مساكنهم .. بل بالعكس .. انهم فى حاجة إلى المساعدة !!

والمهندس توفيق عبد الجواد يقول .. ان دورنا من المهندسين أن نختار الحلول على ضوء الحقائق والواقع .. بحيث ألا يلقى عبء التنفيذ على الحكومة وحدها .. فهذا غير منطقى . وغير عملى . وغير مجد أيضا .. لأن المفروض أولاً أن تنبعث الحاجة صلاح عند الأفراد .. وأن يطالبوا هم — أولاً — بتغيير الوضع الذى يعيشون فيه .. ويعلنون استعدادهم للمعاونة فى الإصلاح .

وهذا الرأى سمعته أيضا من الدكتور عبد الباقى إبراهيم مدرس التخطيط بهندسة عين شمس .. قال لى .. إن عملية اقناع الفلاحين بتغيير الواقع الذى يعيشون فيه مهمة جدا .. فمجرد إحساس الفلاح بالرغبة فى تغيير الوضع .. سيصبح من السهل انتقال الفلاحين من مساكنهم الحالية إلى المساكن الجديدة ..

كنفس الرغبة والحاجة إلى أهمية وجود السد العالى .. فأصبح هناك لحن مميز فى أفواه الجميع يردد « حنبنى السد .. حنبنى السد » .. وهذا الإحساس بالقوة والانتصار على العقبات .. يجب ان يعود من جديد فى أفواه الشعب ليردد « ح نبنى البيوت الجديدة .. حنبنى البيوت الجديدة » ..

والدكتور عبد الباقى .. يقول : إن إعادة تخطيط القرى .. يستلزم من الزمن ٣٠ عاماً !! منهم سنة كاملة فى البداية . تكون حملة دعاية واسعة تشترك فيها كل أجهزة الإعلام لإقناع الفلاحين بتغيير مساكنهم ..

وخطة إعادة بناء القرى .. يجب أن تكون خطة شاملة على أساس الجمهورية كلها .. وتجند لها كل الإمكانيات كما يحدث الآن فى السد العالى ..

والخبراء يقولون .. انه مع الإمكانيات الحالية يجب أن نبدأ فوراً بالتحسين التدريجى للقرى .. حتى يتم تنفيذ الخطة على نطاق واسع ..

وهناك عدة آراء حول كيفية إعادة تخطيط القرى .. لتتناسب مع تطور المجتمع الذى نعيشه الآن .. ومع اختلاف بعض وجهات النظر فى إعادة التخطيط .. هناك اتفاق على مبادىء عامة .. يرتكز عليها المشروع ككل ..

• **النقطة الأولى** : ان القرية — أى قرية — لست معزولة عن القرى الأخرى .. وليست كل قرية وحدة قائمة بذاتها .. ولكنها جزء متكامل مع سائر أجزاء الدولة .. وعلى ذلك فإن أى محاولة لإعادة تخطيط القرية يجب أن تكون خاضعة لخطوط عريضة مرسومة لتخطيط شامل لجميع قرى الجمهورية ..

• **النقطة الثانية** : من الضرورى الاستعانة بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة بأكملها كأساس لأعمال التخطيط القروى ..

• **النقطة الثالثة** : البدء أولاً بعمليات مسح اجتماعى وطبيعى للقرى .. يعنى ايه .. يعنى فى عمليات المسح الاجتماعى تتم دراسة توزيع السكان حسب السن والجنس والمهنة ومستوى الدخل وحساب الفائض من الأيدى العاملة على الأرض الزراعية ..

والمسح الطبيعى .. يعنى .. دراسة المراحل التاريخية التى مرت بها القرية .. والبناء الحالى للقرية من ناحية الطرق والشوارع الرئيسية والأراضى السكنية .. وحالة المبانى فى القرية وتقسيمها إلى سىء ومتوسط وجيد .

الدكتور المهندس على بسيونى . الأستاذ المساعد بهندسة القاهرة .. فى بحث له عن « التعمير فى القرى » .. يقول .. إن السياسة التى سلكناها فى تعمير القرى حتى الآن تعتبر ناجحة فى حد ذاتها فقد أعطت فكرة صحيحة عن الاحتياجات الضرورية للفلاح فى مختلف المناطق والتكاليف الخاصة بذلك .. ولكن .. ثبت أنه من الصعب الإعتماد على نفس السياسة فى تعمير الإقليم المصرى كله .

فقد أتمت حتى الآن .. الهيئات الثلاث المختصة بهذا الموضوع وهى (الإصلاح الزراعى — الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف — مديرية التحرير) .. أتمت بناء ما يقرب من ٧٠٠٠ منزل فى خلال خمس سنوات .. ويتكلف المنزل الواحد حوالى ٣٠٠ جنيه فى المتوسط !!

وهذه الأرقام إذا أردنا أن نطبقها فى بناء ٣ مليون مسكن جديد .. فإننا نحتاج إلى إمكانيات ضخمة غير ممكنة من حيث الأيدى العاملة والتكاليف !

وبما ان المستوى الذى وصلنا إليه لبيت الفلاح لايمكن خفضه بالنسبة لاحتياجاته ، فيجب علينا أن نفكر فى وجود حلول جديدة أخرى تعتمد على

وحتعمل ايه يا حمـــدان
حتعمل ايه يا حمدان ؟!

أسس جديدة فى البناء للحصول على سعر أقل .. وسرعة التنفيذ بدون إرهاق ميزانية الدولة ..

ولكن ما هى الأسس الجديدة للبناء ؟

• **أولاً** .. يجب الإعتماد على سكان القرية أنفسهم فى بناء مساكنهم مع قليل من التمرين والنصائح الفنية التى تساعدهم على تحسين طريقة البناء .. وقد نجحت هذه الطريقة فى السويد .. وكندا .. وانجلترا .. وألمانيا .. وروسيا .. وفرنسا ..

ووقت الفراغ عند الفلاح العربى قد يبلغ خمسة شهور فى السنة يمكن استغلالها فى إعادة بناء قريته .

• **ثانياً** .. الإنتفاع بالمواد المحلية فى كل منطقة وتحويلها إلى مواد للبناء سهلة الاستعمال .. ومتينة .. وهذه مسئولية مراكز بحوث البناء فى استنباط مواد جديدة لبناء مساكن الريف ..

ما نهاية كل هذا الكلام ..

نهايته .. إن إصلاح وإعادة تخطيط وبناء القرية العربية .. مشروع هام جدا .. يعدل ميزان القوى فى بلدنا .. فليس من المعقول أن تعيش المدينة بثوب القرن العشرين .. وتعيش القرية بثوب من آلاف السنين .. !

وإعادة تخطيط القرى .. مشروع ضخم .. يحتاج إلى تكاليف هائلة أكبر من تكاليف بناء السد العالى ثلاث مرات .. ولذلك يجب وضع خطة شاملة ومدروسة وطويلة المدى لتنفيذ المشروع ..

وهذا يستلزم أولاً .. أن تستيقظ جهات البحث العلمى وتقوم بواجبها فى هذا الموضوع .. فى تقديم الخبرة والبحث العلمى .. والنصيحة الفنية ..

إن هذا المشروع فى حاجة لجهود وبحوث الجامعات .. ووزارة الإسكان .. ووزارة الشئون الاجتماعية .. ووزارة البحث العلمى .. ووزارة الثقافة والإرشاد ..

وإذا ذهبنا للجامعات .. وسألنا .. كيف تقوم الجامعة — الآن — بواجبها فى تقديم جيل من الخريجين المتخصصين فى تخطيط القرى والمدن .. إذا سألنا هذا .. وجدنا الجواب مؤسف جدا ..

التخطيط لا يدرس فى الجامعة ، إلا كفرع ثانوى فى قسم العمارة بكليات الهندسة .. وفى جامعة الاسكندرية وعين شمس والقاهرة .. لا يوجد غير ٣ أساتذة فقط للتخطيط !!

والجواب مؤسف جداً .. لا شىء .. لا شىء إلا بحوث فردية .. تضيع وسط الزحام ..

إن هذا المشروع الضخم محتاج لإطلاق إشارة البدء فى دراسته وإعداد البحوث الكافية ..

فى هذه الحالة فقط . يصبح المشروع هو الخبر الأول فى بلدنا .. ونحن ننتظر هذا ..

رءوف توفيق

صباح الخير ١٩٦٣



ـ يارب .. مش عايز بيت ملك .. ولا عربية ولا ألف جنيه .. بس الاهلى يكسب ..

ما هى أسباب
وطرق علاج

هذا التقصير



١٩٦٣



عفوا .. نحن لن نتكلم عن مشاكل المساكن فى المدن ولكننا نريد أن نناقش أولاً – ما قد يبدو أقل أهمية – ونعنى مشكلة المساكن فى الريف !!

لقد استقر الرأى عند وضع الخطة الخمسية على أن يتم تخطيط القرى بالجمهورية (٤٠٢١ قرية) فى فترة ما بين ٤٠ إلى ٥٠ سنة .. أى أنه كان المقرر أن يتم خلال الخطة الخمسية الأولى إعداد تخطيطات عامة لحوالى ٤٢٠ قرية .. ولكن ما تم دراسته وإعداده من المشروعات التخطيطية فى السنوات الثلاث الأولى هو ٥٣ قرية موزعة على المحافظات المختلفة .. ويجرى الآن إعداد المشروع لعدد ٢٩ قرية ، أى أن ما ينتظر اتمامه فى سنوات الخطة الخمسية الأولى هو ٨٢ قرية تقريباً .

معنى هذا .. ان ما كان المفروض تنفيذه هو ٤٣٠ قرية .. وما سينفذ فعلا هو ٨٢ قرية .. معنى هذا .. ان خمس الخطة نفذ وأربعة أخماسها لم ينفذ !

ما هى الأسباب ؟ ..

وزارة الإسكان عندها عشرات الأسباب .. وهذه هى بعضها ..

• عدم وجود خطة شاملة متكاملة للنهوض بالريف ، وعدم وجود ارتباط وتناسق بين الجهود القائمة على تحسين المستوى العام للأسرة .. والجهود الأخرى المماثلة لتخطيط القرية وتحسين المسكن الريفى ..

• تعدد الجهات والهيئات التى تشرف وتقوم بتنفيذ مشروعات تخطيط وتعمير القرى .. مما أدى إلى تباين المشروعات وتعددها وتكرار

الأخطاء بها نتيجة قيام كل هيئة بعمل أبحاث منفردة .. ووضع البرامج المستقلة دون وجود أى رابط بينها .. !

* النقص فى الأجهزة الفنية اللازمة لمشروعات تخطيط وتعمير القرى .. وعدم توافر المختصين .

* قلة البحوث التى أجريت فى مجال تخطيط القرى والإسكان الريفى .. بالرغم من شدة الحاجة إلى بحوث شاملة عميقة لجميع النواحى المحيطة بالحياة بالريف ..

* قلة الجهود التى بذلت لمتابعة المشروعات فى الريف حتى يمكن الاستفادة من الخبرات والأخطاء التى تظهر بعد تنفيذها .. وأسباب أخرى .. كثيرة .. أدت إلى عدم تنفيذ الخطة ..

أسباب أخرى تبدأ أيضا بكلمة « عدم وجود » .. « النقص » .. « قلة البحوث » .. « تعدد الإجراءات » .. !!

ثم بعد كل هذه المبررات .. تتحدث وزارة الإسكان عن أسس تحديد وسيلة الإصلاح العمرانى .. وأشد ما يثير الدهشة .. ان تبدأ الوزارة هذا البحث .. بمقدمة تقول فيها .. « ان الفلاح عادة .. شديد الحساسية .. قليل الإطمئنان والثقة بنفسه وبمن حوله » . !!

· ثم تقول « ولذلك كان من الضرورى عند اتخاذ أى خطوات إيجابية للاصلاح العمرانى فى الريف أن يراعى فى هذه الخطوات ..

* ملاءمتها للبيئة الريفية ..
* ملاءمتها للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى الريف ..
* مرونة الخطة بحيث يمكن تطويرها ..

ويقول البحث .. ان مساهمة الأهالى فى تنفيذ المشروع تعتبر من الأسباب الأساسية لنجاحه .. كما أن من المفيد أيضا الإعلان عن مشروع التخطيط والنماذج المختلفة للمساكن بين الأهالى فى اجتماعات منتظمة .. يقوم بها الأخصائى الاجتماعى للتعرف على آراء الأهالى فى المشروع .. حتى يشعروا بأهمية الدور الإيجابى الذى سيقومون به لنجاح المشروع ..

ويقول بحث الوزارة .. ان المساكن الحالية الصالحة للسكنى فى الريف تصل إلى ١٥ ٪ فقط من عدد المساكن الكلية .. وهذا يدل على أهمية مشكلة البيوت الريفية ومدى تأثيرها على صحة سكانها والصحة العامة وضرورة العمل على إصلاحها ..

.. وماذا فى وزارة البحث العلمى

ولقد قامت اللجنة العليا لبحوث القرية بوزارة البحث العلمى .. بتجربة على ست قرى فى محافظتى الجيزة والبحيرة .. التجربة بدأت منذ سنة .. كان هدفها دراسة تنمية المجتمع الريفى وإعطاء نماذج لطرق الإصلاح التى تتناسب مع إمكانياتنا وطاقاتنا ..

وكان مقرر هذه اللجنة التى قامت بالتجربة .. هو المرحوم الدكتور أنور المفتى ..

وهذه بعض العلامات التى حددتها اللجنة العليا لبحوث القرية من خلال تجربتها حتى الآن فى الريف ..

* القرية الحالية كما هو معروف .. تنمو من الداخل .. قلب القرية يتضخم دائما بالمساكن .. مما يؤدى إلى انسداد الشرايين والطرق داخل القرية .. الأمر الذى يجعل من المتعذر تحسين البيئة فيها .. وهنا .. لابد من خلخلة القرية بالتضحية ببعض المساكن ..

وبالطبع لن تتم عملية إزالة بعض المساكن التى تعترض التخطيط الجديد .. إلا بعد الإنتهاء من مساكن تعويضية لأصحابها فى مناطق الامتداد بالقرية ..

* أى خدمات تقدم للقرية بدون مشاركة الأهالى .. تنقص درجة كفاءتها بشكل قد يؤدى إلى عكس المقصود منها .. فعملية التنمية حين تتم بسواعد أبناء القرية تكون التنمية هنا .. تنمية جذرية .. أصيلة تلقائية .. صادرة عن رغبة صادقة .. ومن ثم يكتب لها البقاء ..

* لكل قرية مشاكلها وظروفها المحلية الخاصة بها .. وكما لا يمكن علاج مجموعة من المرضى بوصف دواء واحد لهم .. لا يمكن تعميم عملية الإصلاح بمنهج موحد فى كل القرى ..

* أوصت اللجنة .. ان يتم التطوير والتهذيب السكنى لكل قرية تدريجيا .. لمعرفة احتمالات النجاح والفشل .. والخطأ الذى يحدث على نطاق

ضيق يمكن تداركه بشكل أضمن وأسرع .. ونقطة أخرى ، ان بناء قرى الجمهورية من جديد .. يحتاج إلى ٢٤٧٠ مليون جنيه (تقرير) .. إذن من الأفضل البدء فى المشروع تدريجيا حتى نضمن النجاح ..

والمهندس حسن فتحى عضو مجلس أبحاث البناء والإسكان .. ومقرر اللجنة العليا لأبحاث الإسكان الريفى فى وزارة البحث العلمى .. له عدة آراء ونظريات هامة فى المسكن .. فهو صاحب الكلمة الشهيرة .. نحن لا نبنى بيوتا ولكننا نبنى مجتمعات ..

انه يقول .. ان المرجع الدائم فى تصميم كل مسكن .. أو تصميم المدينة بأسرها .. هو الإنسان ..

وأى تخطيط يوضع يجب أن يسبقه سؤال .. هل وضع هذا التخطيط من أجل الإنسان .. أو من أجل شىء آخر ؟! ..

والمهندس حسن فتحى صاحب الاعتراض الشهير على الطريقة التى اتبعتها وزارة الإسكان فى تصميم المجمعات السكنية لذوى الدخل المحدود .. فبدت كلها فى شكل صفوف متوازية .. ويقدم حسن فتحى اعتراضه على هذه الطريقة .. بعدة مبررات .. ثم يقدم طريقة أخرى لتصميم المساكن الاقتصادية .. وكل هذه الآراء سوف تناقشها صباح الخير فى مناسبات قادمة ..

إن حسن فتحى ينادى بخلخلة القرى الحالية .. وسحب السكان الفائضين إلى قرى الإصلاح الزراعى الجديد .. فليس من المعقول .. أن يعاد تخطيط قرية يعيش على رقعتها الزراعية .. أضعاف أضعاف العدد المناسب من السكان .. ويعطى مثلا لذلك بالتجربة التى تجريها وزارة البحث العلمى فى قرية « كفر الشرفا » إذ وجدوا أن تعداد القرية يصل إلى ٤٠٠٠ نسمة .. على مساحة ٣٠٠ فدان .. ويقول حسن فتحى .. انه إذا أردنا قرية مثالية .. فلابد أن نسحب ثلاثة آلاف شخص من الأربعة آلاف الذين يعيشون فى هذه القرية .. لأن هذا العدد الفائض هو الذى يسبب كل المشاكل .

وحسن فتحى .. يعتبر هذه « الخلخلة » من أولويات إعادة بناء القرى المصرية ..

.. وماذا بعد .. اللجان ؟!

حتى لا يقال .. تمخضت اللجان الكثيرة .. عن منافض ملأى بأعقاب السجائر .. وبعض الكلمات المتناثرة .. والأوراق المليئة بالكلام .

حتى لا يقال هذا .. وحتى لا يضيع الوقت .. بلا فائدة .. بلا نتيجة ملموسة ..

فإننا هنا نلفت النظر .. إلى هذه المشاكل التى تثيرها إعادة بناء القرية ، وذلك التأخير الواضح فى تنفيذ الخطة الخمسية بالنسبة لها .

هناك اتفاق تام .. على أن القرية المصرية يجب أن تتطور .. ان تعيش الثورة فى المبنى الجديد .. فى الشارع الجديد .. فى الحياة التى يعيشها فلاح اليوم ..

فليس من المعقول أن نفكر فى كيف تبدو المدينة متجددة .. متطورة فى شكلها .. ومبانيها .. وتظل القرية فى التراب والطين .. ويظل الفلاح فى أكواخ الصفيح والطوب النيىء .. وروث الماشية ..

هناك اتفاق تام ، على غرابة هذا التناقض .. واستحالة استمراره ..

وبحماس شديد لإعادة التوازن .. وشد القرية من مرحلة التخلف إلى النور .. بدأت اللجان .. والاجتماعات .. والبحوث .. ولكن ..

إلى متى .. وبأى صورة يجب أن تنظم هذه اللجان حتى نستطيع أن ننفذ الخطة بلا إبطاء .

اللجان بين وزارتى البحث العلمى .. والإسكان تعتبر أبحاثها سرية .. يجب ألا تعرفها الوزارة الأخرى .. أو حتى تسمع عنها .. وكل وزارة تقوم بتجربة فى إعادة بناء قرى جديدة .. وأبحاثها سرية ! ..

فى وزارة الإسكان .. توجد لجنة اسمها هيئة الإشراف على مشروعات بناء القرى .. ولجان لأبحاث تخطيط القرى والمدن ..

وهناك معهد أبحاث البناء .. الذى كان يتبع وزارة البحث العلمى .. ثم انتقل إلى وزارة الإسكان .. ثم عاد فى الأسبوع الماضى إلى البحث العلمى .. وربما انتقل إلى وزارة أخرى أثناء كتابة هذه السطور ..

وفى وزارة البحث العلمى عدة لجان أخرى .. فهناك اللجنة العليا لأبحاث الإسكان الريفى .. واللجنة العليا لبحوث القرية .. ولجنة أخرى اسمها مجلس أبحاث البناء ..

اللجنة العليا لأبحاث الإسكان الريفى تشرف على عدة لجان .. لجنة تقييم مشروعات الإسكان .. ولجنة التخطيط والعمارة .. ومعهد الاستيطان .. و ..

ولست أدرى .. كيف عثروا على كل هذه الأسماء لهذه اللجان ..

ولا أحد ينكر .. أو يعترض .. على كثرة البحوث لإعادة بناء القرية .. فهذه العملية لا تحل بإصدار قوانين لهدم القرى الحالية .. وبناء قرى جديدة .. فهذا التفكير أبسط ما يقال عنه ، انه تفكير سطحى .. ولابد من الدراسات العميقة .. والبحوث على الورق .. وعلى الطبيعة .. ولابد من اللجان .. حتى ولو وصلت إلى مئة لجنة .. ولكن .. لابد أيضا من التنظيم وتحديد الاختصاصات ..

خصوصا .. ان وزارة الزراعة .. ووزارة الإصلاح الزراعى .. بدأتا تنجذبان إلى الموضوع .. فإعادة بناء القرى يبدو جذابا وأحيانا مسليا .. فتنشط الدعوة لإنشاء لجان ولجان وهكذا بدأت وزارتا الإصلاح الزراعى والزراعة .. فى تكوين لجان جديدة ! ..

المهم .. أين تقف هذه اللجان .. وما هو دورها ..

مثلا .. أين تقف لجان البحث العلمى .. وأين تقف لجان وزارة الإسكان ..

المنطق يقول .. ان طبيعة لجان البحث العلمى — كما يفهم من اسم الوزارة — أن تهتم بالدراسات والبحوث والتخطيط — أما لجان الإسكان فتهتم بالناحية التنفيذية .. ودراسة عقبات التنفيذ ..

لجان لبحث المشكلة .. ولجان لبحث عقبات التنفيذ ..

هذا المنطق يضيع بين محاولات كل وزارة .. أن تنفرد بحل المشكلة .. وتعيد بناء القرى المصرية .. بمفردها ! ..

وعندما يصل الموقف .. إلى هذا الحد .. فإننا هنا نقف .. ونطالب .. بالتنظيم .. وتحديد الاختصاصات .. وجمع الجهود لخدمة الهدف ..

فالموضوع أكبر من هذا الانفصال فى التفكير وتبادل الآراء بين الخبراء فى الوزارات ..

إنه موضوع ٤٠٠٠ قرية ، موضوع توفير السكن الصالح لثلثى سكان الجمهورية .. للفلاحين .. أصحاب الحق فى أكبر نصيب من التطور الاجتماعى الذى نعيشه الآن ..

وبعد أن اختتم هذه الكلمة .. أترك المكان لرأى أحد أعضاء هذه اللجان ..

هو الدكتور عبد الباقى ابراهيم مدرس التخطيط بجامعة عين شمس . وبالمناسبة .. فإن أعضاء هذه اللجان كلهم من خبراء التخطيط والعمارة والطب والزراعة وعلم الاجتماع ، فى بلدنا .. ويصل عددهم إلى الخمسين خبيراً .. وحرام أن تضيع جهود هؤلاء .. بسبب عدم التنظيم !! ..

يقول الدكتور عبد الباقى .. إنه فى الوقت الذى بدأت فيه المدينة تؤدى بعض ما عليها من واجب نحو القرية . تعمل أجهزة كثيرة فى الدولة بكل طاقاتها لفتح آفاق الأبحاث المختلفة فى سبيل إعادة بناء الريف .. وأكثر هذه الأجهزة تؤدى — جاهلة أو متجاهلة — نفس ما تؤدية غيرها من بحوث !..

الأمر الذى يضيع على الدولة ، كثيرا من طاقاتها فى ظروف نحن أشد ما نحتاج فيها الى جميع الجهود المتعاونة ..

فلا تزال بحوث القرية تجرى على أساس التقييم الشخصى للمشكلة .. وتبعا لوجهات نظر مختلفة سواء أكان ذلك تأثرا بالتخصصات الشخصية للباحثين أو بمدى الاهتمام الشخصى للباحث بالمشكلة ..

الأمر الذى خلق نوعا من التشتيت الفكرى المختلط فى بعض الأحيان بنغمة من اليأس فى الوصول إلى النتائج المرضية .. فكثيرا ما اجتمعت اللجان المختلفة فى هذه الأجهزة ..وانفضت دون أن تترك وراءها إلا النزر اليسير من الإنتاج العملى .. الأمر الذى يستدعى إعادة النظر فى معالجة أسلوب سير هذه الأبحاث ..

ويقترح الدكتور عبد الباقى ابراهيم .. تنظيما جديدا للجان البحث فى إعادة بناء القرية ..



– الفرح ياوله .. حيبنـــوا لنا قريه نموذجية ..

– ياسلام بقى لو كمـــان ناكل اكل نموذجى ونلبس لبس نموذجى !!

يضمن ضم الجهود .. والعمل فى خط واحد للوصول إلى الهدف ..

الاقتراح يتلخص فى تكوين هيئة عليا لبناء الريف .. وتكون هذه الهيئة على مستوى المجلس التنفيذى .. لتضع السياسة العامة وتحدد الهدف بالضبط .. على ضوء الإمكانيات الاقتصادية .. الحالية .. والمستقبلية ..

ومن هذه الهيئة .. تتكون لجنة عليا لتخطيط الريف .. لها رئيس متفرغ ..

وهذه اللجنة لها جهازان ..

- جهاز تخطيط إقليمى ..
- جهاز للأبحاث النوعية

ما معنى إقليمى .. وما معنى أبحاث نوعية الدكتور عبد الباقى يفسر كلامه كالآتى :

التخطيط الإقليمى .. يشمل المسح الطبيعى للريف .. كدراسة طبيعة الأرض وتضاريسها وطبيعة التربة وانتاجها .. ومعالم القرى ..

فالتخطيط الإقليمى يحدد مدى ما تحتمله معدة القرى من السكان .. بالقدر الذى يحفظ لهؤلاء السكان المستوى المعيشى المقبول .. والفائض من السكان على طاقة الأرض الزراعية يدخل بدوره نطاق التخطيط القومى للدولة .

لأنه على أساس التخطيط الإقليمى .. يمكن بعد ذلك توزيع الخدمات العامة .. التعليمية والصحية .. والتجارية . فى مختلف التجمعات السكنية .. مع شبكة الطرق التى تربطها .. بشرط ألا تفقد القرية طابعها الذى رسمته السنون والأجيال .. ولا يشعر الفلاح بالغربة فى القرية الجديدة .. ويحس أنها بعيدة عن قلبه ووجدانه ..

هذا هو المقصود بالتخطيط الإقليمى .. ولكن ما المقصود بالأبحاث النوعية .. التى أشار إليها الدكتور عبد الباقى فى إقتراحه ..


ـ اعوذ بالله .. البيت عامل زى الزريبه !! ..

يقول .. ان الأبحاث النوعية تعالج العناصر المكونة للمسكن الريفى .. كأسقف المساكن وطريقة صنعها وتوزيعها على ضوء المواد الخام التى تدخل فى تكوينها فى مختلف القرى .. ثم الحوائط .. والأرضية .. والنوافذ وتحديد مساحتها والمواد الداخلة فى تصنيعها .. كذلك الأبواب .. وعملية التحديد هذه تساعد على تحديد حجم صناعة البناء فى الريف ..

وتهتم الأبحاث النوعية أيضا بالمرافق الصحية فى المسكن الريفى .. طرق بنائها .. وسعتها تبعا لعدد السكان واستهلاكهم للمياه .. وبالمثل يتحدد وضع الفرن فى المسكن الريفى بالنسبة للمواد الداخلة فى الوقود وطبيعة تخزينها وتناولها ..

والأبحاث النوعية تشمل تخزين الحطب .. تحضير واستعمال السباخ البلدى ومخلفات روث المواشى .. ومكان الحظيرة .. هل تكون فى المسكن أو فى مكان منفصل عنه .. و .. و ..

وهذا هو المقصود بالأبحاث النوعية .. الأبحاث التى ترسم صورة للكيان الطبيعى للقرية ومساكنها ..

وعلى هذا الأساس يقترح الدكتور عبد الباقى أن يكون أعضاء جهاز التخطيط الإقليمى .. من الخبراء فى الاقتصاد والزراعة والاجتماع والجغرافيا الاقتصادية والمساحة والإحصاء والهندسة ..

أما جهاز الأبحاث النوعية فهو يتكون من مخططين ومعماريين ورسامين ..

وتجتمع أبحاث جهاز التخطيط الإقليمى وجهاز الأبحاث النوعية .. عند جهاز تخطيط القرى الذى يقوم بعمل التطبيقات اللازمة على هذه الأبحاث .. ثم وضع الخطة لبناء القرى .. وخطة التنفيذ .. والتمويل .. والتشريعات اللازمة ..

وهذا الجهاز التخطيطى يرسل الخطة للجهاز التنفيذى الذى يقوم بتنفيذها ويتابع الجهاز التخطيطى نتائج التنفيذ ..

اقتراح الدكتور عبد الباقى يتلخص فى تكوين لجنة عليا لتخطيط الريف تتفرع لجهازين .. جهاز تخطيط اقليمى .. وجهاز أبحاث نوعية .. والجهازان يرسلان أبحاثهما إلى جهاز تخطيط يقرر الخطة والتمويل .. ثم يبدأ التنفيذ والمتابعة ..

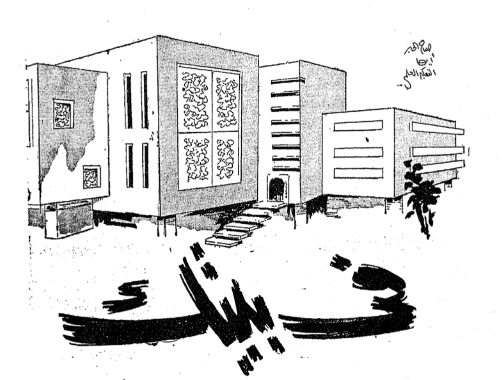
وبهذه الطريقة تتجمع وتتضافر جميع الجهود فى سبيل هدف واحد .. هو بناء الريف الجديد ..

ونحن إذ نعرض هذا الاقتراح على صفحات « صباح الخير » فإننا نقدمه للمناقشة وننتظر آراء المسئولين ..

رءوف توفيق

صباح الخير ١٩٦٣





طبعا سمعت هذه النكتة ألف مرة ..

عندما ذهب أحد الأشخاص ، ليستأجر شقة .. فوجد أن الشقة ضيقة جدا .. وأبدى ملاحظته لصاحب العمارة .. فضحك الرجل وهو يقول : معلهش .. كل ما تمشى فيها توسع !.

هذه النكتة القديمة .. تطورت ..

لم تصبح نكتة جديدة .. ببعض الإضافات والتعبيرات .. ولكن – للغرابة – أصبحت إحدى النظريات الحديثه فى بناء المساكن .. و ..

وربما ليس عندك مانع .. ان نتكلم عن بيتك قليلا .. البيت بمعنى الجدران والنوافذ والطوابق .. والعمارة التى تسكن فيها .. والعمارة التى بجوارك ..

يعنى .. المكان الذى تسكنه .. انت وأولادك وتعيش نصف حياتك فيه .. وعلاقة هذا المسكن بباقى مساكن الحى .. وبالتالى المدينة!

هل تستمتع بسكنك فى هذا البيت ؟

ان عددا كبيرا من الخبراء ، الذين يعيشون حولك .. ويحسون بمشاكلك .. حاولوا ويحاولون أن يخلصوك من متاعبك .. بطريقتهم الخاصة .. طريقة الأسلوب العلمى .. والتفكير المنطقى المنظم .

وقد تجمعت عندى خلال الأيام الماضية ما يقرب من ١٥٠٠ صفحة من أفكار وبحوث أبرز المهندسين المعماريين ، والمخططين للمدن والقرى فى بلدنا .. وعندما قرأت هذه البحوث .. أحسست بمدى الجهد المبذول فيها .. وصدق هذا المجهود لمحاولة إنشاء المسكن الصالح فى قلب مدينة صالحة للمعيشة .. وشعرت بواجبى .. فى أن أقوم بعملية تقديم بعض هؤلاء الخبراء لك ..

أنت صاحب المشكلة .. والأستاذ فلان .. والدكتور فلان .. و .. و .. هم الذين يفكرون فى حل مشكلتك ..

وطبعا يهمك أن تعرف .. كيف فكروا من أجلك .. وما نتيجة بحوثهم الطويلة المضنية ؟

ثم – بعد ذلك – من حقك أن تناقش هذه الأفكار .. وأن تطالب المسئولين فى أجهزة التنفيذ بوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ .. وإذا حدث تأخير ما .. أو بعض الاعتراضات .. فمن حقك – أيضا – أن تطلب التفسير من هؤلاء المسئولين .. عن أسباب التأخير وأسباب الإعتراض ..

كل الخبراء الذين درسوا مشاكل السكن .. اتفقوا على أساس واحد لدراستهم .. وهو أنه إذا كان المجتمع الجديد الذى تعيش فيه أنت الآن ..

يفرض عليك أسلوبا معينا فى العمل .. ويطلب منك هذا العمل بسرعة ، ودقة ، واخلاص .. فلا أقل – بعد هذا – من أن تسكن فى بيت مريح .. فى مدينة مريحة .. تعوضك عن الأعصاب المحروقة التى تقدمها كل يوم ذبيحة .. أمام تحقيق أهداف المجتمع ..

ولكن كيف تتوفر لك هذه الراحة فى بيتك ؟ هذا السؤال .. هو الذى التقت عنده كل البحوث .. كل باحث وخبير اهتم بجزء معين من ألسؤال .. وقدم حوله دراسته ..

ونحن الآن سنستعرض معا .. بعض هذه الأبحاث .. التى تدور حول ..

* المدينة التى تسكنها .. بشكل عام .. وكيف تتطور ؟
* المنزل الذى تعيش فيه .. كيف يصبح ملائما ؟
* وسائل الترفيه .. وهى من أهم عناصر المدينة العصرية . وكيف تتوفر فى مدينتك ؟

المدينة بشكل عام

هناك مشكلة مساكن .. هذه حقيقة معترف بها ..

ولكن ما هو « حجم » هذه المشكلة .. يعنى ما هو عدد المساكن المطلوب انشاؤها لحل الموقف ..

السؤال .. أجابت عليه وزارة الإسكان .. فى بحث تقدمت به للمؤتمر الأفريقى الآسيوى للاسكان الذى عقد منذ شهر تقريبا بالقاهرة ..

قال البحث .. ان عدد المساكن المطلوبة حتى سنة ١٩٦٥ .. يصل إلى ثلاثة أرباع مليون مسكن تقريبا .. بالضبط ٧٨٦ ألف مسكن .!!

كيف حسب هذا الرقم ؟

الإجابة .. حسبت على أساس عدد المساكن اللازمة لمواجهة زيادة عدد الأسر الناتجة عن الزيادة فى النسل . عدد المساكن اللازمة لحل مشكلة التزاحم .. وإقامة أكثر من أسرة واحدة فى مسكن واحد . عدد المساكن اللازمة التى ستنشأ عوضا عن المساكن الحالية القديمة والمستهلكة .

ويمضى البحث بعد ذلك .. ليتحدث عن شكل المدينة بصفة عامة .. المدينة التى تضم منزلك .. والمدرسة .. والمصنع .. و .. و ..

يقولون فى البحث .. انه إذا نظرنا إلى الشكل العام للمدينة .. نجد أن المنطقة السكنية الأصيلة بها .. عبارة عن كتل غير منتظمة .. فشوارعها ضيقة متعرجة تكاد تكون كلها مقفلة .. وميادينها غير منتظمة أو معدومة .. وليس لها طابع تاريخى أو اجتماعى واضح إلا فى قليل من المدن المصرية ! .

أما مناطق الامتداد فليس لها اتجاه معين .. ففى بعض المدن الصغيرة انتشرت هذه المناطق على جانبى خطوط السكك الحديدية .. أو على امتداد الطرق الرئيسية المارة بها .. أو ربما تنتشر هذه المناطق فى الأراضى الزراعية حولها بدون رابط ..

ونظرا لأن امتداد هذه المدن .. كان يتم دون توجيه أو تخطيط عملى سليم .. فقد قامت أحياء سكنية كاملة غير لائقة ..

وقد تم فى السنوات الأخيرة إعداد مشروعات التخطيط العام لعشرين مدينة .. بالإضافة إلى اعداد التخطيط العام لمدينة القاهرة .. والاسكندرية .. وبور سعيد (بعد العدوان) .. وأسوان (بعد السد العالى) ..

ومن أجل أن يكون التخطيط العام لهذه المدن متمشيا مع حياة الناس وتحركاتهم .. فقد أوصى التخطيط العام لهذه المدن باعادة توزيع السكان .. وعدم تركيزهم فى منطقة واحدة ..

وفى التخطيط .. اتجهت الجهود لإعادة تخطيط الأحياء القديمة .. والقيام بعمليات إزالة أو تحسين .. أو ترميم ..

من الأحياء التى أعيد تخطيطها – مثلا – منطقة بولاق ..

والخبراء يعترضون .. على الطريقة المقترحة فى تخطيط بولاق .. لماذا ؟!

يقولون .. إنه بتحليل هذا المشروع .. نجد أن تخصيص المنطقة الممتدة على كورنيش النيل للمبانى العامة يحجب منظر النيل .. ويبعده عن المناطق السكنية ، كمنطقة ترويح لها .. ويخلق من الكورنيش مناطق ميتة نصف ساعات اليوم ..

ونقطة أخرى .. ان مناطق الإسكان الجديدة التى أقيمت .. تعتبر نوعا جديدا من تكديس السكان .. حيث سيعيش حوالى ٤٨٠٠ شخص على كل فدان .. وهذه النسبة مرتفعة جدا ..

ونقطة ثالثة .. ان الفراغات بين المبانى .. قليلة جدا .. أو شبه معدومة .. والمبانى مرصوصة بجوار بعضها وأشبه ما تكون بعلب سجائر داخل مخزن !

ويركز الخبراء فى بحث « شكل المدينة » على نقط هامة جدا .. انهم يقولون .. ان عمليات تحسين الاحياء القديمة .. ينبغى ألا تنتهى عند مهمة بناء مساكن جديدة فى الأراضى الفضاء التى تترك نتيجة لهدم مبنى .. أو تقتصر المهمة على شق شارع أو تحسين ميدان .. بل ان عملية التحسين تشمل جميع مكونات الحى وعناصره .. يعنى .. لابد أن يكون هناك اهتمام بالمبانى القديمة والعمل على ترميمها .. وصيانتها أو توصيلها بالمرافق العامة .. ويمكن استغلال الأماكن الخربة بتحويلها إلى أماكن خضراء مفتوحة .. تكون بمثابة أماكن ترويحية أو تجميلية للمنطقة .. مع الاستعانة ببقايا مواد البناء سواء من الطوب أو الحجارة فى رصف الشوارع أو الميادين .. واشراك أهالى المنطقة فى القيام بهذا العمل حتى نخلق عندهم الشعور بأنهم حققوا شيئا مفيدا لمنطقتهم ، فيتعلقون بها ويحافظون عليها . حيث أن الاستعانة بمواد البناء القديمة المتخلفة من بقايا مبانى الحى .. تعطى

ـ خوفو بيقول لك هو مبسوط من الهرم .. بس كان عايزه مودرن شويه زى هيلتون كده !! ...

« صباح الخير سنة ١٩٦٢ »

إحساسا بالأصالة والانتماء إلى المنطقة ، وتولد شعورا بالترابط ببيئة الإنسان القديمة والالتصاق بها .. وهذا هو الإحساس ، الذى نفتقده فى كل مشروعات الإسكان الجديدة !!

والخبراء يعلنون بصراحة أكثر .. لابد من الاهتمام بالإنسان ..

يجب ألا نتخذ من عامل السرعة والظروف المحيطة بنا ، عذرا .. لأن تأتى مدننا متأثرة بالبيانات والاحصائيات الجامدة .. التى ليست فيها حياة .. وأن نجعل من مشروعات الإسكان والتعمير ترجمة حرفية للأرقام ونهمل العامل الإنسانى والنفسانى المنطوى تحتها .. لأن فى ذلك تحطيما لمدننا .. واجبارا للناس على أن يعيشوا فى مناطق لا يستطيعون التعلق بها أو حتى يكنون لها الاحترام والمحبة !

فبالرغم من المجهودات الكبيرة التى تمت فى تنفيذ مشروعات الإسكان بالجمهورية .. سواء داخل الكتلة السكنية بالمدن .. أو بالأراضى غير المعمرة بها .. أو بضواحيها .. وبالرغم من الفرص التى أتيحت لنا لخلق تجمعات سكنية ممتازة تليق بمستوى التخطيط والتعمير والنهضة ..

إلا انه لم تقدم الحلول المبتكرة التى فيها خلق أو إبداع أو ابتكار .. كما لم تستغل الظروف الطبيعية للموقع .. وعلاقته بالتكوين العام للمدينة فنجد أن مشروعات الإسكان الجديدة بالمدن .. علاوة على عدم ملاءمتها لما حولها من المبانى .. فإنها متماثلة متشابهة فى فكرة تخطيطها وكثافة سكانها ومظهرها وارتفاعات مبانيها ..

ومن المشاهد أن الحلول التى قدمت فى بعض هذه المشروعات لا تنطوى على « فكرة » .. ولا يحددها « هدف » أو غرض .. ولكنها مجرد تكرار لنموذج واحد من العمارات فى أوضاع متوازية سواء كان هذا النموذج فى وضع عمودى على الشارع أو موازيا له .. والفراغات بين هذه النماذج المكررة ثابتة لا تتغير بالرغم من عدم إتساعها وتنافيها مع ما يستلزم من الفراغ الذى يسمح بنفاذ أشعة الشمس .. وسريان نسمة الهواء .. وتوفر عامل الخصوصية !!

فالمدينة أساسها الناس .. وعلى هذا يجب أن تترجم رغبات السكان وأهواءهم إلى أعمال

وانشاءات لخدمتهم ..

ويحدد الدكتور المهندس عبد الباقى ابراهيم مدرس التخطيط بجامعة عين شمس .. فى بحث له بعنوان « تصميم المناطق السكنية فى المدينة المصرية » .. يحدد هذه الاحتياجات الإنسانية للشخص فى مدينته .. فيقول :

إذا كان سكان الحى حوالى ٥ آلاف نسمة .. فالمفروض أن مساحة الحى .. تقسم كالآتى : ٨ أفدنة للمدارس والملاعب .. و ٣ أفدنة للمحلات التجارية والأماكن العامة و ٣,٥ فدان للمبانى الشعبية و ١,٥ فدان للمناطق الفضاء بين هذه المبانى ..

يعنى .. إذا كانت المنطقة يسكنها ٥ آلاف نسمة .. فيجب أن تكون مساحة المنطقة ٢٥ فدانا .. حتى تتوفر الراحة للسكان ..

والدكتور عبد الباقى ، يلقى بتحذير .. انه من العبث بناء مجموعات الإسكان الاقتصادى الجديدة .. ثم تتحول بعد وقت قصير إلى خلايا فاسدة !! .. إذ لابد أولا من توعية السكان .. وتهيئتهم للبناء الجديد .. حتى نضمن سلامة المبنى أطول فترة ممكنة ..

وعملية التوعية وإقرار صلاحية السكان الجدد لأن يشغلوا المبانى الجديدة .. ربما تحددها فترة تدريبية فى بعض المساكن مدتها ٦ شهور تقريبا .. يتلقى فيها السكان ، الإرشادات المختلفة بوسائل المعيشة السليمة .. وهذا النظام متبع فى بعض الدول الأوربية .

المسكن من الداخل

العمارة عندنا .. الآن .. عمارة ليس لها شخصية .. انها فى الغالب تتجه إلى استيراد الشكل الخارجى والتصميم الداخلى .. استيرادها من نماذج العمارات الغربية فى البلاد الأوربية .. وأحيانا تتجه إلى الطابع الشرقى .. ولكن فى صورة مشوهة .. المهم .. ان من يشاهد العمارة عندنا .. لا يحس اطلاقا أنه فى بلد شرقى له تاريخ فى الفن .. والعمارة .. والهندسة ..

هذا الكلام كان مضمون تحقيق صحفى كتبته من سنتين تقريبا . فى « صباح الخير » .. واليوم .. يثير الموضوع مرة أخرى المهندس « شكرى توفيق » بالإدارة العامة للاسكان ، فى بحث قدمه بعنوان « المسكن » ..



يقول شكرى توفيق .. إنه يجب أن نتعرف على الماضى والحاضر والمستقبل بالنسبة لعمارتنا .. « وإلا فكيف يمكننا أن نعود بمساكننا إلى امتداد تراثنا ونحن نجهله .. أو كيف نعمل على تقريب حاضرنا من المجرى الطبيعى ونحن لم نقم هذا الحاضر .. وأخيرا .. كيف نتوقع أن نعود فى المستقبل بمساكننا إلى امتداد تراثنا دون أن نرسم صورة كاملة لهذا المستقبل ؟

« عن ماضى تراثنا فى المساكن .. يقول المهندس شكرى .. ان اهتمامنا بالماضى .. لا تشوبه أى دوافع رومانسية أو تعلق بقيم قديمة « فالبيوت القديمة لا يبنيها المعماريون » بل الزمن .. ونحن ندرك ذلك ولا ننقضه .. ولا نحاول الوقوف أمام التطور بل نهتم بالماضى ليمكننا توجيه هذا التطور إلى الطريق السليم .

ومن خلال الصور .. يعرض الباحث بعض نماذج من العمارة فى مصر خلال القرن ١٨ .. ويبدى ملاحظاته ..

« الفناء الداخلى فى العمارة القديمة .. كان معالجة معمارية تحجب عن المساكن كافة عناصر الط وتترك له التمتع بالسماء ..

« المساكن من الخارج .. بسيطة ومتواضعة .. ولا يعطى للشكل فى معالجتها أى اعتبار ..

« الملقف .. يوجه من الخارج لإتجاه الرياح وبذلك يمكن تهوية الحجرات والصالات التى لا تفتح مباشرة على البحرى .

« أغلب المساكن القديمة .. كانت لها قبة ونافورة فى الداخل .. القبة ترمز للسماء .. والنافورة ما هى إلا محاولة لإسقاط صورة السماء على أرض المسكن ..

ثم ينتقل الباحث إلى الكلام عن الحاضر .. ويناقش الظروف الحالية .. من ناحية عدد السكان .. وضرورة توفير السكن الملائم للجميع .. والهجرة من الريف إلى المدن .. ويقول إن المشكلة لم تصبح مشكلة تصميم مسكن حضرى .. بل تحولت إلى مشكلة دراسة برنامج قومى للاسكان الحضرى ..

ويحاول الباحث بعد ذلك .. أن يقوم بعملية تقييم للمساكن التى أنشئت فعلا بواسطة القطاع العام ..

فقد وزعت استمارات بحث على بعض الأسر التى انتقلت إلى المساكن الجديدة .. وفى الاستمارات أسئلة .. والأسئلة .. هل تحسون بالراحة .. بالضيق .. بالازدحام .. وأكثر الأسئلة كانت تدور حول « النوم » .

● فيه حد من العيلة بيشتكى من موضوع النوم ؟ .. ومين اللى بيشتكى ؟! .. وإيه نوع الشكوى .. مثلا .. المكان ضيق .. أو ما فيش، كتب أو سراير كفاية فيضطر ينام على حاجة على الأرض .. أو مضطر ينام مع واحد تانى فى نفس السرير أو الكنبة .. وهو يحب ينام لوحده ؟! .. يا ترى فيه حد من الأولاد أو البنات اشتكى من إحراجه بالنسبة للمسائل الجنسية مع اخواته .. أو اللى بيناموا معاه .. ومين اللى اشتكى ؟

● وانتوا بتضايقوا من نوم الأولاد معاكم فى الأوده .. نعم أو .. لا ؟! .. وطيب بتعملوا إيه ..

ومن الإجابات .. اتضح أن عدد الأفراد الذين ينامون فى حجرة واحدة .. عدد كبير بشكل يجب معالجته فورا .. إذ يصل إلى ٦ أفراد فى الحجرة الواحدة .. وينتج عن ذلك اضرار اجتماعية وخلقية بالغة الخطورة ..

ومن الإجابات اتضح أن ثلاثة أرباع العائلات التى وجهت إليها الأسئلة تشكو من نوم الأطفال معها فى الحجرة .. ووجد أن هناك بنات وأولادا فى سن البلوغ ينامون فى حجرة واحدة فى كثير من المساكن .. وهذه ظواهر اجتماعية خطيرة تؤدى إلى الإنحراف .. والسبب عدم التزام المعمارى والمخطط بمعايير ثابتة فى تحديد معدلات شغل الحجرات وسعة المساكن بصفة عامة .

ولأن المساكن الجديدة ضيقة .. فإن السكان يأكلون فى نفس الحجرة التى ينامون فيها .. ويغسلون ملابسهم فى نفس الحجرة التى يطهون فيها طعامهم .. وهذا يدل على الإرتباك وعدم تحقيق الراحة المطلوبة ..

ولكن ما هى الصورة التى نريد أن تكون عليها مساكننا فى المستقبل ؟!

المهندس شكرى توفيق .. يقول .. إنه اتضحت أمامنا ثلاثة أمور يجب أن نتلافاها فى المستقبل ..

ه أولاً .. ابتعادنا عن مجرى حضارتنا وانزلاقنا فى تيار تقليد الغرب ..

ه ثانياً .. الجمود فى مساكننا المعاصرة وعدم إمكان تمشى هذه المساكن مع النمو الطبيعى للعائلة .

ه ثالثاً .. عدم اتباع أى معايير أو حدود مرسومة للاحتياجات الواجب توافرها فى السكن .

ثم يعرض الباحث فكرة المسكن المرن .. (كل ما يزيد عدد الأسرة .. يتسع المنزل) .. على طريقة « كل ما تمشى فيها توسع » .

فمشكلة زيادة الأفراد .. وضيق المسكن ليس لها حل ، من ناحية التصميم المعمارى .. إلا بناء مساكن واسعة من الأصل تكفى لأقصى عدد ممكن من أفراد الأسرة .. وهذا غير معقول . لأن تنفيذه معناه ضياع إمكانيات خيالية وبقاؤها غير مستغلة لفترة زمنية كبيرة ..

والحل – كما يراه الباحث – بناء وحدة سكنية مرنة يمكن أن تتسع بازدياد عدد أفراد العائلة وتنكمش عندما يبدأ عدد أفرادها بالنقصان ..

مثلا تقام الوحدة السكنية على أساس ثلاث شقق (أى سكنى ثلاث عائلات) .. كل شقة فيها حجرتان .. إذا زادت أسرة يمكن أن تقتطع حجرة من الشقة المجاورة .. وعملية الإقتطاع تتم عن طريق فتح باب من خلال الجدران فقط .. وإذا نقص عدد افراد أسرة .. يمكن أن تقطع عنها حجرة .. بنفس الطريقة وهكذا .. والباحث يعرض فكرته للمناقشة ..



صـــاحب البيت ـ عايزك تبنى عمارة فرانكو ـ آراب .. يعنى كده زى الاغنية بتاعة « يامصطفى .. يامصطفى » !

● ثم .. الترفيه ●

الإنسان .. هو أعقد آلة .. فعنده طاقة كبيرة .. تتجاذبها عوامل الحب والحقد .. ففى ثوان يمكن أن يهبط من قمة السعادة إلى أحط حالات اليأس .. وكل هذه الحالات النفسية تؤثر على عمله ومستوى انتاجه ..

وعلى هذا الأساس .. قدم المهندس « سليم كامل فهمى » بحثه عن « المنشآت الترويحية » .. تحت شعار الاهتمام بكيفية توفير طرق السعادة للانسان ..

ويقول الباحث .. إن القاهرة بوضعها الحالى لا يمكن أن تكون مثالية فى تحقيق مطالب ساكنيها من الناحية الترويحية .. فالأجزاء القديمة ، كما هو الحال فى كل مدن العالم القديمة .. لم يراع فى تخطيطها الاحتياجات الحالية من حدائق عامة وساحات ومسارح ودور السينما إلى آخره .. وهناك أحياء كاملة تكاد تخلو من جميع وسائل الترفيه الحديثة ما عدا الراديو والتليفزيون !

أما فى الأحياء الجديدة التى أنشئت أخيرا فى العاصمة .. كمصر الجديدة .. والمعادى .. ومدينة نصر .. هذه الأحياء – لحداثتها – كانت أسعد حظاً من قلب المدينة .. فى توزيع الحدائق .. ودور السينما .. والساحات الشعبية و ..

ويقدم الباحث اقتراحات لتدعيم قلب المدينة بوسائل الترفيه .. فيقول :

« يمكن استغلال المدارس فى تهيئة أماكن تستعمل للترويح .. كاعداد صالة حفلات بكل مدرسة تعطى الفرصة لأهل الحى فى استعماله كمسرح .. وكصالة عرض سينمائى .. أو حفلات موسيقية يقدمها فريق من الحى .. وبهذا يمكن خلق هوايات لم تكن موجودة وتعطى لكل حى من الأحياء الشعبية طابعا مميزا ..

« والأحواش المدرسية يمكن استغلالها أيضا بطرق كثيرة .. مثلا .. إعداد حمام سباحة يمكن أن يفتح أبوابه للجمهور .. ومن الممكن تهيئة جزء من حوش المدرسة بمسطح كبير من المظلات وتبليط الأرضية .. يصلح كمكان للرقص أو التزحلق .. أو حفلات الترفيه الخفيفة فى الصيف ..

وفى هذه المرحلة من القصور فى منشآت الترويح .. يجب علينا ألا نبالغ فى أعمالنا المعمارية .. ونحاول أن نبتعد عن الأعمال الكمالية بقدر الإمكان .. حتى نتمكن بمصاريف معقولة من سد الفراغ فى نواح لم يكن قد سبقت دراستها .. بينما الحاجة ماسة إليها الآن ! .

هذه بعض الأفكار والبحوث التى قدمها الخبراء المعماريون والمخططون من أجل بيت مريح لك ..

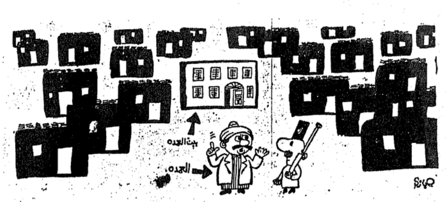
وأنت فى هذا الموقف .. يجب أن تعلن رأيك وتناقش هذه الأفكار ..

ونحن فى « صباح الخير » كمجلة تهتم بالأسرة . وتحاول أن تساهم فى تحقيق التطور بالمجتمع .. ندعوك لأن تقول رأيك فى بيتك .. القديم .. أو الجديد .. ورأيك فيما قاله هؤلاء الخبراء .. عن تخطيط المدينة .. وتصميم البيت .. كما يجب أن يكونا .

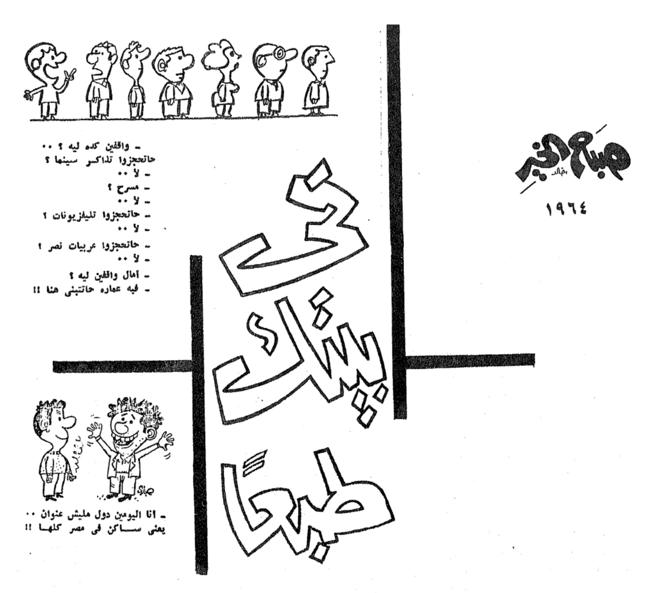
وسنتولى معك توصيل رأيك إلى المسئولين .. فالموضوع موضوعك .. والبيت بيتك ..

روزف توفيق

صباح الخير ١٩٦٤



– ده كلام غلط ياوله .. لما بيوت الفلاحين تبقى كويسه .. يبان ازاى بيت العمدة فى وسط البيوت ؟!! ..



أنت تريد أن تستريح .. أن تنسى تعب العمل .. وحرب الزحام .. تريد أن تخلع حذاءك .. وتغمض عينيك وتطرد كل الضجيج من رأسك .. وتريح جسدك طول اليوم .

أين يمكن أن تفعل هذا !؟ ..

ولكن عندما يصبح « البيت » مشكلة .. عندما تحس انك محشور فى أحد الطوابق .. فى منزل مغروز وسط عشرات المنازل .. تتوه الشمس عنك .. لأنها لا تعرف عنوانك .. حتى الهواء يشمه قبلك باقى السكان .. وضجيج الشارع ينتقل إليك .. لأن محلات التجارة والسمكرة تسكن تحتك .. والأطفال لا يجدون مكانا يلعبون فيه إلا النط والجرى على السلالم ..

ولا تحس اطلاقا بالراحة ..

ولا تجد مفرا من الهروب من البيت .. إلى الشارع .. إلى المقهى ..

ولا راحة .. ولا هدوء .. ولا استقرار ..

مع انك مفروض أن تستريح .. وتهدأ .. حتى تستطيع أن تعمل .. لأن المجتمع الذى نعيش فيه . محتاج ليديك قوية . وعقلك صافيا . وأعصابك متينة .. لتعمل كل يوم بكل قوتك ! ..

ولكن كيف يحدث هذا ؟؟

سؤال – قطعا – فكرت فيه .. واتعبك ..

هات يدك .. وسؤالك .. وتعال معى نتجول فى أى مدينة .. سنلاحظ أشياء غريبة .. ربما رأيتها ألف مرة .. ولكن فى هذه المرة أرجوك أن تتأملها ..

ستلاحظ أن الناس كثرت .. كل سنة يزيد عددنا حوالى نصف مليون شخص .. وكل سنة تزيد العربات فى الطرقات بالألوف .. وكل سنة يهاجر من الأرياف إلى المدن ألوف ..

والمدينة – أى مدينة – تحس بالحيرة .. فعليها

أن تجد مساكن لهذه الزيادة فى السكان وللمهاجرين من الأرياف .. وعليها أن تجد الطرق الكافية للعربات .. وعليها أولاً وأخيراً أن توفر لك الراحة والهدوء ..

فكيف يتحقق كل هذا ..

كيف تضمن لك « المدينة » هذا الجو النفسى المريح .. وهى فى نفس الوقت تعانى من التضخم المستمر ..

هذا هو أساس المشكلة .. المدنية

والمشكلة يسمونها « **مشكلة تخطيط المدن** » .. تعبير هندسى .. التف حوله فى الأيام الماضية بالقاهرة أكثر من ٦٠٠ مهندس من مختلف الدول العربية . يتناقشون فيه .. بعشرات البحوث .. والآراء .. والأفكار ..

طبعا يهمك أن تعرف ماذا قالوا .. فالموضوع موضوعك .. والبيت بيتك ..

من زمان .. من أيام العصر الحجرى أو قبله .. إلى هذه اللحظة .. ما زال البيت هو المكان الذى يجمع أفراد الأسرة .. هو الذى يضم الأب وأبناءه .. والزوج وزوجته ..

والأسرة .. أى أسرة .. هى الأصل فى تكوين المجتمع .. فإذا كان البيت يحقق للأسرة . الطمأنينة .. والراحة .. والحياة الصحيحة .. فهذا – قطعا – ينعكس أثره المباشر على المجتمع كله .

.. حسين عبد الراضى .. موظف صغير فى وزارة الأوقاف .. يسكن فى زقاق متفرع من حارة متفرعة من حارة أخرى فى بولاق .. حسين عنده ستة أطفال والست حرمه .. وعنده حجرتان فقط فى شقته .. ماذا يفعل .. إنه يحس باختناق . تماما نفس الإحساس وهو يركب الأتوبيس الملعون المكدس بالناس كل يوم ليصل إلى عمله .. نفس الوضع فى شقته .. فالشقة ضيقة .. باردة .. كأنها خجلت من الشمس فتوارت خلف منازل أخرى !

حسين عبد الراضى .. هذا الموظف . ذو الشقة الأتوبيس .. يذهب إلى عمله ثائرا كل يوم . ليس له رغبة فى عمل أى شىء .. قرفان من الأوراق والدوسيهات .. وقرفان من بيته !

حسين عبد الراضى .. يتمنى أن يستنشق قليلا من الهواء النقى فى « بيته » .. يتمنى أن يحس بجدران « بيته » بيضاء نظيفة .. وأن يطل من نافذة « بيته » فلا تصطدم عيناه بالألوان الرمادية الكئيبة من البيوت أمامه .. وفى الشارع تحته ! .

حسين عبد الراضى يتمنى .. وإذا تحققت أمنيته . فانه لن يذهب إلى عمله ثائرا قرفانا ! .

هذه حقيقة نفسية لا مجال للشك فيها إطلاقا ..

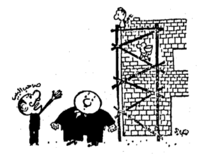
فالإحصائيات تقول .. إنه بدراسة حالات من السكان انتقلوا من منازل غير صحية وغير لائقة إلى منازل صحية جديدة .. أدى إلى انخفاض جرائم الأحداث بنسبة ٥١ ٪ .. وانخفاض حالات الإصابة بالسل بمقدار ٤٥ ٪ .. وأولاً وأخيراً .. احساس بالراحة النفسية والشعور بالآدمية .

ومشكلة الإسكان فى الجمهورية العربية المتحدة لها صور متعددة ..

قال المهندس « حسين السرجانى » وكيل الإدارة العامة للاسكان .. ان صور المشكلة تبدو فى ارتفاع كثافة السكان فى الكيلو متر المربع .. (تصل كثافة السكان فى حى باب الشعرية ٢٠ ألف نسمة فى كيلو متر واحد) . وتبدو المشكلة فى ارتفاع أجور السكن بالنسبة لدخل الأسرة .. وتبدو فى رداءة السكن وعدم ملاءمته من الناحية الصحية والاجتماعية .. وتبدو فى المرافق العامة بالمدينة كالمياه والمجارى والكهرباء وعدم مسايرتها للزيادة المطردة فى عدد السكان ! .

وإذا كانت هذه بعض « صور » المشكلة .. فما هى أسباب وجود المشكلة ، أصلاً ..

هناك عدة أسباب أهمها .. الزيادة الرهيبة المستمرة فى عدد السكان .. ثم الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن .. ثم توقف أو بطء حركة التعمير والبناء فى فترة الحرب العالمية الثانية ،



- انزل يا واد خد مقاس البيه الاول .. عشان الشقه تطلع مضبوطه عليه !!

فحدث عجز مقداره ٥٤ ألف مسكن تقريبا .. ثم فترة ما بعد الحرب وارتفاع أسعار مواد البناء خلالها .. ثم توقف أعمال التجديد مما لم يتيسر معه تعويض الاستهلاك فى المبانى القائمة بالقدر المناسب . ثم جاء التطور الصناعى وظهور الصناعات الجديدة المتعددة . فخلقت فرصا للعمل ولرفع مستوى المعيشة والرغبة فى تحسين السكن ..

كل هذه الأسباب تجمعت لتصنع مشكلة عدم وجود المساكن الكافية اللائقة بأفراد الشعب .

ولكن ما هى النتيجة ..

عرفنا المشكلة .. وعرفنا السبب .. ثم .. ما هو الحل للخروج من هذا الوضع ؟

تمت دراسات وأبحاث .. واتضح أن المطلوب انشاؤه من المساكن الجديدة حوالى ٧٠ ألف مسكن كل سنة .. حتى نواجه تركة الماضى المثقلة ببيوت مثل بيت حسين عبد الراضى ! .

ووضعت الخطة الشاملة للاسكان . وفيها هذا الاعتبار .. وتم التنفيذ فعلا وظهرت المساكن .

ولكن .. لحظة واحدة من فضلك .. هل المساكن الجديدة (الشعبية أو الاقتصادية) حققت الأهداف المرجوة منها ؟ .

سؤال لابد أن نقف أمامه .. ونتكلم بصراحة .

فى جولة بالمساكن الشعبية بعين الصيرة .. وشبرا .. التقيت بعدد من السكان . وسمعت آراءهم فى المساكن الجديدة التى انتقلوا إليها .

صحيح أنهم معجبون بالإنتقال إلى مساكن تطل عليها الشمس ويدخلها الهواء .. ولكن الذى ينقصهم هو الألفة الاجتماعية بينهم كسكان .. انهم يشعرون أحيانا بالتنافر .. فلكل منهم عادات وتقاليد مختلفة .. وأحيانا تختلف المستويات الاقتصادية بينهم كسكان .. وهذا يخلق نوعا من القلق النفسى ! .

وهذا ما قيل بالضبط فى المؤتمر الهندسى .

فى بحث عن الإسكان الاقتصادى . قدمه « شكرى توفيق » بالإدارة العامة للاسكان .. قال فيه :

– ان نماذج المساكن الاقتصادية لم توفق بشكل واضح فى الإستجابة الجدية لطلبات واحتياجات فئات العائلات المختلفة .. لم تراع دراسة مستوى الثقافة للسكان ونوع العمل أو المهنة وعدد أفراد الأسرة .. حتى يمكن خلق نوع من التوافق بين السكان ..

ويعلق المهندس شكرى توفيق .. فيقول .. إنه كثيرا ما تصمم الوحدات السكنية على أنها عمل معمارى بحت .. والمفروض غير ذلك .. فدراسة التصميم أكبر من هذا وأعمق .. لأنها تعتمد أولاً على دراسات احتياجات السكان المتوقعين ..

عن مستوى الثقافة .. والدخل الشهرى .. وعدد أفراد الأسرة .. والتقاليد الموجودة عندهم .. ومراعاة الاحتياجات النفسية للسكان .. كتوافر حياة خاصة لكل ساكن .. ومراعاة توفير الشعور بالفردية وعدم المبالغة فى معالجة مشروعات الإسكان على المستوى الاقتصادى دون النظر للعوامل الإنسانية كالترفيه والمساحات الخضراء ! .

والمدينة التى تعيش فيها .. ينظر لها خبراء التخطيط . نظرة حسابية .. على أساس أن المدينة ككل ، لابد أن تتوفر فيها الحياة الصحية والراحة النفسية لجميع سكانها ..

فالخبراء يقولون .. ان المدينة العربية فى مصر – بعد دراسات – يجب أن تكون عناصرها متكاملة وبنسب محددة .. يعنى .. ان منطقة المساكن تأخذ ٦٠ ٪ من مساحة المدينة .. و ٢٠ ٪ لمنطقة وسط المدينة (أى مركز المدينة الذى يشمل النشاط الإدارى . والتجارى والثقافى) .. و ١٨ ٪ للمناطق المفتوحة (الحدائق والملاعب) و ٢ ٪ للسكك الحديدية أو ما يشابهها ..

وهذا التحديد الهندسى . يضمن توازن العناصر المكونة للمدينة .. فلا تطغى – مثلا – المساكن على المناطق المفتوحة كما يحدث الآن .

فالحقيقة الغريبة المؤلمة .. ان نسبة المناطق الخضراء الموجودة حاليا لا تزيد عن ٥ ٪ من المساحة الكلية للمدينة المصرية ..

وهذه النسبة (الغير معقولة) نتيجتها أن أصبح سكان المدينة – أى مدينة – محصورين داخل المساكن والمصانع والشوارع المزدحمة والمقاهى .. محصورين داخل الضجيج .. والدخان .. ولا مكان للون الأخضر .. للهواء النقى .. للمكان الفسيح تحت سقف السماء .

الأغرب من هذا .. ما يحدث الآن ..

المساكن بدأت تزحف وتغتصب الأراضى الزراعية على أطراف المدينة .. فالأرض التى كانت تخرج الخضروات .. أصبح يخرج من بطنها أسياخ الحديد . والخوازيق . والطوب .. وكل هذا على حساب الذوق العام .. والتخطيط الهندسى السليم .. والأهم من هذا أن اغتصاب الأراضى الزراعية واستخدامها فى البناء يؤثر على عنصر هام من عناصر الإنتاج القومى وهو الزراعة !.

ويعلق الدكتور المهندس عبد الباقى ابراهيم مدرس التخطيط بجامعة عين شمس .. فيقول إن هذه المشكلة هى أولى مشاكل التصميم الحديث للمدن المصرية ..

وإذا استمرت الزيادة فى عدد السكان التى تحدث كل سنة .. وإذا استمرت الهجرة من الريف إلى المدن .. فإن من المتوقع — لمواجهة هذا العدد الضخم من السكان — ان عملية الاستيلاء على الأراضى الزراعية واستخدامها فى البناء ، ستزيد .. وسيصل إلى ١١٠ ألف فدان تقريبا من الأراضى الزراعية فى خلال الخمسين سنة القادمة !!

والدكتور عبد الباقى ابراهيم ، مدرس التخطيط يقول .. انه ليس هناك حل لمواجهة هذا الوضع الغريب .. إلا بأسلوبين .

• إما توجيه امتداد هذه المدن إلى مناطق الأراضى البور والأراضى الغير منتجة ..

• وإما معالجة تضخم المدن عن طريق بناء العمارات العالية المرتفعة .. فى حدود معينة لاتضر بمستويات المعيشة للسكان ، ولا تؤثر على سلامة التخطيط الجديد لهذه المدن .

وعلى هذا يجب أن يبدأ التخطيط الجديد للمدن . بإعادة تخطيط المناطق والأحياء القديمة ..

فإن إعادة التخطيط ستسمح للمدينة — أى مدينة — أن تستوعب ١٦ ٪ تقريبا من السكان زيادة على الموجود حاليا فيها .. لمواجهة الزيادة فى النسل .. والهجرة !

ما نهاية كل هذا الكلام ؟ .

نهايته .. ان المدينة المصرية تواجه الآن تطورا هاما فى كيانها .. هناك نهضة صناعية تهدف لزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ..

هذا التطور يتطلب من « المدينة » أن تراجع نفسها وتستعد لمرحلة الزيادة المستمرة فى طلب المساكن الصحية المريحة .. والزيادة المستمرة فى طلب الجو النفسى الملائم الذى يساعد على العمل والإنتاج ..

لقد اتفق جميع خبراء التخطيط فى المؤتمر الهندسى الأخير . على أهمية وجود الفنيين الكافيين لمواجهة مشاكل تخطيط المدن فى الوقت الحالى .. فالواقع أن هناك نقصا كبيرا فى هؤلاء الفنيين ..

فمع كل التطور الذى يحدث فى بلدنا لا يوجد معهد واحد لتخريج جيل جديد من المخططين يقومون بعملية إعادة بناء المدن والقرى .

وكل هذه الأخطاء يجب أن تتدارك فورا .. فلا يكون هناك ازدحام منازل فى أحياء وازدحام ناس فى منازل .. وازدحام ناس فى مواصلات !! .

فأنت من حقك أن تستريح .. أن تنسى تعب العمل .. وحرب الزحام .. وتريح جسدك .. وترخى أعصابك المشدودة طول اليوم . لتستعد لليوم التالى ..

من حقك أن تستريح .. فى بيت هادىء مريح .. فى مدينة لا يخنقها الضجيج !

رؤوف توفيق

صباح الخير



— معلش يابهيه نسكن فى الأوضــه دى شهرين تلاته احسن رحت عمارة «ليبون» الل فى الزمالك أسأل على شقه فاضيه ٠٠لقيت ايجارها سـبعين جنيه فى الشــهر !!





أهم ما يجب أن يثار ونحن نبنى القاهرة الكبرى .. هو الشخصية الضائعة وسط هذا الكرنفال العجيب الذى يزحم شوارعنا والوارد من لندن وباريس ونيويورك .

فإن من العسير أن تحس بأنك فى مصر عندما تمشى فى شارع قصر النيل .. أو طلعت حرب أو ٢٦ يوليو .. أو الزمالك .. وعندما تدخل إحدى العمارات الجديدة لابد أن تسأل نفسك : أين أنا ؟!

إن على اللجنة العليا التى تضع تخطيط القاهرة الكبرى أن تسأل أولا : أين ستبنى القاهرة الكبرى .. هل ستبنى فى مصر .. أم فى غيرها ؟

الإجابة على هذا السؤال تحدد كثيرا من الخطوط .. وتوضح كثيرا من الأفكار الغامضة .. وترسم أمامنا طريق العمل ..

وبما أن الإجابة على هذا السؤال لن تكون غير « أن القاهرة الكبرى ستبنى فى مصر » .. فإذن لابد أن يؤخذ تاريخنا وتراثنا وشخصيتنا فى الاعتبار ..

ما معنى هذا الكلام ؟

وأبدى أسفه ..

معنى هذا الكلام يوضحه الدكتور عبد الباقى ابراهيم الأستاذ المساعد بكلية هندسة عين شمس .. يقول :

– فى الوقت الذى تسير فيه حركة البناء والتعمير فى الدولة بسرعة فائقة لترسم ملامح الصورة الطبيعية فى المدن والقرى ، نجد هذه الملامح قد نفدت قدرتها فى التعبير عن مجتمعنا الجديد أو أن تنبع من تراثنا الحضارى العميق .. وهكذا تكاد العمارة المصرية الحديثة أن تفقد شخصيتها وسط

هذا الخضم من الفلسفات المعمارية المعاصرة الأمر الذى لا تستطيع معه أن تعبر عن الذوق القومى الحديث فى العمارة .

لقد زار القاهرة المهندس العالمى فرانك لويد رايت .. زارها قبل أن يختطفه الموت .. وأبدى أسفه العميق لأننا أهملنا تراثنا المعمارى القديم ..

ولم يكن أسفه فى الواقع إلا صدى لما يعتمل فى نفوسنا جميعا ..

مبنى التليفزيون

يكفى جداً أن يرى أحد منكم مبنى التليفزيـــون .. لا أن يراه من الخارج كالخواجات .. ولكن من الداخل .. إنه مبنى يدفع العاملين فيه إلى انعدام التركيز والفوضى .. ويصيب الناس بالقرف والاشمئزاز .. فردهاته طويلة وضيقة .. وحجراته صغيرة ومنخفضة وليس لها اتجاه خاص .. فقد يكون وجه الحجرة من الصالة ، وقد يكون من الشباك .. وقد يكون من الأسهل للذى يريد أن يذهب إلى حجرته ألا يذهب .. أن يجلس حيث هو ولا يكلف نفسه مشقة الوصول إليها .. وأنا أراهن أى شخص يستطيع الوصول إلى حجرة بعينها فى مبنى التليفزيون مرتين متتاليتين ..

إن الذى وضع تصميم هذا المبنى هو المهندس جلال مؤمن .. وهو صورة مصغرة عن تليفزيون باريس .. وقد فضحونا فى باريس بسبب عملية الاقتباس الشديد هذه !!

صالة رقص ..

والأدهى من ذلك والأمر .. مبنى المعهد العالى للدراسات الاشتراكية بمصر الجديدة .. فهو من الخارج ومن الداخل شيء لايسر .. إذ ما تكاد تخطو خطوة إلى الداخل حتى يفاجئك السلم والدرجات فيه مستندة إلى أعمدة قصيرة .. وعلى اليسار صالة طويلة عريضة مدهونة بالألوان الصارخة كالأحمر والأصفر .. إنها بالضبط تشبه صالات الرقص .. وإذا ما صعدت على السلم فأنت مهدد بالانزلاق .. أما المدرج الذى تلقى فيه المحاضرات فالرصيف أفضل منه ..

إن المدافعين عن المبنى يقولون ان الدكتور سيد كريم عندما وضع تصميم هذا المبنى ، لم يكن فى ذهنه المعهد العالى للدراسات الاشتراكية .. بل كان فى ذهنه لجنة الاتحاد الاشتراكى لمصر الجديدة .. وما الفرق .. هل هذا مبرر أن يكون هذا المبنى ككازينو للرقص ؟

ولكن لا لوم على الدكتور سيد كريم أو غيره .. فعبقرية المهندسين هى نقل النماذج من الخارج ووضعها على أرضنا بتعسف يفوق أى تصور ..

كرنفال ..

يقول الدكتور عبد الباق ابراهيم .. إن العمارة المصرية الحديثة لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الانفعالات الشخصية والإحساسات الفردية .. الأمر الذى لا تستطيع معه أن تلحق بالركب الاشتراكى فى الدولة أو أن ترسم البيئة الطبيعية التى ينمو فيها المجتمع الاشتراكى .. وإذا كانت ملامح الاشتراكية فى العمارة قد ظهرت فى كثير من مناطق الإسكان الاقتصادى أو المتوسط الجديد إلا أنها قد اختفت من مناطق الإسكان الخاص .. وإن كانت الملامح المعمارية فى كلتا الحالتين لا تزال بعيدة عن أعمال تراثنا الفنى شأنها فى ذلك شأن المبانى العامة فى مدننا وقرانا .

إن الكرنفال الغريب الذى تعيش فيه مدننا الحديثة قد ارتفعت ضاربة عرض الحائط جميع القيم الإنسانية لتراثنا القومى .. فاختفت البواكى المظللة للمشاة والفاصلة بينهم وبين حركة المرور السريع وخرجت الأبراج والشرفات مكونة نماذج من التشكيلات والألوان والانفعالات المتباينة ..

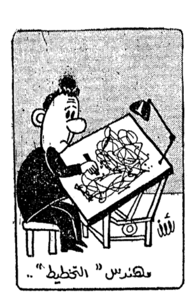
إن الكرنفال الغريب الذى تعيش فيه مدننا وقرانا يجب أن يتلاشى .. وتحل بدلا منه وحدة فكرية تمثل تراثنا وتاريخنا ..

وقد أحس بعض المهندسين المصريين بذلك ، فلم يعدموا وسيلة للتعبير عن آرائهم فى المؤتمرات والندوات وغيرها ..

وبدأ يظهر اتجاه لدى كثير من المخلصين هدفه إعادة النظر فى العمارة المصرية ، وبناء مستقبل معمارى جديد نابع من حياتنا ، وتحدد هذا الاتجاه فى مشروع مشترك قدمه الدكتور شفيق الصدر وكيل وزارة الإسكان والدكتور عبد الباق ابراهيم أستاذ التخطيط المساعد بجامعة عين شمس .. لإنشاء معهد عال لتخطيط المدن .. وتكونت لجنة لدراسة المشروع .. والنتيجة : لا شيء ..



يا أخى شوف الأجانب ودوقهم
شايف الحتة اللى فى السطح
عامله ديكور ظريف ازاى



ودارت أبحاث ودراسات ومؤتمرات هدفها هو إلغاء الكرنفال المسيطر على عماراتنا المصرية .. ولكن الحلقة المفرغة تدور وتدور ولا شيء يتم .. إلى أن جاء شهر يوليو سنة ١٩٦٥ يحمل معه دعوة إلى الدكتور عبد الباقى ابراهيم من المؤتمر الدولى للمعماريين الذى عقد فى باريس .. وقدم الدكتور عبد الباقى بحثاً قيماً عن تكوين المهندس المعمارى .. ووصل البحث إلى باريس .. وقال الأساتذة والمهندسون هناك إنه أول بحث عربى على مستوى عال .

لماذا يا دكتور .. ؟

وفى هذا البحث الهام تعرض الدكتور عبد الباقى ابراهيم إلى العمارة المصرية العربية .. وقال انها أمدت العالم بالكثير وأن العلماء طوروها واستفادوا بها .. وأنه من الضرورى ألا يتأثر المهندسون العرب بما يرونه فى أوربا ثم ينقلونه نقل مسطرة إلى بلادهم .. إن فى تراث العمارة العربية إمكانيات هائلة ..

وقال ان كثيراً من مهندسينا المصريين قد أثبتوا كفاءة كبيرة ولكنهم لم يواصلوا السير فى هذا الطريق .

ولكن لماذا يا دكتور عبد الباقى لا تقول كل شيء ؟

لماذا لا تقول مثلا إن المهندس على لبيب جبر الذى تخرج من ليفربول سنة ١٩٢٦ لماذا لا تقول ان أعماله المميزة تظهر فى مبنى نقابة المحامين بالقاهرة والوحدات السكنية فى المحلة وكفر الدوار .. وغير ذلك مبانى لا أهمية لها ؟

ولماذا لا تقول ان سيد كريم بدأ الاتجاه .. وأصدر مجلة عن العمارة .. ولكنه برع جداً فى نقل النماذج الأجنبية إلى بلادنا حتى حولها إلى كرنفال ..

ويرد الدكتور عبد الباقى انه قال مثل هذا الكلام بطريقة علمية لا بطريقة صحفية .. وكانت النتيجة أن أُمر بسحب بحثه من المؤتمر .. وتقرر عدم سفره إلى باريس .. وسافر بدلا منه آخرون لا أبحاث لهم ..

وأنا من رأيى أن يقال كل شيء .. وان ينزل الآلهة الذين يتربعون على عرش العمارة ولا يتورعون عن الإساءة إلى تراثنا ..

ومن رأيى أن يقال هذا الكلام بكل طريقة .. وأية طريقة .. أن يقال الحسن والردىء ، وأن تكشف الأوراق .. فنحن نبنى القاهرة من جديد .. ونحن لا نريدها باريس أخرى .. أو نيويورك .. أو ليفربول .. ولكن نريدها القاهرة ..

جمال سليم
صباح الخير



تطوير القرية المصرية معناه مضاعفة الإنتاج الزراعى



٨ / ٧ / ١٩٦٣

الفلاحون لهم رأى فى تطوير القرية الحديثة ويجب وضعه فى الاعتبار
أكثر من رأى فى موضوع القرية بلا نتيجة حاسمة

ما هى الأسس التى يجب أن يقوم عليها برنامج تعمير وتطوير القرية العربية ؟ وهل قمنا بما يجب علينا نحو ريفنا للوصول بقراه وسكانه إلى المستوى الحضارى ؟

وهذا ليس ضرورة عدل فقط ، بل ضرورة أساسية من ضرورات التنمية فى غير تعال ومن غير خيلاء .. إن المدينة مسئولة مسئولية كبرى عن العمل الجاد فى القرية .. إن الوصول بالقرية إلى مستوى المدينة الحضارى وخصوصا من الناحية الثقافية ، سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشكلات التى تعترض التنمية وتهددها وهى مشكلة تزايد السكان ..

وكل هذه المعانى ذكرها الميثاق بنصها وحروفها ..

ظل البيت الريفى كما هو من حيث وحداته التخطيطية والبنائية ، ولم يتطور التطور الطبيعى للحياة ، لأن الظروف المحيطة بساكنيه لم تتطور هى الأخرى وبحكم جمود المستوى المنخفض لمعيشة سكان الريف وعدم الثقة بينهم وبين الحكام السابقين مما جعل نظرتهم دائما إلى التطور نظرة شك ممزوجة بالحرص على القديم ولقد ظهرت بعض المحاولات لاصلاح القرية ، ظهر منها ان الاصلاح الاقتصادى بارتفاع مستوى الدخل للفلاح هو الأساس لارتفاع مستوى معيشته مما سيؤدى بالتالى إلى تغير مظاهر حياته مبتدئا بمسكنه . وتبلورت أخيرا هذه المحاولات بعد الثورة فى قوانين الاصلاح الزراعى التى كان آخرها قوانين يوليو الاشتراكية .. مما سار بالفلاح ومسكنه وبالقرية كلها خطوات مطمئنة واثقة إلى الأمام .

وتحدد لنا الأرقام والاحصاءات الشكل العام للحياة فى الريف عندنا .

- عدد سكان الريف المصرى يبلغ ١٦,٢ مليون نسمة (٦٢ ٪ من السكان) ومن المنتظر أن تتناقص هذه النسبة بسبب الهجرة إلى المدن لتصبح ٦٠ ٪ عام ١٩٧٠ و ٥٨ ٪ عام ١٩٨٠ و ٥٦ ٪ عام ١٩٩٠ أى حوالى ٣٠ مليون نسمة من جملة السكان المنتظر أن يصل إلى ٥٣,٤ مليون نسمة .

- عدد القرى ٤٠٤٠ قرية و ٣٨٣٨١ كفرا وعزبة أغلبها فى الوجه البحرى و ٤٠ ٪ من هذه القرى مساحة زمام كل منها أقل من ١٠٠٠ فدان و ٤٣ ٪ منها زمام كل منها من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فدان . و ٩ ٪ من هذه القرى عدد الأسر فى كل منها أقل من ٢٠٠ أسرة (١٠٠٠ نسمة) و ٦٤ ٪ من ٢٠٠ أسرة إلى ١٠٠٠ أسرة (أقل من ٥٠٠٠ نسمة) و ٢٣ ٪ من ١٠٠٠ إلى

٢٠٠٠ أسرة و ٢٢,٥ ٪ من الأسر تعيش كل منها فى حجرة واحدة و ٣٢,٤ ٪ تعيش كل منها فى حجرتين .

● فى القرى ٢٦٦٤ مدرسة بها ٢٩٢٦٢ فصلا يتعلم فيها ١,٣٥ مليون طفل بينما هناك ٢,٣ مليون طفل تقول الاحصاءات إن أعمارهم بين ٥ — ٩ سنوات (بلغوا سن الالزام) وهناك ١,٩ مليون طفل أعمارهم ما بين ١٠ — ١٤ سنة . أما المدرسون فعددهم ٣٧ ألف مدرس . وعدد المستشفيات $\frac{١}{٢}$ العدد الكلى لمستشفيات الجمهورية وبها $\frac{١}{٥}$ عدد الأسر بهذه المستشفيات .

٥ اتجاهات لتطوير القرية المصرية

وتتلخص الاتجاهات العامة التى تدور فى أذهان المختصين حول تطوير الريف فى ٥ اتجاهات .

■ هدم القرى الحالية وإنشاء وتخطيط قرى جديدة .

■ بناء قرية انتقال .

■ تحسين القرية الحالية بأن يفتح فى كل قرية شارعان متعامدان أو متوازيان ، لتحسين وتهوية وتجميل مساكنها الحالية .

■ ترك القديم حتى يتلاشى مع الزمن وبناء مساكن جديدة فى منطقة مجاورة .

■ الجمع بين البناء والتحسين والتعمير .

رأى وزارة الاسكان

ويقول المهندس سامى العطار مدير عام تخطيط القرى والمدن بوزارة الاسكان إن الوزارة تلقت من محافظة البحيرة طلبا بالموافقة على إنشاء مركز لأبحاث تخطيط القرى . وببحث الموضوع اتضح أن نشاطه سيتسم بصفة إقليمية مما قد لا يحقق رسالته كاملة . لذلك شكلت لجنة فى الوزارة لبحث تطوير هذه الفكرة والنظر فى إنشاء هيئة للبحوث الفنية لتطوير القرية . ويشترك فى هذه الهيئة خبراء فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى والزراعى للنظر فى تحديد مواقع جديدة لبناء قرى جديدة بدلا من الحالية أو تحديد مواقع جديدة يتجه إليها الامتداد العمرانى للقرى الحالية .

وماذا يمكن عمله للقرية الحالية حتى ننهض بها لحين استكمال عملية تطوير القرى ؟ وما هى المرافق العامة والخدمات الواجب توفرها فى القرى مع عدم احداث طفرات اجتماعية ؟ وكيف يمكن وضع قوانين لتعمير القرية ؟ وكيف يمكن تحديد كردون لكل قرية ؟

رأى معهد أبحاث البناء

■ وقام معهد أبحاث البناء بدراسة مشروعات الاسكان الريفى ، التى تم تنفيذها فى بعض المناطق فتبين منها أن هناك تعديلات أدخلها السكان على

■ ...خدمات فى المسكن الريفى ...سكن المدينة .. مياه نقية ...رة دورات مياه « ومجارى » بالكيروسين او الغاز المضغوط .!!

...شترك كامل زيتون مع المهندسين ...ح الدين حجاب وصلاح الدين لكى ...ين فى ان القـــرية المصرية والبيت ...ريفى لم يتطـــورا مع تطور الحيـــاة ...لمصرية لعدم ثقة الفلاح المصرى بالجهاز ...لحكومى للرواسب القديمة

والدكتور عبـــد الباقى ابراهيم يرى التخطيط الاقليمى هو الاساس الذى ...ب ان نبـــدأ منه عملنـــا فى تخطيط ...نظيم القرية لانه هو الطريق الذى ...سم لنا خطة العمل الناجحة والمدروسة

التطور العمرانى والاجتماعى

التخطيط الجديد للقرى يجب ان ...سنة التطور والتقدم .. و التطور ...ى فى اتجاه الزراعة التعاونية

المهندس الدك... عبد البـــا... ابراهيـــم

وهذا الاتجاه التعاونى سوف يتبعه تطور فى كيان الفـــلاح الاجتمـــاعى .. سوف تتلاشى هذه التقسيمات الاجتماعية التى رسمت منـــذ آلاف السنين ، وتفقـــ... القرية صورتها القـــديمة لتصبح و... كبيرة متجانسة يعمل سكانها عن طر... التعاون الكامل .. سوف ينعكس هـــ... الاتجاه لتتجمع القرى والعزب والكفور فى صورة تجمعات سكنية كبيرة ، يتجمع فيها السكان وخدماتهم العامة وتتحو... القرى الحالية الى المدن القروية

محمد ...

منازلهم حتى تتلاءم مع إحساساتهم ووظائف حياتهم اليومية واحتياجاتهم المعيشية مما يجب أن يراعى فى التصميمات المستقبلية حتى تتكامل استجابة السكان للمساكن القروية .

■ تسبب عدم وجود مساحات مسقوفة تكفى للخدمات اليومية فى قيام السكان جميعا بتسقيف جزء كبير من الحوش السماوى .

■ استعمال الفتحات الخارجية غير المحمية بالحظائر دعا السكان إلى إغلاقها كلية مهما كان توجيهها .

■ انخفاض الأسوار الخلفية للمنازل عن باق المنزل لم يعط السكان الاحساس بالأمان الكامل فقاموا بتعليتها من ٢,٥ متر إلى ٣ أمتار .

■ لم يستجب السكان فى منطقة الزعفران إلى تخصيص شارع خلفى للخدمة وشارع أمامى نظيف لسوء اختيار مكان الكتلة السكنية بالنسبة للمزارع الخاصة بالسكان إذ يجب فى هذه الحالة أن تكون المزارع فى الناحية القبلية للمساكن حيث شارع الخدمة .

■ الغرفة فى المساكن التى لم تبن فيها أفران قام السكان ببنائها تحت الجزء المسقوف من الحوش أمام المساكن الموجودة بها أفران ، فكان يجب أن تكون بعيدة عن التيارات الهوائية شتاء . وهذه الظاهرة فى قرية أبيس .

■ لم تكن المساحات الخاصة بالتخزين كافية ، طالب السكان بضرورة دراسة الفتحات بحيث تعطى الضوء وتكفل الحماية فى فصل الشتاء .

■ لم يتقبل السكان فكرة الأفران المجمعة والحظائر المجمعة .

المختصون والتطوير العمرانى ..

إن هذه الدراسات التى قام بها معهد أبحاث البناء جديرة بالعناية لأنها توضح لنا حقيقة رغبات سكان الريف فى قراهم الجديدة . ولعل وزارة الاسكان والمعنيين بتطوير القرية يضعون مثل هذه الدراسات فى الاعتبار !!

ويقول المهندس كامل زيتون : لماذا نتمسك إذن بهذا المسكن الريفى بوحداته المتوارثة منذ آلاف السنين .. لماذ يبقى الاسكان الريفى على هذه الصورة ثم نتهم الفلاح بعد ذلك بتمسكه بعادات وتقاليد توارثها منذ آلاف السنين ؟ .. يجب علينا أن نتحرك ونساير احتياجات المجتمع الجديد لتطور السكنى فى الريف من الآن ، فنبدأ ببناء « العمارة الريفية » ويخصص لكل أسرة « شقة » بمرافقها والوحدات السكنية التى تتلاءم مع عدد أفرادها .. لماذا لا تختفى الزريبة التقليدية ومشكلاتها .. لماذا لا يختفى الفرن والحطب فنتخلص نهائيا من الحرائق التى تأكل ريفنا ؟.. لماذا لانوفر جميع الخدمات فى المسكن الريفى كما نوفرها فى مسكن المدينة .. مياه نقية ، كهرباء للانارة ، دورات مياه و « مجارى » ، وموقد بالكيروسين أو الغاز المضغوط ! .

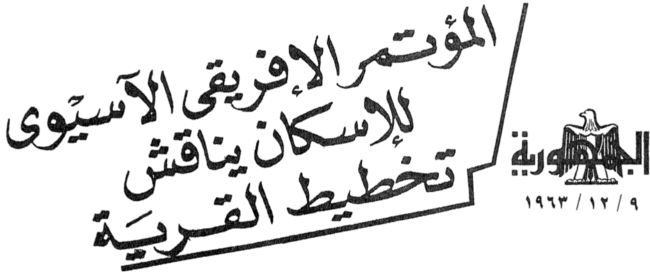
ويشترك كامل زيتون مع المهندسين صلاح الدين حجاب وصلاح الدين زكى فى أن القرية المصرية والبيت الريفى لم يتطورا مع تطور الحياة المصرية لعدم ثقة الفلاح المصرى بالجهاز الحكومى للرواسب القديمة .

والدكتور عبد الباقى ابراهيم يرى أن التخطيط الاقليمى هو الأساس الذى يجب أن نبدأ منه عملنا فى تخطيط وتنظيم القرية لأنه هو الطريق الذى يرسم لنا خطة العمل الناجحة والمدروسة .

أثر التطور العمرانى والاجتماعى

إن التخطيط الجديد للقرى يجب أن يخضع لسنة التطور والتقدم .. والتطور الزراعى يسير فى اتجاه الزراعة التعاونية وهذا الاتجاه التعاونى سوف يتبعه تطور فى كيان الفلاح الاجتماعى .. سوف تتلاشى هذه التقسيمات الاجتماعية التى رسمت منذ آلاف السنين . وتفقد القرية صورتها القديمة لتصبح وحدة كبيرة متجانسة يعمل سكانها عن طريق التعاون الكامل .. سوف ينعكس هذا الاتجاه لتجمع القرى والعزب والكفور فى صورة تجمعات سكنية كبيرة ، يتجمع فيها السكان وخدماتهم العامة وتتحول القرى الحالية إلى المدن القروية .

الأهرام ٨ / ٧ / ١٩٦٣



٥٠ عاما لإعادة بناء قرى الجمهورية كلها..
١٧ مليونا فى الخطة الخمسية الأولى للإسكان فى الريف
اقتراح أمام المؤتمر بإنشاء عمارات ريفية للفلاحين !

أول أبحاث المؤتمر الاسيوى الأفريقى للاسكان .. خاص بالمبادىء الأساسية لمشروعات الاسكان .. وعشرات الأبحاث الهادفة قدمها أساتذة ومهندسون عرب إلى المؤتمر لمناقشتها .. كما شاركت وزارة الاسكان فى عدد كبير منها .

أبحاث عن الاسكان الريفى .. وعن المناطق السكنية فى المدينة .. عن المسكن المصرى .. عن التخطيط فى مناطق إسكان الريف .. عن المسكن الريفى والعمارة القروية .. عن إعادة تعمير القرية المصرية .

١٦ مليونا يسكنون الريف

فى بلادنا ٤٠٤٠ قرية تتبعها عزب وقرى صغيرة يبلغ عددها ٣٨٣٨١ عزبة ..

إن ١٦,٢ مليون نسمة يشكلون ٦٢ ٪ من مجموع سكان الجمهورية يعيشون فى هذه القرية ..

الأرقام تقول أن ٢٢,٥ ٪ من الأسر الريفية تعيش فى حجرة واحدة !

و ٣٢ ٪ من الأسر الريفية تعيش فى مسكن من حجرتين !

وتقول الأرقام أيضا ان فى قرى الجمهورية ٢٦٦٤ مدرسة بها ٢٩٢٦٢ فصلا يتعلم بها ١,٣٥ مليون طفل وعدد هذه المدارس على كثرته ينقص كثيرا عن العدد المطلوب لأستيعاب كل أطفال الريف الذين هم فى سن الالزام !

وتقول الأرقام أيضا ان السكان المنتفعين بالمياه النقية يبلغ عددهم ١٣,٧ مليون نسمة أى بنسبة ٨٥ ٪ من سكان الريف .

لذلك كان يجب إعادة تخطيط القرية المصرية .. لأن الوصول بالقرية إلى المستوى الحضرى ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية فى غير تعال عليها ومن غير خيلاء .

إصلاح البيئة

إن الدكتور المهندس عبد الباق ابراهيم يقول ان العمل فى بناء الريف ينقسم إلى اتجاهين :

- **إصلاح البيئة الريفية .**
- **إعادة تخطيط القرى على أسس جديدة .**

وانحصرت معظم الدراسات التى أجريت على مجموعة كبيرة من القرى لوضع أسس إصلاح البيئة فى الاتجاه إلى محاولة تحسين العناصر الأساسية للمنزل الريفى .. كالاستعانة ببعض

تهيئة الفلاح

ويقول الدكتور عبد الباقى ابراهيم

– لقد أجريت تجارب للاسكان الريفى وعملت نماذج فعلا تلائم المستويات المختلفة للسكان من الفلاحين وخاصة فى مناطق الاصلاح الجديدة أو فى بعض القرى التى أصابتها الكوارث مثل مناطق انشاص والزعفران وأبيس ومديرية التحرير وكفر سعد

مواد البناء لمواجهة المياه السطحية أو محاولة تحسين (الزريبة) أو محاولة تحسين الموقد أو المرحاض أو إيجاد المكان المناسب لروث المواشى .

أو إيجاد المكان المناسب لتخزين الحطب وخلق عناصر الأثاث المثبتة فى كل بيت .

تهيئة الفلاح

ويقول الدكتور عبد الباق ابراهيم :

لقد أجريت تجارب للاسكان الريفى وعملت نماذج فعلا تلائم المستويات المختلفة للسكان من الفلاحين وخاصة فى مناطق الاصلاح الجديدة أو فى بعض القرى التى أصابتها الكوارث مثل مناطق أنشاص والزعفران وأبيس ومديرية التحرير وكفر سعد .

ولكن لوحظ أن السكان الجدد حاولوا إيجاد بعض العناصر المميزة لمنازلهم السابقة كإغلاق الفتحات الخارجية للمنازل الجديدة أو القيام بتسقيف أجزاء من الأفنية المكشوفة أو محاولة بناء أفران جديدة فى المنازل .. بعد أن رفض السكان فكرة الأفران أو الحظائر المجمعة !

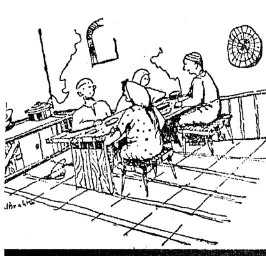
لذلك يجب تأهيل السكان الجدد وتهيئتهم للمسكن الجديد وإدراك مدى التطور الجديد .

مسكن شامل

ويقول الدكتور توفيق أحمد عبد الجواد :

إن تصميم مسكن الفلاح يجب أن يكون مطابقا لاحتياجات سكانه فتكون حجراته متناسبة مع عدد ساكنيه ، وأن يكون مشتملا على حد أدنى من التركيبات الصحية اللازمة ، خاليا من كل مصدر للأخطار على الصحة والحياة . وتطل الحجرات على فناء به سلم مكشوف يوصل إلى الدور الأول به (المزيرة) حجرة الاستقبال – والفرن وفرندة الخدمة التى تقوم فيها ربة الدار بتحضير الخبز والطعام .

كما توجد دواليب مبنية بالجدران وبحجرات النوم مصاطب مبنية توفيرا للأسرّ أو منعا للنوم على الأرض . كما توجد حجرة أو تعريشة بالسطح للنوم فى أثناء أشهر الصيف . كما توجد بالمنزل مخازن للحبوب .



مساكن نموذجية بكل قرية

ويقترح الدكتور توفيق عبد الجواد أن تبنى الدولة سنويا فى جميع القرى عددا من المساكن النموذجية ثم تبيعها لمن يسكنونها . ومهما يكن عدد هذه المساكن – ثلاثة أو أربعة – إلا آن مثل هذه المساكن النموذجية ستكون بمثابة المثل الصالح الذى تفتقده القرية حاليا .

خفض التكاليف

ويقول الدكتور المهندس توفيق عبد الجواد :

إن هناك دراسات حول تخفيض ثمن المسكن الريفى منها مساهمة الفلاح وأسرته فى البناء بعد تدريبه على البناء مما يوفر مصاريف كبيرة . وضرب الطوب بمعرفة الأهالى راغبى البناء .. وخفض الرسوم الجمركية على الأخشاب المستوردة .

قيام الأهالى بالبناء بأنفسهم

ولكن هل نترك للفلاح حرية بناء مسكنه الجديد ؟!

لقد كانت الدولة تتجه إلى تخطيط القرى التى تحترق أو تنكب بالسيول مثلا أو التى يأكلها النمل ..

كانت الدولة فى بعض الحالات تقدم الرسومات وتقدم مواد البناء متحملة الثمن .. ولكن الذى حدث أن الفلاح خالف الرسم المقترح .. وفى بعض الحالات باع مواد البناء ! ولم يسدد الثمن فى أغلب الأحيان .

وكان لابد من التخطيط ورسم خطة عامة للاسكان الريفى .

٥٠ عاما لبناء القرى

بالنسبة للقرى فقد استقر الرأى فى الخطة العامة للدولة على تخطيط قرى الجمهورية وعددها ٤٠٢١ قرية فى حدود ٤٠ أو ٥٠ عاما .

وكان مقدرا أن يتم تخطيط عام لحوالى ٤٢٠ قرية خلال الخطة الخمسية الأولى ، ولكن ماتم دراسته وإعداده من المشروعات التخطيطية فى السنوات الثلاث الأولى هو ٥٣ قرية ويجرى إعداد المشروع لـ ٢٩ قرية أخرى .

١٧ مليون جنيه

وقد تناولت مشروعات الاسكان الريفى ما يقام من المساكن فى مناطق الريف الحالية وتتولاه وزارات الزراعة والاصلاح الزراعى ومؤسسة تعمير الصحارى .

وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات ١٧ مليون جنيه .

خدمات

وسوف تشمل القرى النموذجية – كل حسب تعدادها – سائر خدمات المرافق كمياه الشرب ودورات المياه والحمامات العامة وتعميم الحظائر المجمعة ومخازن السماد العضوى .. ومكاتب الصحة والنادى ودور العبادة والساحة الشعبية والمدارس ونقط الشرطة والمطافى ودار المجلس القروى والسوق المحلى والجمعيات التعاونية بأنواعها ومخازن المحاصيل والوحدة البيطرية .

هذا وقد درست مشروعات الصرف الصحى فى القرى ومشروعات إدخال المياه إلى المساكن .. وإدخال الانارة وهذا لا يمكن توفيره فى القرية الحالية حيث تتعرج الطرقات فلا تسمح بمد المواسير .. أما فى القرى الجديدة فإن استقامة الشوارع سيحل هذه المشكلة .

العمارات فى القرى

وفى رأى جرىء للمهندس محمد كامل زيتون عرضه فى بحث من الأبحاث التى ستناقش فى المؤتمر يقول :

إن الرأى السائد فى أغلب بلاد العالم الآن هو تكوين تجمعات سكنية رئيسية كبيرة تجمع فيها كل الخدمات .. فالزيادة المستمرة فى عدد السكان سوف تصل بسكان الريف المصرى إلى ٣٢,٥ مليون نسمة عام ١٩٩٠ .

ويحتاج هذا العدد إلى بناء نحو ٣ ملايين وحدة سكنية .. سوف تحتاج هذه الوحدات إلى إضافة أرض إلى مساحة القرى الحالية تبلغ مساحتها حوالى ١٠٠ ألف فدان تستقطع من الأرض الزراعية الحالية .

التطور

ويتساءل المهندس محمد كامل زيتون :

لماذا نتمسك بهذا المسكن الريفى بوحداته المتوارثة منذ آلاف السنين ؟

لماذا يبقى المسكن الريفى على هذه الصورة ثم نتهم الفلاح بعد ذلك بتمسكه بعادات وتقاليد توارثها منذ آلاف السنين .. يجب علينا أن نتحرك ونساير احتياجات المجتمع الجديد لتطور السكنى فى الريف من الآن .

فنبدأ فى بناء العمارة الريفية ويخصص لكل أسرة شقة بمرافقها والوحدات السكنية التى تتلاءم مع عدد أفرادها .

لماذا لا تختفى الزريبة ومشاكلها ، لماذا لا يختفى الفرن والحطب والجلة ؟!

لماذا لا نوفر كافة الخدمات بالمسكن الريفى (العمارة) كما نوفرها بمسكن المدينة ؟

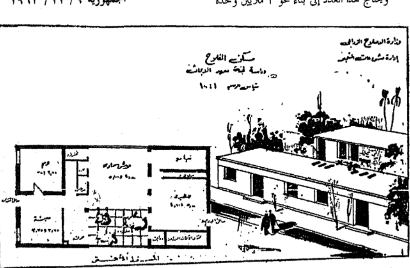
إن المهندس كامل زيتون يقول :

إن التخطيط الجديد للقرى يجب أن يخضع لسنة الحياة فى التطور والتقدم ولذلك كان لزاما علينا أن نتحرك ونتقدم بسرعة .

الجمهورية ٩/ ١٢/ ١٩٦٣



افران مثبتة فى المنزل الجديد



نموذج تخطيطى للمسكن الجديد الذى سيعيش فيه الفلاح فى قرى الاصلاح الزراعى .



١٨ / ٢ / ١٩٦٤

بحث إنشاء جهاز يضم مختلف الهيئات العاملة فى بناء القرية

الجهاز الجديد يتولى دراسة أوجه الحياة الزراعية والصناعية والاجتماعية فى الريف

ناقشت هيئة الإسراف على المشروعات الارشادية لتعمير القرى ، مشروعا لتنظيم الأجهزة العاملة فى مشروعات بناء الريف ، كان قد أعده الدكتور عبد الباقى ابراهيم الأستاذ بكلية هندسة جامعة عين شمس . ويراعى المشروع أن عملية بناء الريف عملية مركبة تدخل فى نطاقها عوامل ومؤثرات مختلفة تمس كافة أوجه الحياة فى الريف سواء الزراعية أو الصناعية أو الاجتماعية أو الطبيعية . لهذا فإن الأمر يتطلب تركيز الجهود وتنسيقها بين مختلف الهيئات العاملة فى هذا المجال تحت إشراف جهاز واحد تتوفر له كافة المقومات التى يستطيع بها أن يعد كافة الأبحاث أو المشروعات سواء على مستوى التخطيط قصير الأجل أو التخطيط طويل الأجل . وسيكون هذا الجهاز تحت إشراف الحكم المحلى على أعلى المستويات .

وسينقسم العمل فى هذا الجهاز المقترح إنشاؤه إلى الأقسام التالية :

● القسم الأول : ويعمل على وضع التخطيطات الاقليمية لمختلف المراكز باعتبارها أقاليم تخطيطية لتحديد معالمها الطبيعية ومقوماتها الاقتصادية وتكويناتها الاجتماعية لترسم وظائف التجمعات الريفية فيها كما تحدد نظم العلاقات التى تربط هذه التجمعات .

● القسم الثانى : ويعمل فى مجال الأبحاث النوعية سواء كان ذلك فى تطوير مواد البناء ومراكز تصنيعها وتسويقها وطرق الانشاء أو فى الدراسات المعمارية أو فى تطوير الصناعات الريفية أو الانتاج الزراعى والحيوانى أو فى معالجة المشاكل المتعلقة بصحة القرية أو بعناصر الوقود أو التخزين أو توضيح المقومات الثقافية فى الريف . ويعمل فى هذا القسم مركز أبحاث البناء بمعاونة مركز البحوث العلمية الزراعية والهندسية والصحية .

● القسم الثالث : ويعمل على وضع التخطيطات المحلية لمختلف التجمعات الريفية فى ضوء التخطيطات الاقليمية المختلفة سواء منها التخطيطات سريعة الأجل أو طويلة الأجل ويوضح القسم فى نفس الوقت مراحل تنفيذ هذه المخططات على ضوء ما يصله من القسمين الأول والثانى من نتائج أو توجيه . ويعمل فى هذا القسم المخططون والمهندسون المعماريون الذين يباشرون نفس العمل فى وزارات الزراعة وهيئاتها أو الاصلاح الزراعى أو تعمير الصحارى أو وزارة الاسكان والمرافق وغيرها من الجهات التى تعجز أجهزتها الهندسية على القيام بالأعباء المطلوبة منها .

● القسم الرابع : وهو الجهاز التنفيذى الذى يشرف على عمليات التدريب والبناء وتوجيهها ومتابعتها على مستوى الوحدات التخطيطية فى الريف وليس من الناحية الهندسية فحسب بل من ناحية التنمية المعيشية كذلك . ويتبع كل من الأجهزة الأربعة إدارتها التشريعية والمالية .

الأهرام ١٨ / ٢ / ١٩٦٤



ناقشت هيئة ...
... شمس • ويراعى المشروع أن عملية ...
ومؤثرات مختلفة تمس كافة أوجه الحياة فى الريف ...
الطبيعية ، لهذا فان الامر يتطلب تركيز الجهود وتنسيق ...
المجال تحت اشراف جهاز واحد تتوفر له كافة المقومات
او المشروعات سواء على مستوى التخطيط القصير الاجل
هذا الجهاز تحت اشراف الحكم المحلى على اعلى المستويات •
وسينقسم العمل فى ...
الجهاز المقترح انشاؤه الى الاقسام ...
التالية :

● القسم الاول : ويعمل على ...
التخطيطات الاقليمية لمختلف المراكز ...
باعتبارها اقاليم تخطيطية لتحديد ...
الطبيعية ومقوماتها الاقتصادية وتكوين...
الاجتماعية لترسم وظائف التجمعات ...
الريفية فيها كما تحدد نظم ...
التى تربط هذه التجمعات ...

عبد الباقى ابراهيم





مطلوب إعادة بناء ٤ آلاف قرية و ١٥ ألف عزبة

الفلاح يساهم فى إعادة بناء قريته

تخفيض ٣٠٪ من مصاريف البناء وتقسيط الباقى على أجيال طويلة

أوصت لجنة الاسكان بمجلس الأمة بالاهتمام بالاسكان الريفى .. ففى بلادنا أكثر من أربعة آلاف قرية تحتاج للتخطيط وإعادة بناء مساكنها .. وهناك أكثر من ١٥ ألف عزبة هى الأخرى أكثر احتياجا للتخطيط وإعادة البناء من القرى نفسها !

إن الدولة فى بحثها لمشاكل الاسكان لم تنس القرية أبدا .. فكما تولى الفلاح عنايتها من حيث مشروعات إصلاح الأراضى .. وتمليكه للأرض . ومشروعات الشرب والانارة والتعاون الزراعى .. فهناك أيضا مشروعات الاسكان الريفى .

إن هناك حقيقة كبيرة تقول إن بيت الفلاح المتهالك البناء .. الكوخ الذى يشارك فيه مواشيه .. الخالى من دورات المياه الصحية .. الذى لاتدخليه الشمس والذى تختلط فيه رائحة الروث مع دخان الفرن هو سبب تخلف الفلاح وتدهور صحته .

إن الأرقام تقول :

● ١٠٠٪ من المساكن الريفية ليست بها دورات مياه صحية .

● ٥٪ من المساكن مكونة من حجرتين فقط

● ٦٠٪ من منازل الفلاحين تحتوى على حظائر تعيش فيها الماشية .

● ١٠٠٪ من المساكن بها أفران وأكثر من ٩٥٪ من هذه المساكن مبنية بالطين ، وأرضها مغطاة بالتراب ولم يكن يقوم بطلاء المنازل فى الريف إلا السادة أصحاب الأرض .

ومن هذه الحقائق كانت بداية قصة إصلاح المسكن الريفى .. وكانت البداية طريفة حين راح بعض الباحثين يضعون صورة بيت الأحلام للفلاح .. مسكن أبيض نظيف بلا أماكن للماشية ولا حطب متراكم . أما الفرن فهو شىء غير ضرورى ، لأن من الأجمل أن يكون فى القرية فرن واحد يقوم فيه الأهالى بتحضير الخبز بعيدا عن دورهم !! وإن كان من الضرورى فحرصا على صحة الفلاح لابد من وجود مدخنة تدفع بالدخان الأسود إلى خارج الدار !! .. وفرح أصحاب الفكرة بالقرية البيضاء وبعدها كانت النتائج الخطيرة .. لقد بنى أكثر الأهالى أفرانهم داخل دورهم .. وسرعان ما تراكم الحطب وخرجت شرارة النار من المداخن إلى الحطب فسبب الحريق !!

احتياجات الفلاح

ويروى السيد المهندس حلمى عبد البر المشرف على منطقة أبيس إحدى مناطق استصلاح الأراضى البور والذى عاصر عمليات الاسكان الأولى فى هذه المنطقة .

إن أهم عنصر فى عمليات الاسكان هو الفلاح ذاته ودراسة احتياجاته وطبيعة حياته والتقاليد والعادات التى يعيش فيها .. ولا يمكن أن تطور مظاهر حياته إلا بتطور حياته نفسها ومفاهيمه ذاتها .. فهو لا يستغنى عن الفرن فى بيته لأنه يعتبر الأكل عورة ، والخبز لا يأتى من خارج الدار ، والحطب يعطى له بعض الاحساس بالأمان ، ولكل فلاحة طريقة معينة فى عمل الخبز لا تتساوى فيه مع غيرها من ناحية الاتساع أو الارتفاع .. الخ .. إذن لابد من إشراك الفلاح حتى نضمن نجاح المشروع ..

أول مشروع

وداخل إطار عريض يتمشى مع خطة التنمية التى نعيش فيها كانت أول هيئة تجمع كل المهتمين بالمسكن الريفى وتخطيط القرية . ولأول مرة على مائدة واحدة اجتمع العاملون بوزارة الاسكان مع علماء الاجتماع وأساتذة التخطيط والمختصين بشئون البناء وخبراء فى شتى نواحى التعاون والادخار وأجهزة التوعية .. لرسم صورة للمسكن الريفى على الأسس العلمية التى تتفق مع حياة الفلاح وطريقة معيشته وتقديم كل ما يساعده على تغيير حياته .

وكانت أول النتائج التى تترقبها الآن .. وبإعلان الخطوط الأولى للمشروع الجديد الذى يهدف إلى إشراك الفلاح فى عملية البناء ذاتها .. وفقا لما تتطلبه حياته إلا بعض التعديلات المتفق عليها .. وكان أول مشروع للاسكان الريفى بعد صلاة الجمعة فى قرية « ترسا » بمحافظة الجيزة إحدى القرى الثلاث التى سينفذ فيها المشروع ، حين أشرك الفلاح بنفسه فى مناقشة احتياجاته ومطالبته بوضع الأسس الجديدة للحياة الجديدة .

ما هى هذه الأسس وما هو الهدف الذى نسعى إليه .. وماذا يدور فى أذهان المهتمين بالمسكن الريفى .. والمشرفين على المشروع ؟؟

١٦ مليون نسمة

إن دكتور شفيق الصدر وكيل وزارة الاسكان الذى طالما كان يحلم بإصلاح مسكن الفلاح يشرح الملامح الرئيسية قائلاً :

من ينظر فى تاريخ الريف المصرى من عام ٣٥ حينما أنشأت الدولة مصلحة الشئون القروية إلى أن تطورت إلى وزارة الشئون البلدية ثم وزارة للاسكان يجد ان كل الجهود التى كانت تبذل للاصلاح فى مجال الخدمات كانت لتعميم مياه الشرب وردم البرك .. أما بيت الفلاح ذاته فلم

الفلاح يساهم فى إعادة بناء قريته

تخفيض ٣٠٪ من مصاريف البناء وتقسيط الباقى على أجيال طويلة

أوصت لجنة الاسكان بمجلس الامة بالاهتمام بالاسكان الريفى .. ففى بلادنا اكثر من اربعة الاف قرية تحتاج للتخطيط واعادة بناء مساكنها .. وهناك اكثر من ١٥ الف عزبة هى الاخرى اكثر احتياجا للتخطيط واعادة البناء من القرى نفسها !

ان الدولة فى بحثها لمشاكل الاسكان لم تنس القرية .. ابدا .. فكما تولى الفلاح عنايتها من حيث مشروعات اصلاح الاراضى .. وتمليكه للارض . ومشروعات الشرب والانارة والتعاون الزراعى .. فهناك ايضا مشروعات الاسكان الريفى .

ان هناك حقيقة كبيرة تقول ان بيت الفلاح المتهالك البناء .. الكوخ الذى يشاركه فيه مواشيه .. الخالى من دورات المياه الصحية .. الذى لا تدخله الشمس والذى تختلط فيه رائحة الروث مع دخان الفرن هو سبب تخلف الفلاح وتدهور صحته .

ان الارقام تقول :

* ١٠٠ ٪ من المساكن الريفية ليست بها دورات مياه صحية .
* ٪ من المساكن مكونة من حجرتين فقط .

اصلاح المسكن الريفى .. وكانت البداية طريفة حين راح بعض الباحثين يشدون صورة بيت الاحلام للفلاح .. مسكن ابيض نظيف بلا اماكن للماشية ولا حطب متراكم اما الفرن فهو شىء غير ضرورى لان من الاجمل ان يكون فى القرية فرن واحد يقوم فيه الاهالى بتحضير الخبز بعيدا عن دورهم الا ان كان من الضرورى حرصا على صحة الفلاح لا بد من وجود مدخنة تدفع بالدخان الاسود الى خارج الدار !! .. وفرح اصحاب الفكرة بالقرية البيضاء .. وبعدها كانت النتائج الخطيرة .. لقد بنى اكثر الاهالى افرانهم داخل دورهم وسرعان ما تراكم الحطب وخرجت النار من الداخل الى الحطب فسبب الحريق !!

احتياجات الفلاح

دكتور عبد الباقى محمد ابراهيم

وكانت اول النتائج التى تترقبها الان .. باعلان الخطوط الاولى للمشروع الجديد الذى يهدف الى اشراك الفلاح فى عملية البناء ذاتها .. وفقا لما تتطلبه حياته الا بعض التعديلات المتفق عليها .. وكان اول مشروع للاسكان الريفى بعد صلاة الجمعة فى قرية « ترسا » بمحافظة الجيزة احدى القرى الثلاث الذى سينفذ فيها المشروع حين اشرك الفلاح بنفسه فى مناقشة احتياجاته ومطالبته بوضع الاسس الجديدة للحياة الجديدة .

ذلك فان اعادة بناء القرية ستتوقف على اهالى القرية انفسهم ومدى استعدادهم للمساهمة فى بناء قريتهم وعلينا نحن مدهم بالخبرات وبرامج تدريبهم وتخفيض التكاليف وتسهيل تنفيذ المشروع .

توفير ٣٠ ٪

ويقول المهندس سعد الدين مصطفى مدير المشروع بوزارة الاسكان :

— ان اعادة بناء القرية يستلزم ارقاما خيالية من المال !! وفى تاريخ الدول التى قامت بتنفيذ مشروعات الاسكان فى الهند وبورتوريكو ويوغوسلافيا لم تستطع اية دولة بناء قراها بالكامل .

لذلك لم يكن امامنا الا طريقة واحدة ..

لقد وجدنا ان ٣٠ ٪ من التكاليف تذهب لقاء اجور العمال فى البناء . ومن هنا جاءت فكرة توفير هذا القدر من التكاليف [illegible]

توجه له الجهود إلا فى بعض الحالات المعينة فى حالات الغرق أيام الفيضان أو اشتعال الحرائق أو حدوث ظاهرة أكل النمل حينئذ فقط كانت الدولة تسارع ببناء القرى المنكوبة .. وكان من الطبيعى فى هذه المرحلة التى يجتازها كبلد يبلغ فيه سكان الريف ١٦ مليون نسمة من أن تفكر وزارة الاسكان فى امكانيات الاصلاح نحو إعادة بناء القرى المصرية بما يتلاءم مع تخطيطنا .. مع مراعاة مشكلة تزايد السكان ..

لذلك اتجه التفكير إلى اشراك الفلاح نفسه فى عملية البناء نفسها . وعلى ذلك فإن إعادة بناء القرية سيتوقف على أهالى القرية نفسها ومدى استعدادهم للمساهمة فى بناء قريتهم وعلينا نحن مدهم بالخبرات وببرامج تدريب وتخفيض التكاليف وتسهيل تنفيذ المشروع .

توفير ٣٠ ٪

ويقول المهندس سعد الدين مصطفى مدير المشروع بوزارة الاسكان :

– إن إعادة بناء القرية يستلزم أرقاما خيالية من المال !! وفى تاريخ الدول التى قامت بتنفيذ مشروعات الاسكان فى الهند وبورتوريكو ويوغوسلافيا لم تستطع أية دولة بناء قراها بالكامل .

لذلك لم يكن أمامنا إلا طريقة واحدة ..

لقد وجدنا أن ٣٠ ٪ من التكاليف تذهب لقاء أجور العمال فى البناء . ومن هنا جاءت فكرة توفير هذا القدر من التكاليف عن طريق تشغيل الفلاحين أصحاب المبانى بحيث لا يصرف لهم الأجر وإنما يحتسب الأجر من قيمة تكاليف المبنى الجديد لبيت الفلاح وذلك بعد تدريب الفلاح على عمليات البناء فى أوقات الفراغ .. وسوف يشترك الفلاحون الراغبون فى إعادة بناء مساكنهم فى بناء كل منازل القرية .

هذا وسيسدد باقى ثمن كل منزل على أقساط طويلة الأجل .

ويقول المهندس سعد الدين مصطفى :

– إن السكن الريفى الجديد ستدخله دورات المياه الحديثة وستكون أرضيته من البلاط الرخيص وستكون أسقفه من الخرسانة لحماية المنازل من الحريق .

منازل ضد الحريق

أما الدكتور عبد الباقى ابراهيم أستاذ التخطيط بجامعة عين شمس فيقترح فى بحث له عن السكن الريفى أن يصمم المسكن من دور واحد مع حساب إمكانية بناء أدوار أخرى عليا .. لتوفر الأراضى الزراعية .

كما يقترح إضافة مادة « البيتومين » – وهى غير قابلة للاشتعال – محل القش فى الطوب واستخدام مكابس محلية لاستخراج مكعبات منظمة فى محل البناء واستعمال بلوكات خرسانية فى بناء الأسقف .

عشرات الباحثين

إن المركز القومى للبحوث الاجتماعية قد جند عشرات من الباحثين والباحثات ليدخلوا بيوت الفلاحين فى ثلاث قرى ليحصلوا على إجابات الفلاحين عن رأيهم فى مسكنهم الجديد .

إن الدكتور جمال زكى يقول :

– إن نتائج هذه الأبحاث وضعت أمام المسئولين لتكون دليلا لهم فى العمل .. إيمانا بأن الأسلوب العلمى هو الأسلوب الذى يقرب الحقيقة كما يقول الميثاق .

بقى أن نقول إن هذا المشروع هو واحد من مشاريع ثورتنا لكى نقطع المسافة ما بين المعمل الذرى وبيت الطين .. ولكى نحقق ما وضحه الميثاق حينما قال :

« إن وصول القرية إلى المستوى الحضارى ضرورة أساسية من ضرورات التنمية » .

الجمهورية ١٥ / ٦ / ١٩٦٤

منازل ضد الحريق
اما الدكتور عبد الباقى ابراهيم استاذ التخطيط بجامعة عين شمس فيقترح فى بحث له عن السكن الريفى ان يصمم المسكن من دور واحد مع حساب امكانية بناء ادوار اخرى عليا .. لتوفر الاراضى الزراعية .
كما يقترح اضافة مادة «البيتومين» وهى غير قابلة للاشتعال – محل ... فى الطوب واستخدام مكابس لاستخراج مكعبات ... البناء واستعمال بلوكات



١٢ / ٢ / ١٩٨٢

مناقشة للتصور الذى طرحه



وزير الاسكان :

« الحكومة تجهز .. والناس تبنى » :



كانت خلاصة التصور الذى طرحه المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والدولة للاسكان للبرنامج التنفيذى للسياسة القومية للاسكان ، والذى طلب كل آراء الخبراء والمواطنين حوله يتركز فى عبارة واحدة :

« الحكومة تجهز .. والناس تبنى »

وحدد الوزير مسئوليات الدولة فى إطار هذه الرؤية فى ٨ مسئوليات : إجراء الدراسات – توفير الأراضى – مد المرافق – تدبير التمويل – تيسير المواد – تطوير المقاولات – تدريب العمالة – التنسيق بين التشريعات .

ولقد تلقى الأهرام العديد من آراء ومقترحات أساتذة الجامعات وخبراء التنظيم والتخطيط العمرانى ، والذين يعانون مشكلة البحث عن السكن بما تقدر عليه القدرة الحالية المحدودة لغالبية الشعب المصرى .

ويبدأ الأهرام من اليوم نشر هذه الآراء والمقترحات التى يأمل أن يسهم بها فى نقل « التصور المطروح » إلى « قرار رسمى » أكثر ثراء بإمكانات النجاح فى التصدى للمشكلة الملحة : الاسكان !

التضارب يحكم السياسات والتصورات غير واقعية

● يقول الدكتور عبد الباق ابراهيم – أستاذ التخطيط العمرانى بجامعة عين شمس

الغريب أن هذا التصور الذى طرحه وزير التعمير والدولة للاسكان جاء بعد سنوات عديدة تمت فيها على يد السيد الوزير العديد من

مشروعات الاسكان والاستيطان دون أن يبدأه بتقييم للتجارب التى خاضها فى هذا المجال .. فالتقويم والمساءلة الموضوعية هى أساس للتقدم والتطور ثم التصور .. ومن الغريب أيضا أن يأتى هذا التصور بعد ثلاث سنوات من وضع السياسة القومية للاسكان والتى حددت الأهداف كما حددت الأساليب لتحقيقها والتى لا تبعد كثيرا عن التصور الذى يطرحه السيد الوزير الآن وربما تفوقها تفصيلا وشمولا . فقد اشترك فى وضع السياسة القومية للاسكان حوالى مئة من الخبراء والمتخصصين .. وكان الأجدى أن تنتقل السياسة النوعية للاسكان إلى برامج تنفيذية بدلا من عرض تصورات تكررت كثيرا فى برامج الوزارات المتتابعة . وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على عدم الاستقرار فى الفكر أو الاستمرار فى الدراسة والتقويم والتطور الأمر الذى يحتاج إلى تطوير شامل لأجهزة الاسكان .

إن ما تعانيه الدولة هو ان كلا من أجهزتها التنفيذية تضع لنفسها الخطط القومية والاقليمية والمحلية ، وتدعى أنها تقوم بذلك فى ظل التطور المنتظر للقطاعات الأخرى . الأمر الذى تظهر معه الازدواجية والتناقض فى الدراسات والخطط التى تقوم بها كل وزارة مع ما تقوم به الوزارات الأخرى .. ويصبح دور وزارة التخطيط هنا هو تجميع خطط الوزارات ومراجعتها فى ظل النسب المسموح بها من الاستثمارات على المستوى القومى .. وهكذا فإن الدراسة التى تقوم بها وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى لاعادة توزيع سكان الحضر وفقا لمستقبل التطور الاقتصادى المنتظر يتطلب دراسة التطور الصناعى والزراعى والسياحى المنتظر على مستوى الدولة . وهذا ما لا يمكن أن تقوم به وزارة واحدة أو شركة استشارية أجنبية مهما كانت قوتها وخبرتها وحجمها .. وأقرب شىء إلى تفسير ذلك أن الدراسة المقدمة هى لاعادة توزيع سكان الحضر الذين يمثلون ٤٠ ٪ من سكان مصر .. دون إعادة توزيع سكان الريف كجزء أساسى من المشكلة .. تنبثق عنه مشكلة الاسكان الريفى . كما أن ما يدعو إليه التصور من « تنميط » لمشغولات النجارة **يرتبط أصلا** بصناعة الأخشاب فى مصر سواء للاسكان أو لغير الاسكان ، وهو ما يدخل فى إطار سياسة الصناعة على المستوى القومى مثله مثل **صناعة الأسمنت** ومواد البناء الأخرى وغيرها من **الصناعات** المتكاملة .

إن تطوير التصميمات لا يقتصر فقط على التنميط كمفهوم عام ولكنه يتضمن جوانب أخرى عديدة لا يدركها إلا المتخصصون ، فهى ترتبط بأساليب الانشاء وتوفر مواد البناء والسلوك المعيشى للمستويات المختلفة للسكان اقتصاديا وثقافيا مع عوامل المتانة وقوة التحمل والعمر الافتراضى وغير ذلك من العوامل العديدة .. الأمر يدخل فى نطاق عمل مركز بحوث البناء والاسكان والتخطيط الذى مر على إنشائه أكثر من عشرين عاما .. كان يمكنه فيها تطوير الصورة الحضارية للمدن القديمة والجديدة .. فإن الأنماط التى تبنى الآن فى المدن الجديدة هى تكرار لأنماط أنشئت وثبت عدم صلاحيتها والشاهد على ذلك المساكن الشعبية التى تبنى لتصبح أطلالا بعد وقت قليل تضيف أعباء أكثر على المشكلة ..

إنه لتدبير الأراضى للاسكان ينبغى قصر أى امتداد عمرانى جديد على المناطق الصحراوية والأراضى البور غير الصالحة للزراعة . والتساؤل هنا اين هذا من المواقع وان الغالبية العظمى من المدن والقرى تقع فى قلب الرقعة الزراعية بل وتمتد عليها يوميا لتستقطع آلاف الأفدنة الزراعية بالرغم من كل القوانين واللوائح .. فالدولة تبنى مصانعها وجامعاتها على الأراضى الزراعية .. فإن كل هذا من واقعية هذا التصور فإن الأمر يتطلب تفريغ الدلتا من كل نشاط لا يرتبط بالتنمية الزراعية وهذا أمر لا يتطرق إليه إلا المتخصصون فى التنمية الاقليمية وفى إطار الاستراتيجية العمرانية التى أصبحت محدودة الآن .

أما القول بأن تتحمل الأراضى المخصصة للمساحة والاسكان الفاخر والادارى جزءا من الأعباء التى تتحملها أراضى الاسكان والاقتصادى بالذات فهو تصور ظهر فى مدينة ٦ أكتوبر .. يكون ذلك تصورا عاما لحل مشكلة تدبير الأراضى للاسكان على مستوى الدولة . إن توفير الأراضى الصالحة للاسكان يحتاج إلى تصور أعمق يتضمن دراسات موضعية للمناطق المتهدمة وما يرتبط بذلك من تحديد للكثافات السكانية التى تتحملها على أساس المعايير التخطيطية الواقعية التى تتناسب مع القطاعات المختلفة للسكان وهذا ما لم تصدر عنه أى دراسات بعد من أجهزة بحوث الوزارة .

تحقيق محمد زايد
جريدة الأهرام
١٢ / ٢ / ١٩٨٢

تضارب يحكم السياسات والتصورات غير واقعية

● يقول الدكتور عبدالباقى ابراهيم ـ استاذ التخطيط العمرانى بجامعة عين شمس

الغريب ان هذا التصور الذى طرحه وزير التعمير والدولة للاسكان جاء بعد سنوات عديدة تمت فيها على يد السيد الوزير العديد من مشروعات الاسكان والاستيطان دون ان يبدأه بتقييم للتجارب التى خاضها فى هذا المجال .. فالتقويم والمساءلة الموضوعية هى اساس للتقدم والتطور ثم التصور .. ومن ... ايضا ان يأتى هذا التصور ... سنوات من ...





الشكل العام لنماذج المشروع الذى يتكون من حجرة وحمام ومطبخ ويمكن اضافة ٣ غرف فى المستقبل

مشروع لعلاج مشكلة اسكان ذوى الدخل المحدود (١)

لأصحاب الدخـــل المحـــدود

مشروع جديد لعلاج مشكلة إسكان ذوى الدخل المحدود عن طريق المساهمة الذاتية للمنتفعين .. ويوفر المشروع مسكن نواة للمنتفع يتكون من حجرة وحمام ومطبخ مضاف إليه العناصر الانشائية الأساسية والتى تمكنه من إنشاء غرف أخرى مستقبلا .

وقد فاز المشروع الذى أعده د . عبد الباق ابراهيم مستشار لجنة الاسكان بمجلس الشعب ود . حازم ابراهيم أستاذ التخطيط بهندسة الأزهر ، بإحدى جوائز مسابقة وزارة التعمير لتخطيط وتصميم منطقة سكنية للأسر ذات الدخل المحدود بمدينة العبور .

ويقول د . حازم ابراهيم إن المشكلة الحالية تنشأ من مفهوم خاطىء يعتبر أن مشروعات إسكان ذوى الدخل المحدود تدخل ضمن قطاع الخدمات ! ويترتب على ذلك أن تقوم الدولة وحدها بإعداد تلك المساكن وإعطائها لذوى الدخل المحدود . ولذلك كان مشروعنا الذى يهدف إلى إعطاء مشروعات إسكان ذوى الدخل المحدود الصفة الانتاجية أيضا ثم فى مرحلة أخرى الصفة الاستثمارية وبحيث تسترد الدولة على المدى الطويل كل ما دفعته فى مشروعات إسكان ذوى الدخل المحدود .

ولذلك أيضا يهدف المشروع إلى تقليص دور الدولة وتوسيع دور المنتفعين بتلك المساكن وذلك من خلال تغيير شكل العلاقة المباشرة الحالية بين الدولة والمنتفعين إلى وضع هيئة للمنتفعين أو جمعية تعاونية بينهما بحيث تتعامل الدولة مع الهيئة فلا تتعامل مع أفراد ولكن مع كيانات والأفراد يتعاملون مع الهيئة .

لا تمليك الأراضى الحكومية

ويبدأ المشروع بتجميع عدد من الأسر ذات الدخل المحدود فى شكل هيئة أو جمعية للمنتفعين . وبحيث تلتزم الهيئة بتوفير مساكن للأعضاء بها .. ولا تقبل من الأعضاء بأكثر من عدد المساكن التى ستتولى بناءها .

وتقوم الهيئة بجمع اشتراكات التأسيس فى حدود مبلغ ١٠٠ جنيه من كل أسرة ثم اشتراكات شهرية رمزية ، خاصة وأن الدفع الشهرى يخلق نوعا من الارتباط بين الهيئة والأعضاء .

ثم تأتى مرحلة العلاقة بين الدولة وهيئة المنتفعين فتقدم الدولة لها الإعتراف القانونى ، وحق الانتفاع بالأرض اللازمة للمشروع حسب العمر الافتراضى للمبانى . على أن تدفع الهيئة إيجارا معينا لتلك الأراضى سنويا أو شهريا .

ويأتى تفضيل حق الانتفاع على حق الملكية لأرض المشروع لأن تحميل ثمن الأرض سيرفع سعر

المشروع أما حق الاستغلال فقط فسيقلل التكلفة . كما أن تمليك الأراضي الحكومية يكون عائقا أمام تنمية المناطق المختلفة مستقبلا لصعوبة التعويض وقتها . وهذا يعطى مقدرة أكبر للحكومة على تجديد الأحياء وإصلاحها مستقبلا .

●● .. وتقدم الدولة للهيئة المشروع الهندسي مكتملا بما فيه من رسومات معمارية وصحية ، أيضا دفاتر الموصفات والكميات ، وكأنها تسلم المشروع لمقاول ، وليصبح المشروع بمثابة عقد بين الدولة وهيئة المنتفعين . كما تقدم الدولة جزءا من التمويل وليس كل التمويل سواء في صورة سيولة نقدية أو مواد بناء وذلك بمقدار يسمح ببدء أعمال تنفيذ المشروع ، بالاضافة إلى الإشراف الفني والاداري بصورة دورية . وهكذا يتحدد دور الدولة في تقديم الأرض وجزء من التمويل والمعونة الفنية والادارية والرقابة .

الأعضاء بعدد الوحدات

وهيئة المنتفعين كيان لا ينتهي بإنشاء أعمال البناء حيث أنها تقوم بتوفير نواة مسكن في المرحلة الأولى . ولذلك فإن وجودها مطلوب لمعاونة المنتفعين مستقبلا في تطوير مساكنهم وفي نواحي الاشراف . وتلتزم هذه الهيئة أمام الدولة بتنفيذ المشروع الهندسي . وسداد أقساط القروض التي حصلت عليها من الدولة خلال عملية التمويل للمشروع . ثم القيام بنشاط اجتماعي داخل المنطقة .

وإذا كانت هيئة المنتفعين تتقاضى منهم اشتراكات التأسيس والاشتراكات الشهرية وعددا من ساعات العمل للمساهمة في عمليات البناء فإنها تلتزم أمام الأعضاء بتوفير وحدة سكنية أساسية نواة يكملها المنتفع مستقبلا . تتكون من حجرة ومطبخ وحمام .

ويقول د . عبد الباقي ابراهيم رئيس قسم العمارة بهندسة عين شمس وأما بالنسبة لسياسة العمالة داخل المشروع فنظرا لكون العمالة تمثل جزءا كبيرا من تكاليف المشروع ، كما أن غالبية **ذوي الدخل المحدود من الطبقة العاملة فإن من الأفضل وضع شعار أن العمل في المشروع شرط للانتفاع بوحدة سكنية به وتحديد حد أدنى لحجم تلك المشاركة في العمل . على أن يكون عمل المنتفعين في المشروع بأجر وطبقا لأسعار السوق السائدة ، ولكن لا يتقاضى العامل كل الأجر بل نسبة منه،ويحسب له الباقي كرصيد حسابي يخصم من الأقساط الخاصة به . حتى تتحول كل ساعة عمل للمنتفع داخل المشروع إلى سداد لثمن مسكنه . فإذا تقاضى مثلا ٥٠ ٪ من أجره وترك الباقي للسداد فبإمكانه على مدار الشهر أن يكون مبلغا لابأس به ، بل إن البعض يمكنه سداد أقساطه خلال عمله بالمشروع . كما أن عمل المنتفع يجعله يعطي جودة في العمل ونوعا من الانتماء للمشروع . واشتراك المنتفعين يخفض من رأس المال الأساسي الذي يمكن بدأ المشروع به . كما يرفع جزءا من أعباء الأقساط عن المنتفع ولا يشترط أن تكون الأعمال بناء وبياضا وحملا فهناك الحسابات وقيادة السيارات وغيرها . ويمكن تعديل مواعيد العمل لتتناسب مع الموظفين من المنتفعين .**

مسكن نواة وهيكل إنشائي

●● ويتلخص الجانب الهندسي في إعطاء الأرض للمنتفع ووحدة أساسية مكونة من حجرة ومطبخ وحمام وإمكانية التوسع في البناء مستقبلا على قطعة الأرض . خاصة وأن متوسط حجم الأسرة ذات الدخل المحدود حوالي ستة أفراد وحتى لا تحدث مشاكل تكدس مستقبلا . فإن التصميم يعطيه فرصة بناء أربع حجرات وصالة مستقبلا مجهزا لها القواعد والأعمدة والكمرات فقط .

ولا حرج في البناء بالطوب الأسمنتي حيث أن العالم كله يبني خراسانات ظاهرة لتوفير ثمن البياض ثم توفير الأمور الأساسية وهي حجرة مقفلة وطبقة عازلة للمياه وتوصيلات صحية وحدود أرضية واضحة وهيكل إنشائي كامل للدور الأول . □

تحقيق ممدوح الوالي
الأهرام ١٩٨٥

مشروع جديد لعلاج مشكلة اسكان ذوى الدخل المحدود عن طريق المساهمة الذاتية للمنتفعين .. ويوفر المشروع مسكن نواة للمنتفع يتكون من حجرة وحمام ومطبخ مضاف اليه العناصر الانشائية الاساسية والتى تمكنه من انشاء غرف اخرى مستقبلا .

وقد فاز المشروع الذى اعده د . عبد الباقى ابراهيم مستشار لجنة الاسكان بمجلس الشعب ود . حازم ابراهيم استاذ التخطيط بهندسة الأزهر ، بإحدى جوائز مسابقة وزارة التعمير لتخطيط وتصميم منطقة سكنية للاسر ذات الدخل المحدود بمدينة العبور .

ويقول د . حازم ابراهيم ان المشكلة الحالية تنشأ من مفهوم خاطىء يعتبر ان مشروعات اسكان ذوى الدخل المحدود تدخل ضمن قطاع الخدمات ! ويترتب على ذلك ان تقوم الدولة وحدها باعداد تلك المساكن واعطائها لذوى الدخل المحدود لذلك كان مشروعنا الذى يهدف الى اعطاء مشروعات اسكان ذوى الدخل المحدود الصفة الانتاجية ايضا ثم فى مرحلة اخرى الصفة الاستثمارية وبحيث تسترد الدولة على المدى الطويل كل مادفعته فى مشروعات اسكان ذوى الدخل المحدود .


د . حازم ابراهيم

ويقول د . عبد الباقى ابراهيم رئيس قسم العمارة بهندسة عين شمس وإما بالنسبة لسياسة العمالة داخل المشروع فنظرا لكون العمالة تمثل جزءا كبيرا من تكاليف المشروع . كما ان غالبية ذوى الدخل المحدود من الطبقة العاملة فانه من الافضل وضع شعار ان العمل فى المشروع شرط للانتفاع بوحدة سكنية به وتحديد حد أدنى لحجم تلك المشاركة فى العمل .

على أن يكون عمل المنتفعين فى المشروع باجر وطبقا لاسعار السوق السائدة ولكن لايتقاضى العامل كل الاجـ



٢٧ / ٧ / ١٩٨٥

رسالة من أستاذ جامعى .. !

جاءتنى رسالة من أستاذ جامعى ، متخصص فى التخطيط العمرانى ، وهو فى نفس الوقت رئيس لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية . والرسالة فى مجملها تمثل قلق أحد علمائنا من السلبية طويلة الأجل التى أوصلت القاهرة والتخطيط العمرانى إلى هذه الحالة المقلقة ! قال :

تابعت باهتمام سلسلة مقالاتكم عن مشاكل القاهرة .. وما تضمنته من رأى لى عن كيفية حل المشاكل ، وإذا كانت الصحافة تفتح أبوابها لكل فرد ، وكل رأى . فهذه علامة صحية لحل مشاكل المجتمع .. أما إذا استمر الكلام أكثر من عشرين عاما بنفس الفكر ، ونفس الرأى دون استجابة أو بادرة أمل من المسئولين ، فإن دور الصحافة هنا يصبح مثل الاسطوانة المشروخة ، وهذا ما لا نريده لها ، فزوال الشروخ هو أيضا من مهمة الصحافة ، حيث تجد لكلامها صدى عند المسئولين .. إننى أرسل مع هذه الرسالة مقالين سبق نشرهما بالأهرام منذ أكثر من عشرين عاما أحدهما فى ٢٠/ ٩/ ١٩٦٢ والثانى فى ٤/ ٣/ ١٩٦٣ وهما يرددان نفس ما تتناولونه من مشاكل عن مصر وعن القاهرة وعن التخطيط العمرانى ، وإذا كانت حرية الفكر واجبة ، فإن تكراره على مدى هذه الأعوام دون تأثير يمد الأمل فى النفوس ، وتصبح حرية الفكر التى لا تتحقق قاتلة للأمل !

انتهت رسالة الدكتور عبد الباقى ابراهيم رئيس قسم التخطيط العمرانى بهندسة عين شمس .. وإذا كانت هذه الرسالة تقطر مرارة ويأسا ، فإنها فى نفس الوقت تقطر محبة لمصر وحرصا على أن يتحول الكـــلام إلى فعل وواقع . ومع أننا نقدر كل حرف فى رسالة الدكتور عبد الباقى إبراهيم ، إلا أن الأمل قد تجدد فى المؤتمر القومى للحكم المحلى ، وقد تكون معاناة مصر من التخطيط العشوائى .. هى اخر همومها على طريق الجدية من المحافظين وأجهزة الحكم المحلى !!

الأهرام ٢٧/ ٧/ ١٩٨٥

المحتويات

رقم الإيداع : ٨٦ ـــ ٥٢٩٦




Center Of Planning & Architectural Studies
مصير القرية المصرية بين الإصلاح
خريطة مصر المستقبل
كيف نضع